



الموضوع

٩

دور السياسة النقدية في علاج اختلال ميزان المدفوعات

دراسة حالة الجزائر (1990-2012)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية واقتصاد دولي

إشراف الأستاذ: 3 >

دردوري لحسن

إعداد الطالبة:

دخينات رانيا

السنة الجامعية: 2013-2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي جَعَلَ الْمَوْتَ
وَالْحَيَاةَ وَالَّذِي
يُحْيِي الْمَوْتَى
وَالَّذِي يُخْرِجُ
الْحَبَّ وَالذُّرِّيَّةَ
وَالَّذِي يُصَوِّرُ
الْبَشَرَةَ فِي أَحْسَنِ
تَقْوِيمٍ
سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ
اللَّهُ أَكْبَرُ عَمَّا يُشْرِكُونَ

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما أملك في الوجود: إلى أبيي
وأميي حفظهما الله وأطال فيي عمرهما .

إلى الذين شاركوني حلاوة العيش و مرارتها : إخوتي مروان و رفيق
ووليد وأختي وسام.

إلى كل أصدقائي وزملائي .

إلى كل أساتذتي بجامعةي باتنة و بسكرة مع تحية إكبار وتقدير لهم
جميعا.

إلى كل من أحاطني بالمحبة والاهتمام.

إلى كل هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل.

كلمة شكر و عرفان

أشكر الله عز و جل الذي من علينا بإنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بخالص عبارات الشكر والعرفان إلى كل من ساعدني

وشجعني على إنجاز

هذه المذكرة وأخص بالذكر:

الأستاذ در دوري لحسن، الأستاذ المشرف علي هذا العمل الذي لم

يبدل علينا بتوجيهاته و ارشاداته، وأحترم فيه نموذج الأستاذ

القدوة.

إلى كل من قدم لي يد العون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

-بارك الله فيكم جميعا -



الصفحة	العنوان
I	الإهداء
II	شكر و عرفان
III	قائمة المحتويات
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الجداول
أ - خ	المقدمة
1	الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية
2	تمهيد الفصل الأول
3	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية
3	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية
4	المطلب الثاني: أهمية السياسة النقدية
6	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية
6	الفرع الأول: الأهداف الأولية
8	الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة
13	الفرع الثالث: الأهداف النهائية
15	المطلب الرابع: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية
17	المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية
17	المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية
17	الفرع الأول: سياسة إعادة الخصم
21	الفرع الثاني: سياسة السوق المفتوحة
24	الفرع الثالث: سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الاجباري
26	المطلب الثاني: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية
26	الفرع الأول: سياسة تطهير القروض
27	الفرع الثاني: السياسة الانتقائية للقروض
29	المطلب الثالث: الأدوات الأخرى
29	الفرع الأول: الاقتناع الأدبي
30	الفرع الثاني: الايداع المسبق للاستيراد
30	المبحث الثالث: السياسة النقدية في المدارس الإقتصادية
30	المطلب الأول: المدرسة الكلاسيكية
32	المطلب الثاني: المدرسة الكينزية
36	المطلب الثالث: المدرسة النقدية الحديثة
40	خلاصة الفصل الأول
41	الفصل الثاني: كيفية عمل السياسة النقدية في علاج اختلال ميزان المدفوعات
42	المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات
42	المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات و أهميته
42	الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات
43	الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات
44	المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات
44	الفرع الأول: حساب العمليات الجاري

45	الفرع الثاني: حساب العمليات الرأسمالية
47	الفرع الثالث: السهو و الخطأ
47	المطلب الثالث: مبدأ القيد المزدوج و كيفية التسجيل
48	الفرع الأول : الجانب الدائن
48	الفرع الثاني : الجانب المدين
50	المبحث الثاني:التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات
50	المطلب الأول:العمليات المستقلة و العمليات التابعة
52	الفرع الأول: العمليات المستقلة
53	الفرع الثاني : العمليات التابعة
53	المطلب الثاني:أسباب اختلال ميزان المدفوعات
55	المطلب الثالث:أنواع الإختلال في ميزان المدفوعات
57	المبحث الثالث: السياسة النقدية و أنظمة الصرف
57	المطلب الأول:نظم أسعار الصرف
57	الفرع الأول : مفهوم و أهمية سعر الصرف
59	الفرع الثاني: أنواع أنظمة الصرف
65	المطلب الثاني: الية عمل سوق الصرف
65	الفرع الأول : مفهوم سوق الصرف
66	الفرع الثاني: أنواع أسواق الصرف
67	الفرع الثالث: وظيفة سوق الصرف
67	المطلب الثالث:السياسة النقدية في ظل أنظمة الصرف
71	المبحث الرابع:الآليات النقدية
71	المطلب الأول :استخدام المعروض النقدي
71	الفرع الأول : مفهوم المعروض النقدي
72	الفرع الثاني: استخدام المعروض النقدي في علاج الاختلال
73	المطلب الثاني:استخدام أسعار الفائدة
76	الفصل الثالث: مسار السياسة النقدية و انعكاساتها على ميزان المدفوعات في ظل الصلاحيات الاقتصادية 1990-2012
77	تمهيد الفصل الثالث
78	المبحث الأول:السياسة النقدية في ضوء قانون النقد و القرض
78	المطلب الأول:المبادئ الأساسية لقانون النقد و القرض
81	المطلب الثاني:قانون النقد و القرض و السياسة النقدية
81	الفرع الأول: استقلالية بنك الجزائر
83	الفرع الثاني: مجلس النقد و القرض
85	المطلب الثالث: أهداف و أبعاد قانون النقد و القرض
86	المبحث الثاني: تطور الكتلة النقدية (1990-2012)
87	المطلب الأول : مكونات الكتلة النقدية
89	المطلب الثاني : الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2012
91	المبحث الثالث:سير السياسة النقدية في ظل اتفاقيات صندوق النقد
92	المطلب الأول: الاستعداد الائتماني الأول "ماي 1989" و الثاني "جوان 1991"
92	الفرع الأول : الاستعداد الائتماني الأول "1989"

96	الفرع الثاني : الاستعداد الائتماني الثاني "1991 "
99	المطلب الثاني : التثبيت الهيكلي " أفريل 1994 "
102	المطلب الثالث : برنامج التعديل الهيكلي " 1998 - 1995 "
105	المبحث الرابع : تطور ميزان المدفوعات الجزائري في ظل برنامج الانعاش الاقتصادي
105	المطلب الأول:برنامج الانعاش الاقتصادي 2004-2001
107	المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي "2004-2009"
110	المطلب الثالث: برنامج الخماسي التكميلي 2010- 1014
113	خلاصة الفصل الثالث
114	الخاتمة العامة

قائمة الجداول:

الصفحة	الجدول
51	الجدول رقم 1 : الشكل العام لميزان المدفوعات
89	الجدول رقم 2: تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2012-1990
94	الجدول رقم 3: تطور حالة ميزان المدفوعات خلال اتفاق الاستعداد الائتماني لعام 1989
98	الجدول رقم 4: تطور حالة ميزان المدفوعات بعد اتفاق الاستعداد الائتماني لعام 1991
100	الجدول رقم 5:تطور حالة ميزان المدفوعات خلال اتفاق التثبيت الهيكلي لعام 1994:
103	الجدول رقم 6 :تطور حالة ميزان المدفوعات خلال اتفاق التعديل الهيكلي (1998-1995)
106	جدول رقم 7: تطور رصيد ميزان المدفوعات الفترة (2003-1999)
109	جدول رقم 8: تطور رصيد ميزان المدفوعات الفترة (2009 - 2004)
111	جدول رقم 9 : تطور رصيد ميزان المدفوعات الفترة (2013-2010)

قائمة الأشكال :

الصفحة	الشكل
14	شكل رقم 1 : إستراتيجية البنك المركزي
75	شكل رقم 2: آلية عمل السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي

- المقدمة العامة :

- تمهيد:

يعد تأثير السياسات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي من المواضيع المهمة في التحليل الاقتصادي الكلي التي لا يزال الجدل قائماً حولها، فنتيجة للصدمات الاقتصادية التي شهدتها العالم برزت مشاكل تتمثل في الكساد والبطالة، التضخم، الركود التضخمي و غيرها، مما أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباينة جسدها عدة مدارس مختلفة ظهرت خلال فترات زمنية متعاقبة عملت على تشخيص هذه الأزمات وكيفية معالجتها.

وإحتلت السياسة النقدية مكانة هامة في تلك الأفكار من حيث تأثيرها على النشاط الاقتصادي، لذلك برزت أهميتها في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية وإحتلت في القرن التاسع عشر مكان الصدارة فكانت الأداة الوحيدة المعترف بها كمحدد للسياسة الاقتصادية ، فجاء كينز في القرن العشرين ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية ، لتسترجع بعد ذلك السياسة النقدية مكانتها في ظل المدرسة النيوكلاسيكية على يد فريدمان و إزداد الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر المعاصر لمساهمتها في حل الأزمات النقدية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فالسياسة النقدية تؤدي دوراً مهماً و فاعلاً في تنظيم عرض النقود والتحكم بالسيولة النقدية و الائتمان وبذلك تستطيع السلطات النقدية أن تحقق أهداف حيوية محددة وفق أولويات تقررها المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد فأحياناً تستخدم السلطات النقدية أهداف وسيطة كعرض النقود و أسعار الفائدة للوصول إلى تحقيق أهداف نهائية كإستقرار الأسعار و توازن ميزان المدفوعات، والذي يعتبر من أبرز و أهم الأهداف التي تسعى إليها وذلك لأن الإختلال في ميزان المدفوعات ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي، كونه يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة ليس فقط عن نقاط

القوة والضعف للإقتصاد الوطني في الخارج ، ولكن أيضا عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل الوطني ومستوى التشغيل في الداخل.

فالاختلال في ميزان مدفوعات بلد ما يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية خطيرة على الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز ذلك البلد في المعاملات الاقتصادية الدولية ، حيث تلعب السياسة النقدية في معظم الاقتصاديات دورا بالغ الأهمية في معالجة الاختلالات الخارجية، فتستعمل السلطات النقدية السياسة النقدية بهدف التأثير على الجوانب المكونة لأجزاء ميزان المدفوعات.

الجزائر من الدول التي عرفت الجزائر أوضاعا اقتصادية حادة تميزت بضعف النمو الاقتصادي بشكل عام وإختلال التوازنات الداخلية والخارجية، والعجز عن سداد خدمات الديون فضلا عن معدلات التضخم العالية، وتبعاً لهذا تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية والتي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق والتي تستخدم ضمن آلياتها السياسة النقدية وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عموما و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات خصوصا .

- إشكالية البحث:

ومما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي :

- ما هي آليات علاج الاختلال في ميزان المدفوعات بواسطة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2012 ؟

- التساؤلات الفرعية :

تندرج تحت هذه الاشكالية التساؤلات التالية:

- ما هو مفهوم السياسة النقدية ؟

- ماهي المكانة التي تحتلها السياسة النقدية في ظل المدارس الاقتصادية ؟

- ما هي الأسباب المؤدية للاختلال في ميزان المدفوعات وماهي اسبابه ؟

- كيف تؤثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات ؟

- في ظل تحول الاقتصاد الجزائري والاصلاحات الاقتصادية ما هو الدور الذي تلعبه السياسات النقدية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ؟

- فرضيات الدراسة:

واعتمدت الدراسة على الفرضيات التالية :

- السياسة النقدية هي مجموعة الاجراءات المتخذة من طرف البنك المركزي او السلطات النقدية من اجل احداث اثر على الاقتصاد او من اجل ضمانة التوازن الاقتصادي.

- لقد أكد النقديون على أهمية السياسة النقدية و شجعوا على انتهاجها باعتبارها سياسة فعالة في حين أكدت المدرسة الكينزية على أهمية السياسة المالية و همشت السياسة النقدية.

- تؤدي السياسة النقدية التوسعية الى زيادة الطلب على السلع المحلية و الاجنبية وهذا ما يؤدي الى ارتفاع مستوى التضخم وبالتالي تنشأ ضغوط على ميزان المدفوعات.

- تتطلب معالجة اختلال ميزان المدفوعات الحد من نمو عرض النقود عن طريق تقليص الانفاق الحكومي العام الى حين استعادة التوازن.

- إصطدمت السياسة النقدية في الجزائر ببرامج صندوق النقد الدولي التي أعدت خصيصا لتقوية مراكز البلدان المتقدمة و هذا ما حد من فعاليتها.

- أهداف البحث:

يسعى هذا البحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- محاولة التعمق في جوانب السياسة النقدية ومعرفة خصائصها و ادواتها.

- الاحاطة بمفاهيم ميزان المدفوعات و علاقته بالسياسة النقدية.

- محاولة فهم دور السياسة النقدية في معالجة الاختلالات عموما و على المستوى الخارجي خصوصا.

- التعرف على وسائل و أدوات السياسة النقدية التي إعتدتها الجزائر لمعالجة الاختلالات و خاصة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات.

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في الحاجة إلى دراسة تحليلية للسياسة النقدية و دورها في معالجة اختلال ميزان المدفوعات و أيضا تسليط الضوء على السياسة النقدية و فعاليتها في ظل الاصلاحات في فترة التسعينات و بعد الاصلاحات إلى غاية 2013، و أيضا لإبراز دورها في معالجة الاختلالات سواء كانت داخلية أو خارجية، و نوضح كيف تساهم سياسة سعر الصرف و المعروض النقدي و أسعار الفائدة في علاج اختلال ميزان المدفوعات.

- المنهج المتبع:

استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث اعتمدنا المنهج الوصفي عند تعرضنا للاطار النظري للسياسة النقدية و ميزان المدفوعات كما اعتمدنا المنهج التحليلي و ذلك لتوضيح تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي بشكل عام و على ميزان المدفوعات بشكل خاص.

- حدود الدراسة:

امتدت فترة الدراسة من فترة الاصلاحات 1990 إلى غاية 2012 محاولين في ذلك تتبع مسار السياسة النقدية في ظل اصلاحات صندوق النقد الدولي بما فيها البرنامج الاستعادي الأول و الثاني و برنامج التعديل و التثبيت الهيكلي، كما تطرقنا إلى تطور ميزان المدفوعات خلال برنامج الانعاش الاقتصادي .

- الدراسات السابقة:

1- دراسة بوزعرور عمار، أطروحة دكتوراه تحت عنوان السياسة النقدية و أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية – حالة الجزائر (1990-2005):

و لقد حاول معالجة الاشكالية المتمثلة في تأثير السياسة النقدية في الجزائر على بعض المتغيرات الاقتصادية كالتضخم و استقرار الأسعار و عرض الكتلة النقدية و توازن ميزان المدفوعات، و قد توصل إلى عدة نتائج منها :أن السياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال رفع معدلات الإيداع و الاستثمار و تساعد على نمو المؤسسات المالية و كما أن لها دور في إعادة توزيع الدخل بالإضافة إلى أن التغيرات الحديثة تؤثر على السياسة النقدية و المتمثلة في الثورة العلمية و التكنولوجية في مجال الاتصال و العولمة و تحرير أسواق رأس المال ، كما أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر بخصوص السياسة النقدية أدت الى استعمال أدوات جديدة لتسيير المعروض النقدي منها جذب العروض و تطبيق نظام الأمانات ،بالاضافة إلى رفع معدلات الفائدة و معدل إعادة الخصم .

2- دراسة ماجدة مدوخ ،مذكرة ماجستير بعنوان فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار

الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، 2002-2003، يهدف هذا البحث لمحاولة إبراز دور السياسة النقدية في الجزائر خاصة في فترة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق و معرفة مدى نجاعة الاجراءات المتخذة و التركيز على فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن ،و التعرف على أدوات و وسائل السياسة النقدية التي أدخلتها الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ،خلال البحث توصل إلى النتائج التالية : السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية،فهي تحتل مكانة بارزة و تهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي و تسعى إلى التحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة مباشرة و غير مباشرة،وحتى تبلغ السياسة النقدية الأهداف المرجوة لا بد من توفير لها ظروف مناسبة و ضوابط أساسية لكي تصبح أكثر نجاعة وفعالية، تعتبر السياسة النقدية في الدول النامية أقل فعالية منها في الدول المتقدمة بسبب الاختلالات الهيكلية و المالية و النقدية، ولانجاحها لا بد من مواصلة تطبيق الإصلاحات اللازمة و لا يمكن الكلام عن سياسة نقدية حقيقية إلا بعد صدور قانون النقد و القرض و خصوصا منذ 1994 حيث شرعت الجزائر في تنفيذ برامج التثبيت و التكيف الهيكلي، والتي

شكلت فيها السلطة النقدية وبالتالي السياسة النقدية عنصرا أساسيا, فتم تحديد أهداف هذه السياسة والأدوات المستخدمة لتحقيقها بالتوافق الكلي مع السياسة المالية.

3- نجاه مسمش، رسالة ماجستير بعنوان فعالية السياسة النقدية و المالية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر 1986-2004 ، يهدف هذا البحث إلى محاولة الوصول إلى تعريف جامع لظاهرة التضخم و إيجاد الاجراءات العلاجية الملائمة إلى حد ما لمشكلة التضخم في الجزائر و طرح و توضيح العلاقة القائمة بين السلطات النقدية و المالية في الماضي و الحاضر و مناقشة مدى قدرة و ملائمة أو فعالية الاصلاحات الجديدة المطبقة في الاقتصاد، و توصلنا إلى النتائج التالية : التعرف على كيفية حصول التضخم بصورة عامة حيث يدور حول دائرتين هما الدائرة المادية وتمثل التدفقات السلعية المعروفة بالعرض الكلي و الدائرة النقدية المعروفة بالطلب الكلي و أهمية و خطورة ظاهرة التضخم تتضح من خلال الآثار التي تتركها على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي و على الناتج الوطني و تزداد تكاليف نفقة المعيشة نتيجة للإنخفاض المستمر في قيمة النقود ولهذا دامت هذه الظاهرة تتصدر قائمة المشكلات و الصعوبات التي تجابه الاقتصاديات و لقد وضعت سياسات و استراتيجيات متعددة لمعالجة ظاهرة التضخم أهمها السياسات النقدية و المالية.

- أهم ما ميز الدراسة :

و أهم ما ميز الدراسة هي كونها ألقت الضوء على الاصلاحات التي شهدتها الجزائر من فترة التسعينات إلى غاية 2013، كما انها اهتمت بتطور ميزان المدفوعات خلال السنوات الأخيرة مع التحليل فضلا عن الاهتمام بالجوانب النظرية لكل من السياسة النقدية و ميزان المدفوعات.

- هيكل الدراسة :

و من أجل الاجابة على إشكالية البحث و إثبات أو نفي الفرضيات لقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة

فصول و خاتمة عامة:

الفصل الأول : والذي يتمثل في الاطار النظري للسياسة النقدية و اشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول تطرقنا فيه إلى ماهية السياسة النقدية و المبحث الثاني إلى أدوات السياسة النقدية ، أما المبحث الثالث فقد تعرضنا إلى السياسة النقدية في المدارس الاقتصادية ،المبحث الرابع تناولنا فيه علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية .

الفصل الثاني : فقد قسم إلى أربعة مباحث : المبحث الأول تناولنا فيه ماهية ميزان المدفوعات و

المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الاختلال في ميزان المدفوعات أما المبحث الثالث فقد تناول السياسة النقدية وأنظمة الصرف ،وأخيرا المبحث الرابع و تضمن الآليات النقدية .

الفصل الثالث وهو الفصل التطبيقي للدراسة و قد قسم إلى أربعة مباحث :المبحث الأول و قد

تعرضنا فيه إلى أدوات السياسة النقدية في الجزائر، و المبحث الثاني تضمن مسار السياسة النقدية في ظل اصلاحات صندوق النقد الدولي أما المبحث الثالث فقد تطرقنا تطور الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة أما المبحث الرابع إلى تطور ميزان المدفوعات خلال برنامج الانعاش الاقتصادي .

أما الخاتمة العامة فتحتوي على الخلاصة العامة و النتائج و نتائج اختبار الفرضيات و التوصيات و

آفاق البحث.

الفصل الأول

تمهيد الفصل:

تعد السياسة النقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام و تعتبر جزء من السياسة الاقتصادية العامة للدول ،والبنوك المركزية هي المسؤولة عن هذه السياسة ذلك بتنظيم سوق النقد و الائتمان من خلال التأثير في حجم العرض النقدي والائتمان بما يتلائم والظروف الاقتصادية السائدة، والهدف من هذا التأثير هو امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بالسيولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة المتمثلة بالاستخدام الكامل و استقرار الأسعار و تحقيق النمو الاقتصادي المستديم و المحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات حيث تستعمل السلطات النقدية جميع المتغيرات النقدية معتمدة على أدوات كمية و كيفية للتأثير و لمعالجة الاختلالات .

كما أنه هناك خلاف فكري كبير حول فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، و ظهرت من أجل ذلك نظريات كثيرة و مدارس منها من يؤكد فعالية السياسة النقدية و منها من ينفي ذلك.

وستنطلق في هذا الفصل إلى مفهوم السياسة النقدية و خصائصها وأهدافها سواء كانت أولية أو وسيطية أو نهائية وأدواتها الكمية والكيفية ، وفي الأخير السياسة النقدية في المدارس الاقتصادية .

المبحث الاول : ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية بيانا للوسائل التي تهدف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ضبط نمو المخزون النقدي حتى يتمكن أصحاب القرار من التحكم في الأهداف الاقتصادية المنشودة ، لذا فهي تعتبر عنصرا مهما من عناصر السياسة الاقتصادية والذي يساهم بشكل فعال في تحقيق الأهداف المسطرة.

المطلب الاول : مفهوم السياسة النقدية

يقصد بالسياسة النقدية "مجموعة الإجراءات و الأدوات التي تعتمدها الدولة ،من خلال السلطة النقدية ، بهدف التحكم في عرض النقد ،بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصا ، والاستقرار الاقتصادي عموما "؛
وبعبارة أخرى يمكن القول: "إن السياسة النقدية هي كل ما تعمله السلطة النقدية من أجل تحقيق استقرار النقد و أداء وظائفه الاقتصادية والاجتماعية بصورة كاملة و متزنة " (1).

كما تعرف السياسة النقدية بأنها "مجموعة التدخلات التي تقوم بها السلطات النقدية و التي تهدف إلى التحكم في تطور و نمو كمية ،سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي وهذا بغية تحقيق أهدافها المسطرة " (2).

وتعرف السياسة النقدية أيضا بأنها "تلك السياسة التي لها التأثير على الاقتصاد بواسطة النقود والتي تستعمل العلاقة :النقود - الدخل"، كما عرفت السياسة النقدية بأنها "الاستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي

(1) رحيم حسين ،"النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الاسلامي و الغربي"، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2010 ، ص 179 .

(2) عقيل جاسم عبد الله ، "النقود والبنوك ، منهج نقدي و مصرفي" ، دار مكتبة الحامد للنشر ، عمان، 1999 ، ص 207.

تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الإقتصادية الوطنية نحو تحقيق النمو الإقتصادي". (1)

و حسب تعريف آخر: " السياسة النقدية للحكومة هي مجموعة من القرارات و الاجراءات التي تتخذها الحكومة في المجال النقدي مباشرة أو عن طريق المصرف المركزي من أجل التأثير على النشاط الإقتصادي ". (2)

وتعرف السياسة النقدية بأنها: "عبارة عن جميع الوسائل المختلفة التي تطبقها السلطات المختصة في شؤون النقد و الإئتمان لتحقيق هدف إقتصادي محدد و ذلك بإحداث التأثيرات على النقود في أي ناحية من نواحيها ". (3)

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف السياسة النقدية بأنها: "مجموعة من الاجراءات و التدابير المتخذة من طرف السلطات النقدية لحل المشاكل الاقتصادية أو لتفادي الوقوع في هذه المشاكل، كما أنها تهدف إلى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف السلطة النقدية".

المطلب الثاني: أهمية السياسة النقدية

لقد تطور مفهوم السياسة النقدية بتطور الأفكار و النظريات عبر المراحل الزمنية المتعاقبة ، ففي ظل الفكر الإقتصادي الكلاسيكي كان الهدف الأساسي الذي تسعى إليه السلطات النقدية يتمثل في المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعارو ذلك بالربط بين كمية النقود المعروضة و كمية السلع و الخدمات المتاحة في السوق ، و أن التوسع النقدي سيقود إلى التضخم التراكمي باعتبار أن سلوك الوحدات الإقتصادية سيتكيف

(1) احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسين، " السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص 39 .

(2) الأشقر أحمد ، "الإقتصاد الكلي"، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 331 .

(3) ساكر محمد العربي، "محاضرات في الإقتصاد الكلي"، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2006، ص 112.

تلقائيا مع توقعات إستمرار التضخم و في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في زيادة حجم الإنتاج كون هذا الأخير عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية بحسب ما افترضه الكلاسيك ، و لهذا فقد اهتمت نظرية كمية النقود بتحليل العوامل المؤثرة في قيمة النقود ، هذه العوامل تتمثل أصلا في التغيرات الناشئة في كمية النقود التي ستؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار بحكم العلاقة الطردية و التناسبية التي افترضها الكلاسيك بين هذين المتغيرين، إذ أن المستوى العام للأسعار يتحدد بتكافؤ حجم المعروض النقدي مع الطلب على النقود و على هذا الأساس يصبح في مقدرة السلطات النقدية التحكم في المستوى العام للأسعار و ذلك بالسيطرة على كمية المعروض النقدي ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي ، وبعد حدوث أزمة الكساد الكبير (1929-1933) وتراجعت أهمية التحليل الكلاسيكي بسبب عجز النظرية النقدية الكلاسيكية عن معالجة هذه الأزمة بفعالية ظهرت إلى حيز الوجود النظرية الكينزية التي تولت تشخيص هذه الأزمة ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها و من خلال الربط بين جانبي الدخل و الانفاق و اعتبار الشرط اللازم لتحقيق التوازن في سوق النقد بتعادل كمية النقود القائم على أساس التفضيل النقدي الذي يتحدد بدوافع الدخل و الاحتياط و المضاربة ، كما أن التوازن في السوق السلعي يتم عن طريق التعادل بين الإدخار و الاستثمار وأن توازن السوقين (النقدي و السلعي) كفيل بتحقيق التوازن الاقتصادي ، ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في التحليل الكينزي، أما النظرية النقدية المعاصرة فهي تحاول الجمع بين الأهداف التي سعت إليها السياسة النقدية الكلاسيكية و الكينزية ويمكن تصور ملامح السياسة النقدية المعاصرة من خلال أهميتها في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار والنمو النقدي والاقتصادي و ذلك بالتأثير في جانب الطلب الكلي والعرض الكلي ، ولكن السياسة النقدية المعاصرة لا يمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي بصورة فعالة دون أن تتلائم إجراءاتها مع إجراءات وتدابير السياسة المالية خصوصا السياسة الاقتصادية العامة للدولة بفروعها المختلفة عموما.(1)

المطلب الثالث : أهداف السياسة النقدية

(1) ناظم محمد نوري الشمري، "النقود و المصارف و النظرية النقدية"، دارزهران، عمان ، 2006، ص ص 428-429.

للوصول إلى الأهداف التي ترمي إليها السياسة النقدية ، والمتمثلة في الاستقرار العام و البطالة المنخفضة ونمو اقتصادي مقبول واستقرار قيمة العملة في السوق الدولية، لا بد من إتباع إستراتيجية معينة و لا يمكن الوصول إلى الأهداف العامة إلا بتحقيق الأهداف الأولية التي تؤثر على الأهداف الوسيطة والتي بدورها تغير الأهداف النهائية .

الفرع الأول : الأهداف الأولية

تمثل الأهداف الأولية حلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية ، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة .⁽¹⁾

وتتكون هذه الأهداف الأولية من مجموعتين الأولى تسمى بمجاميع الاحتياطي وتتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطي البنوك و احتياطي الودائع الخاصة أما المجموعة الثانية فتسمى بأحوال سوق النقد ، مثل معدل الفائدة على السندات الحكومية و معدل الفائدة على الأرصدة المركزية و هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك .⁽²⁾

أولا : مجاميع الاحتياطات النقدية

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية و النقود المساعدة و نقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي و تضم الاحتياطات الإجبارية و الاحتياطات الإضافية و النقود الحاضرة في خزائن البنوك ،أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات الاجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى، أما الاحتياطات غير المقترضة

⁽¹⁾ مفتاح صالح، "النقود و السياسة النقدية"، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2005، ص 124 .

⁽²⁾ باري سيجل، "النقود و البنوك و الاقتصاد"، ترجمة طه عبد الله و اخرون، دارالمريخ للنشر ، الرياض ، 1982 ، ص 293 .

فهي تساوي الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصصة) ،
و قد أثير النقاش داخل النظام المصرفي، وخارجه حول ماهو المتغير أوالمجمع الاحتياطي الأكثر فعالية
و سهولة ؟ وأصبح لكل منها مؤيد ومعارض، فلقد دافعت بعض البنوك المركزية في أمريكا عن القاعدة
النقدية كهدف أولي أو تشغيلي لسنوات عديدة كما دافعت بعض الفروع الأخرى عن استخدام مجتمعات
الاحتياطات الأخرى كهدف أولي وانتقل النقاش الى الاقتصاديين حول أهمية كل مجمع، وهكذا بقي
الموضوع محل جدل نظرا لكونه يتصف بالتجربة ،وليس بالتنظير فقط ، ويتعلق الأمر بمدى تحكم
السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف
الوسيط و طالما أن الأمر كذلك فإن البنك المركزي يتسم بعدم الثبات في استخدام هذه المجاميع كهدف
أولي أو تشغيلي .(1)

ثانيا : ظروف سوق النقد

وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد و تحتوي على
الاحتياطات الحرة ، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك
المركزي عليها رقابة قوية ، و يعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل
نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة و شروط الاقتراض الأخرى ، وسعر فائدة الأرصدة
البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك .(2)

والاحتياطات الحرة : تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها
الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي و تسمى صافي الاقتراض ، و تكون

(1) صالح مفتاح، مرجع سابق ، ص ص 124، 125

(2) أحمد أبو الفتوح ناقة، "تنظيرة النقود والبنوك والأسواق المالية"، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998، ص 134.

الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة و تكون سالبة إذا كانت الاحتياطات المقترضة أكبر من الاحتياطات الفائضة ، كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذون الخزانة و الأوراق التجارية و معدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء و معدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها ، كما يجب أن نشير أيضا الى أن الاقتصاديين قد اختلفوا حول هذا الموضوع بحيث استعملت ظروف سوق النقد في العشرينات و الخمسينات و الستينات ، ولكن في السبعينات زاد الاهتمام أكثر بمجمعات الاحتياطات ، وبالتالي فإن الاختلاف حول مدى أفضلية استخدام المجموعة الأولى أم الثانية ، و يفضل النقديون استخدام مجاميع الاحتياطات لأنهم يرونها بأنها ذات صلة وثيقة بالمجمعات النقدية التي تمثل الهدف الوسيط المفضل لديهم ، كما أن الكينزيين أيضا يهتمون بالتحكم في مجمعات الاحتياطات إلا أن تركيزهم كان على ظروف سوق النقد ، وهذا يعود لكونهم يعتقدون بأن الهدف الوسيط و المفضل لديهم هو أسعار الفائدة في أسواق رأس المال ، و من هنا نجد أن الهدف الأولي الأفضل هو ذلك الذي يتصف بالتأثر و التجاوب بسرعة مع تغير الأدوات النقدية المستعملة و يسهل قيادة الاتجاه المرغوب للأهداف الوسيطة .⁽¹⁾

و بذلك يتبع البنك المركزي إستراتيجية مختلفة لممارسة السياسة النقدية بان يستهدف متغيرات تقع بين أدواته و بين تحقيق أهدافه مثلا بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه بالنسبة للعمالة أو مستوى الأسعار فانه يختار مجموعة من المتغيرات النقدية مثل كمية النقود المعروضة أو سعر الفائدة (قصيرة أو طويلة الأجل) والتي لها أثر مباشر على البطالة أو مستوى الأسعار فإن لم تتأثر هذه الأهداف مباشرة بأدوات السياسة النقدية فإن البنك المركزي يختار مجموعة أخرى من المتغيرات والتي تسمى الأهداف الأولية العاملة مثل : الاحتياطات الكلية (الاحتياطات ، الاحتياطات الغير المقترضة ، القاعدة النقدية) أو

(1) صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 125.

أسعار الفائدة على الأرصدة المركزية ، سعر فائدة أنون الخزانة وهي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية. (1)

الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة

الأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات و المرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية وسميت أهداف وسيطة لأن البنك المركزي يستخدمها للوصول للأهداف النهائية ،

وهي حلقة ربط بين أدوات السياسة النقدية وتحقيق الأهداف العامة وتمتاز بـ : (2)

- أن تكون سهلة التقييم و القياس .
 - أن تكون لها علاقة متينة وواضحة مع الأهداف النهائية.
 - أن تعكس التغيرات فيها حركة الهدف في المستقبل .
 - أن تكون علاقتها بالأدوات النقدية وثيقة ، بحيث يمكن أن تؤثر أي منها عليها بسرعة .
- ومن بين الأهداف الوسيطة التي تمارسها السلطة النقدية نجد : أسعار الفائدة ،المجمعات النقدية ، سعر الصرف .

أولاً: سعر الفائدة

أعطى المفهوم الكينزي و الذي كان مهيمنا حتى مطلع السبعينيات لسعر الفائدة دورا جدهام في تحقيق هدف النمو ، فحسب هذا المفهوم فإن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية و من ثم انخفاض تكلفة رأس المال ، وهو ما يعمل على رفع نفقات استثمار ويزيد من الطلب الكلي

(1) ابو الفتح احمد ناقة ، "نظرية النقود والبنوك و الاسواق المالية مدخل حديث للنظرية النقدية و الاسواق المالية" ، مكتبة الاشعاع الفنية ، الاسكندرية ، 2001 ، ص 247 .

(2) توفيق علي وآخرون ، "السياسات النقدية في الدول العربية" ، صندوق النقد العربي ، العدد (2) ، ابوظبي ، 1996 .

والإنتاج والعكس صحيح في حالة إتباع سياسة نقدية انكماشية في حين تميزت فترة السبعينات بتضخم نقدي متزايد و سياسات مالية توسعية هذه السياسة القائمة على سعر الفائدة لا غير مرغوب فيها من طرف الناقدین (FREIDMAN.1968) والذين يعتبرون أن الأسعار الحقيقية للفائدة لا تحدد بدون سياسة نقدية ، و كل محاولة للتأثير على الأسعار أو على معدلات الفائدة الاسمية من شأنه زيادة التضخم، وبهذا لم يعد سعر الفائدة كهدف وسيط أساسي للسياسة النقدية في تلك الفترة ، ومع ذلك فقد احتفظ سعر الفائدة بمكانة معتبرة عند تنفيذ السياسة النقدية حيث يستعمل كوسيلة وكهدف وسيطي في آن واحد، يستعمل كهدف وسيطي لأنه يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي حيث الاستثمارات والافتراضات والأصول المالية تعتمد على سعر الفائدة ، ويستعمل كوسيلة على أساس أن مراقبة سعر الفائدة يسهل التأثير على حجم الكتلة النقدية ومعدل الصرف (1).

ثانيا : المجمعات النقدية

هي مؤشرات إحصائية لقياس كمية النقود المتداولة ، و تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الانفاق ، وعدد المجمعات النقدية على صلة وثيقة بطبيعة الاقتصاد و درجة تطور الخدمات المصرفية و المالية، فالنقدويون يرون بأنه عندما يكون معدل نمو الكتلة النقدية قريبا من معدل نمو الاقتصاد الوطني ، فهذا يمثل هدف مرغوب فيه للسلطات النقدية ، كما يرون بأنه عندما يكون معدل نمو الكتلة النقدية يتراوح ما بين 3% و 5% هو أفضل وسيط لإحداث التوازن و الاستقرار الاقتصادي بسبب الفوائد التي يحققها (2).

(1) مدوخ ماجدة ، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، دراسة حالة الجزائر" ، مذكرة

ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2003، ص 8.

(2) عبد المجيد قدي ، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2003، ص 64.

تتكون الكتلة النقدية من مستويات عدة و عموما هي ثلاث و يمكن أن تكون أكثر خاصة في الدول المتطورة نظرا لتغير سرعة تداول النقد و الاختراعات المالية و المصرفية الحديثة ، فمثلا في ألمانيا توجد ثلاث مجتمعات نقدية و هي :

$$M_1 = \text{الأوراق و النقود المعدنية المتداولة} + \text{الودائع الجارية}$$

$$M_2 = M_1 + \text{الودائع لأجل من أربع سنوات.}$$

$$M_3 = M_2 + \text{الودائع الإدخارية بإشعار لأكثر من ثلاثة أشهر.}$$

أما في فرنسا توجد أربع مجتمعات نقدية و هي :¹

$$M_1 = \text{وسائل الدفع المستخدمة مباشرة في المعاملات (نقود قانونية و نقود خطية).}$$

$$M_2 = M_1 + \text{التوظيف لأجل على الحسابات أو الدفاتر المقننة.}$$

$$M_3 = M_2 + \text{الدفاتر التي يمكننا سحب الأموال منها في كل لحظة} + \text{التوظيفات لأجل القابلة للتفاوض.}$$

$$M_4 = M_3 + \text{التوظيفات و الدفاتر بالعملة الصعبة} + \text{أوراق التوظيف قصير الأجل المصدرة من}$$

الخزينة العمومية و المؤسسات.

والسؤال المطروح ما هو المجمع النقدي الذي يجب إستخدامه ، إن المبررات بقدر ما تؤيد المجمع الواسع فهي تؤيد أيضا استخدام المجمع النقدي الضيق ، لأن هذا الأخير يسمح بالتركيز على وظيفة النقد كما يستوعب الابتكارات المالية الحديثة ، لأن المجمع الثاني شديد التأثير نحو جذب التوظيفات الجماعية بالقيم المنقولة للمدخرين الذين كانوا يقومون بعملية الإيداع في التأثير نحو جذب التوظيفات الجماعية بالقيم المنقولة للمدخرين الذين يقومون بعملية الإيداع في حسابات الدفاتر عند البنوك ، كذلك المجمع

(¹) Jean francois goux. **"Economie Monétaire et financière"**. 2em Edition.

Economica. Paris. 1995. p15.

الأول شديد التأثير بالابتكارات المالية و أن المبالغ الضخمة و غير المستثمرة يمكن تحويلها بكل بساطة إلى صور أخرى ، أما الجمع الثالث فإنه يستوعب كل التوظيفات المالية رغم أنه يبقى غير دقيق ، ولا يضبط بدقة نتيجة إمكانية إعادة تشكيل محفظة الأوراق المالية من جديد ، كالانتقال من الاستثمار في السندات إلى الاستثمار في شهادات الإيداع بحثا عن معدل فائدة أعلى ، و في الأخير يمكن أن نشير بأن المجمع الثالث أي المجمع النقدي الموسع ، أصبح يحظى بالاهتمام من قبل البنوك المركزية للدول المتطورة و النامية على السواء ، فمثلا في الولايات المتحدة تم التركيز على المجمع الثاني و الثالث ابتداء من عام 1978 أما في فرنسا فقد استعمل المجمع الثالث كهدف وسيط ، و في اليابان تم اختيار المجمع الثاني و شهادات الإيداع كأهداف وسيطة و استعملت شهادات الإيداع بسبب التطور السريع في نمو التعامل بها .(1)

1- أسعار الصرف :

يعتبر سعر الصرف مؤشرا مهم، لأنه يعكس الأوضاع الاقتصادية لأي دولة من خلال الحفاظ عليه في مستوى قريب من مستوى القدرة الشرائية، و تزداد أهميته في التوازن الاقتصادي عندما يكون سعر صرف العملة المحلية يساوي أو يفوق العملات الأخرى، ويعتمد سعر الصرف كهدف وسيط لأن انخفاضه يحسن من وضعية ميزان المدفوعات، وثباته يعطي الانطباع الجيد على استقرار الأوضاع الاقتصادية.(2)

والسلطات النقدية تستهدف سعر الصرف و تؤثر عليه و ذلك بتخفيضه او رفعه ،حيث يعتبر مؤشر هام فيما يخص الأوضاع الاقتصادية لدولة ما ، إلا أن اتخاذه كعنصر وسيط يظهر العديد من العيوب كون أسواق الصرف ليست منتظمة فهي تتعرض للتقلبات و لذلك فان الاقتصاديات الواسعة و المتنوعة والتي تتميز بانفتاح قليل على الخارج و التي ترتبط بشريك اقتصادي أساسي ، لا يمكن لها أن تركز جميع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على معدل الصرف ، و لذلك فإن الهدف الوسيط الداخلي يبدو ضروريا في هذه

(1) ملاك وسام ، "النقود و السياسات النقدية الداخلية" ، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000 ، ص ص 209-210

(2) عبد المجيد قدي، مرجع سابق ، ص 76.

الحالة لأنه في حالة المضاربة على نقد معين ، إذا لم يكن ذلك لأسباب اقتصادية موضوعية يمكن للبنك المركزي أن يستنفذ احتياطياته من العملة الصعبة مقابل الإنشاء المفرط لنقد الوطني حتى يمكن تداوله محليا ، و لذلك فإن الهدف الوسيط الداخلي يبدو ضروريا في هذه الحالة لأنه في حالة المضاربة على نقد معين ، إذا لم يكن ذلك لأسباب اقتصادية موضوعية يمكن للبنك المركزي أن يستنفذ احتياطياته من العملة الصعبة مقابل الإنشاء المفرط لنقد الوطني حتى يمكن تداوله محليا .⁽¹⁾

الفرع الثالث : الأهداف النهائية

تهدف السياسة النقدية إلى الإقامة و الحفاظ على الأوضاع النقدية و الائتمانية الملائمة في ظل اقتصاد سليم ، و تعتقد السلطات النقدية أن الاقتصاد السليم تمتاز بعمالة عالية ومعدل نمو جيد ، و تمكن المحافظة عليه استقرار أسعار الصرف للعملة الوطنية بالعملة الأجنبية المختلفة .⁽²⁾

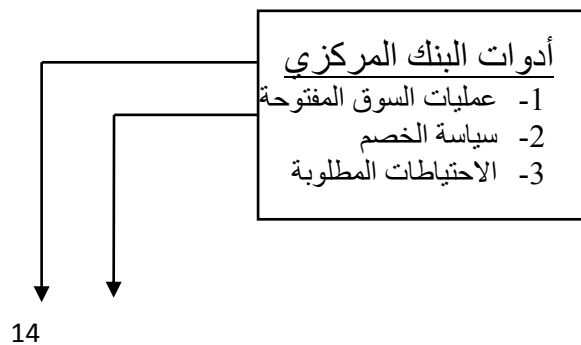
وتسعى السياسة النقدية بشكل خاص إلى تحقيق أهداف النهائية المتمثلة في تحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار ، العمالة الكاملة ، تحقيق معدل عال من النمو ، توازن ميزان المدفوعات ويحدث أحيانا تناقض في الأهداف مثل هدف استقرار الأسعار مع زيادة العمالة أو تحقيق هدف التوازن في ميزان

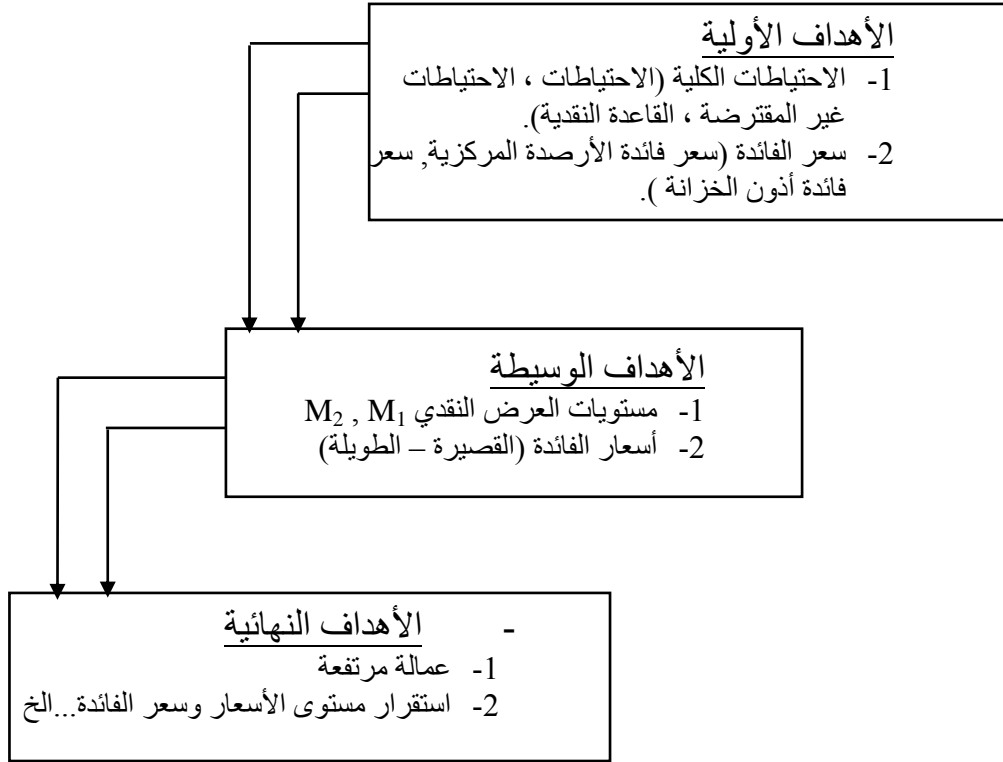
⁽¹⁾ ملاك وسام ، مرجع سابق ، ص 205.

⁽²⁾ باري سيجل ، مرجع سابق ، ص 249.

المدفوعات مع هدف زيادة العمالة أو تحقيق هدف استقرار الأسعار مع تحقيق هدف معدل عال للنمو
الاقتصادي .

شكل رقم (1) : إستراتيجية البنك المركزي





المصدر: أحمد أبو الفتوح ناقة، "نظرية النقود والبنوك و الاسواق المالية مدخل حديث للنظرية النقدية و الاسواق المالية"، مرجع سابق، ص.248.

المطلب الرابع : العلاقة بين السياستين المالية والنقدية

إن العمليات المالية والنقدية هي وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة، والتنسيق بينهما أصبح ضرورة حتمية، ذلك أنهما قد يتعارضان مع بعضهما بصورة تضعفهما معاً وتمنع السلطات الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة ويشدد على هذه الضرورة التداخل الموجود بين هذين النوعين من العمليات، فالعمليات المالية الحكومية مداورات نقدية مباشرة، كتمويل العجز في الميزانية عن طريق الاقتراض من البنك المركزي وهي عملية تؤثر في سيولة الاقتصاد، وكذلك عمليات الحكومة في أدونات

الخزينة والتي لها أثر في سعر الفائدة وفي سوق السندات، كما أن الاختلاف الموجود بين السياسيتين المالية والنقدية زاد أهمية التنسيق بينهما ويمكن حصر أوجه الاختلاف في :

- إن تأثير السياسة المالية على الدخل ثم على الإنفاق (الطلب الكلي) تأثير مباشر يتحدد من خلال التغييرات في السياسة الضريبية والاتفاقية، أما تأثير السياسة النقدية على الدخل يكون بصورة غير مباشرة إذ أن الإجراءات والتدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية في تغيير حجم الائتمان وكلفته ستنعكس في النهاية على النشاط الاقتصادي ثم على مستوى الإنفاق والطلب الكلي.⁽¹⁾

- تتسم السياسة المالية بوجود ما يعرف بالفارق الزمني اللازم لتحقيق فعاليتها، إذ تحتاج لوقت أطول بالقياس إلى فعالية السياسة النقدية التي تستغرق وقتاً أقل، وتعود مرونة السياسة النقدية إلى إمكانية اتخاذ التدابير والإجراءات النقدية من قبل السلطات النقدية دون الحاجة إلى تغييرات دستورية وسن تشريعات حكومية جديدة على عكس السياسة المالية التي تستوجب في معظم الأحيان سن التشريعات وإجراءات التغيير الدستوري عند اتخاذ الإجراءات والوسائل المالية من قبل السلطات المالية، والمهم في هذا الشأن ليس الفرق الزمني في تحقيق فعالية كلتا السياستين و إنما الأهم من ذلك ينحصر في تحديد الفترة الزمنية المحصورة بين توقيت تدخل السلطتين النقدية والمالية وبين نتائج هذا التدخل نقدياً أو مالياً، ويمكن حصر هذا الفارق إلى ثلاثة أنواع؛ النوع الأول يعرف بفارق الإدراك ويتمثل في الفترة الواقعة بين ظهور الحاجة إلى التدخل وإدراك الحاجة الفعلية إلى اتخاذ الإجراءات والتدابير سواء نقدية أو مالية للتأثير على النشاط الاقتصادي، وهذا النوع من التدخل يتوقف على مدى توفر المعلومات والتنبؤات المستقبلية نسبياً، كما يتوقف على مدى تطور المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، أما النوع الثاني فيعرف بالفارق الإداري المتمثل في الفترة المحصورة بين إدراك الحاجة إلى التدخل وبين تنفيذ التدخل

(1) ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 464.

فعلياً، أما النوع الثالث من هذه الفوارق الزمنية فيعرف بالفارق العلمي ويعبر عن الفترة بين تنفيذ التدخل الحكومي وبين النتائج الفعلية المحققة بسبب هذا التدخل.

- السياسة المالية تتمثل في سياسة الحكومية، أما السياسة النقدية تتمثل في سياسة البنك المركزي.
 - الإجراءات المالية لها القدرة على تشجيع التوسع الاقتصادي وتقل هذه القدرة عند إيقاف التضخم.
- أما العمليات النقدية فلها أثر ضئيل في تشجيع التوسع، ولكنها قد تحد بصورة فعالة من الاتجاهات التضخمية.

ونظراً للتداخل والاختلاف بين الإجراءات المالية والنقدية فإن التنسيق بينهما من حيث الاتجاه والتوقيت أصبح أمراً ضرورياً ولا يمكن للسلطات أن تتعاضى عنه، لأن التعاضى عن ذلك يعني تفويت الفرصة على تلك السلطة لتحقيق ما تنشده من أهداف اقتصادية متمثلة في تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي و تحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة و تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ترغب فيها هذه السلطة، بالإضافة إلى تحقيق التوازن على المستوى الداخلي والخارجي.⁽¹⁾

المبحث الثاني : أدوات السياسة النقدية

يقوم البنك المركزي بإستعمال مجموعة من الأدوات بغية تحقيق أهدافه المسطرة في السياسة النقدية إلا أن هذه الأدوات تتباين من اقتصاد إلى آخر إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي و كذا قوة و متانة الاقتصاد بكامله، فإذا كان اقتصاد بلد ما يعاني من تفاقم ظاهرة التضخم فإن البنك المركزي يتدخل بشكل مباشر وغير مباشر لامتصاص السيولة الزائدة أي استخدام السياسة الانكماشية أما إذا كان يعاني من

(1) عبد المنعم علي السيد، مرجع سابق، ص 407.

حالة الكساد فإن البنك المركزي يستخدم إحدى أدواته من أجل زيادة السيولة و العمل على تحريك النشاط الاقتصادي أي استخدام السياسة التوسعية.

المطلب الأول : الأدوات الكمية للسياسة النقدية .

يوجد ثلاث أدوات تؤثر على العرض النقدي تتمثل في التغيرات في سعر الخصم ، عمليات السوق المفتوحة، التغير في متطلبات الاحتياطي من استخدام الأدوات الكمية هو التأثير على الائتمان في حجم عمليات الإقراض و الاقتراض و التأثير على النشاط الاقتصادي .

الفرع الأول : سياسة إعادة الخصم :

أولاً: مفهوم سياسة إعادة الخصم

سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات و أدونات خزينة او مقابل ما يقدمه لها من قروض او سلف مضمونة بمثل هذه الاوراق ، و تنشر البنوك المركزية من وقت لآخر اسعار اعادة الخصم لديها .⁽¹⁾

وتعتبر سياسة إعادة الخصم من أقدم وسائل السياسة النقدية المنتهجة من قبل البنوك المركزية ، فقد شاع استخدامها في القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين.⁽²⁾

ويعد سعر الخصم أو كما يسمى سعر إعادة الخصم ، بمثابة سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية مقابل إعادة خصمه لما تقدم اليه من كمبيالات و ادونات خزانة، كما أن سياسة سعر

(1) مصطفى سلمان ،حسام داود ، " مبادئ الاقتصاد الكلي " ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ،الأردن ،2000، ص 275.

(2) هيثم الزغبى ، حسن ابو الزيت ، "اسس و مبادئ الاقتصاد الكلي" ، دار الفكر ، عمان ، 2000 ، ص 193.

الخصم تستوجب وجود سوق نقدية متطورة يكون فيها التعامل نشطا بالأوراق التجارية و بقية أدوات الائتمان المصرفي قصيرة الأجل ،ومثل هذه السوق لا تتوافر عادة في البلدان النامية لهذا فإن و سيلة سعر الخصم تكون ذات أهمية متواضعة في البلدان النامية . (1)

ثانيا- أثر سياسة سعر الخصم :

تحديد سعر الخصم يكون بإرادة البنك المركزي و بفضل هذا السعر يستطيع البنك المركزي المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ،حيث انه عندما يريد البنك المركزي أن يؤثر على حجم الائتمان (حجم القروض التي يقدمها للبنوك) فإنه يقوم بتغيير سعر إعادة الخصم حيث إن زيادة سعر إعادة الخصم يمكن أن تؤدي إلى انخفاض حجم الائتمان و بالعكس أي أن تخفيض سعر إعادة الخصم يمكن أن تؤدي إلى زيادة حجم الائتمان، ففي حالة وجود ركود اقتصادي أو وجود مؤشرات على إمكانية حدوث ركود فإن البنك المركزي يقوم باتباع سياسة توسعية من أجل إنعاش الاقتصاد و منع حدوث الركود الاقتصادي و ذلك عن طريق تخفيض سعر الخصم أي تخفيض تكلفة الائتمان مما يحفز البنوك التجارية للاقتراض من البنك المركزي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأموال المتاحة للبنوك من أجل إقراضها للأفراد ، حيث أن انخفاض سعر الخصم سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة على القروض المقدمة إلى الأفراد في هذه الحالة يزيد عرض النقد ممل يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد ،أما في حالة وجود تضخم فإن البنك المركزي يلجأ إلى رفع سعر الخصم و بالتالي تزداد تكاليف القروض المخصصة لدى البنك المركزي الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية للأفراد و بالتالي يقل الطلب على النقد و هذا ما يؤدي إلى تقليل القدرة الشرائية الأمر الذي يساعد على محاربة التضخم . (2)

ثالثا - فعالية سياسة سعر الخصم :

(1) حربي محمد موسى عريقات ، " مبادئ الاقتصاد " ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الثانية ، 1997 ، ص ص 254 ، 255 .

(2) ماجدة المدوخ ، مرجع سابق ، ص ص 14 - 15 .

يقوم البنك المركزي بتحديد معدل إعادة الخصم بإرادته المنفردة مراعيًا في ذلك السياسة النقدية التي

ترمي إلى تحقيق توازن النشاط الاقتصادي.⁽¹⁾

فإذا كان الهدف هو إتباع سياسة نقدية تقييدية في الحالات التي يسود فيها التضخم فالبنك المركزي يلجأ إلى

رفع معدل إعادة الخصم ، الذي يؤدي بالبنوك التجارية إلى رفع معدل الخصم ، و هذا معناه رفع تكلفة

القروض التي تتحصل عليها البنوك التجارية من البنك المركزي، وبالتالي ترتفع تكلفة القروض التي يتحصل

عليها العملاء من البنوك التجارية، و هذه العملية تقلل إقبال المتعاملين لإجراء الخصم و الاقتراض من

البنوك التجارية فينخفض الطلب على السلع و الخدمات حتى يتوازن مع المعروض النقدي المتاح و النتيجة

هي انخفاض حدة الاتجاه التضخمي ، أما إذا كان الهدف هو إتباع سياسة نقدية توسعية أين يسود الكساد،

فالبنك المركزي يلجأ إلى تخفيض معدل إعادة الخصم، فتتبعه البنوك التجارية بدورها بتخفيض معدل الخصم

المطبق على الزبائن بما يعني انخفاض تكلفة الحصول على القروض و هذا يشجع المستثمرين و الحاملين

للأوراق التجارية على الاقتراض و خصم الأوراق التجارية، فترتفع القروض الممنوحة و يزيد حجم النقد

المتداول و يرتفع الطلب على السلع و الخدمات، وتبدأ مرحلة من التوسع الاقتصادي، فتقل حدة الانكماش و

النتيجة هي ارتفاع الإنتاج و الدخل الوطني و تنخفض مستويات البطالة و يسود التوازن الاقتصادي، ان

سياسة معدل إعادة الخصم كانت منطقية و فعالة في ظل قاعدة الذهب لتصحيح وضعية ميزان المدفوعات،

فعندما يكون هذا الأخير في حالة عجز يترتب عنه تدفق الذهب نحو الخارج نتيجة تأدية الدولة ما عليها من

إلتزامات بسبب انخفاض سعر الفائدة، فيعمل البنك المركزي على تصحيح الوضع برفع معدل إعادة الخصم

الذي ينتج عنه انخفاض الأسعار المحلية، و انخفاض هذه الأخيرة يؤدي إلى زيادة الصادرات و في نفس

الوقت تنخفض الواردات و هذا يترتب عنه تصحيح وضعية الميزان التجاري، كذلك رفع سعر الفائدة يجذب

رؤوس الأموال من الخارج نحو الداخل مقابل انخفاض تدفقها نحو الخارج، و عليه فإن أثر رفع معدل إعادة

(1) محي الدين الغريب ، "اقتصاديات النقود و البنوك" ، دار الهناء للطباعة ، القاهرة ، 1971 ، ص 79 .

الخصم يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال إلى داخل الدولة و بالتالي يترتب عن هذا كله تحسين سعر الصرف و ميزان المدفوعات.(1)

إن سياسة معدل إعادة الخصم تتطلب توفر شروطا معينة حتى تكون فعالة ، لكن هذه الشروط من

الصعب توفرها مما يجعل دور هذه الأداة يتقلص و يتراجع لعدة أسباب نذكر منها:(2)

- فعالية هذه الأداة تستلزم وجود علاقة بينه و بين باقي أسعار الفائدة في السوق، فكل تغير في هذا المعدل يجب أن يؤدي إلى تغيرات مماثلة في أسعار الفائدة في السوق، و هذا يتوقف على وجود أسواق نقدية منظمة، و هذه الأسواق من الصعب توفرها خصوصا في الدول النامية التي تنسم أسواقها النقدية بالضيق و يقل التعامل بالأوراق التجارية و هذا يعيق العمل بمعدل إعادة الخصم.
- يتطلب نجاح هذه الأداة ضرورة اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي في الحصول على ما يلزمها من قروض أو إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، لكن البنوك التجارية لا تتقدم إلى البنك المركزي للقيام بعمليات إعادة الخصم إذا كانت تتمتع بسيولة مرتفعة و تستطيع الاعتماد على نفسها في تغطية القروض الممنوحة و هذا بدون شك يقلل من فعالية هذه الأداة.
- تفترض هذه الأداة أن كل تغير فيها يؤدي بالبنوك التجارية إلى تغيير أسعار الفائدة ، إلا أن هذا لا يحدث دائما، إلا إذا اضطرت البنوك التجارية للاقتراض بمعدل إعادة خصم مرتفع، أما في حالة توفرها على احتياطات نقدية عاطلة فلا تغير من أسعار الفائدة و تفضل إقراض تلك الأموال العاطلة لأنها ليست في حاجة للبنك المركزي في هذه الظروف.

- تعتمد هذه الأداة على مبدأ حساسية الطلب على الائتمان بالنسبة لسعر الفائدة، لكن هذه العلاقة لا تتوفر دائما، فتقوم البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة و لا يتبعه انخفاض الطلب على القروض و ينطبق هذا

(1) سامي خليل، "اقتصاديات النقود و البنوك"، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2003، ص ص 554-555.

(2) زكريا الدوري، يسرى السامرائي، "البنوك المركزية و السياسات النقدية"، داراليازوي ، الأردن ، 2002، ص ص 202-203.

السلوك في أوقات الرواج، حيث ترتفع الأسعار و تزيد الفرصة في الحصول على الأرباح مما يعوض الزيادة في تكاليف الاقتراض، ونفس الشيء يحدث في فترات الانكماش حينما يلجأ البنك المركزي إلى خفض معدل إعادة الخصم الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة و لا يقابله الإقبال على الاقتراض بسبب انخفاض توقعات الأرباح، لأن حجم الاستثمار يتوقف على ظروف اقتصادية وعوامل عديدة أخرى مثل مستوى الدخل و العائد المتوقع، أسعار الفائدة، الاستقرار السياسي ، الضرائب، مستوى الجباية... الخ، و إذا كانت نظرة المستثمرين تشاؤمية للأوضاع فإنهم لا يقبلون على الاستثمار، و منه عدم الاقتراض و يحدث العكس إذا كانت النظرة متفائلة و بالتالي هذه الأداة تفقد شرطاً أساسياً واجب توفره لتحقيق أهدافها.

ومهما لقيت سياسة معدل إعادة الخصم من معارضة أو قبول لها فإنها تبقى لها أثرها معنوي على البنوك التجارية ، فكلما تحرك هذا المعدل إلى الارتفاع أو الانخفاض فان البنوك تأخذه بعين الاعتبار، و الوقت الحاضر أصبحت هذه السياسة مجرد مؤشر للبنوك التجارية عن اتجاه السلطات النقدية فيما يتعلق بسياسة الائتمان.⁽¹⁾

الفرع الثاني :سياسة السوق المفتوحة

أولاً: تعريف سياسة السوق المفتوحة

يقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق النقدية كبائع للأوراق المالية و التجارية ، بهدف تحويلها إلى أصول نقدية أي يمتص النقد من السوق كما يمكن أن يتدخل باعتباره مشترياً للأوراق المالية و التجارية بهدف التوسع في عرض النقود أي امداد السوق النقدي بالسيولة اللازمة.⁽²⁾

تعتبر سياسة السوق المفتوحة الأداة المفضلة لدى البلدان الصناعية التي بها أسواق مالية متطورة للغاية و التي تعمل على نطاق واسع و بالتالي تنشيط عمليات طرح و شراء الأوراق المالية و من ثمة الحالة

(1) جامع احمد ، "النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي" ، دار النهضة العربية، 1973 ، ص441.

(2) مصطفى رشدي شبيحة ، "اقتصاديات النقود و المصارف و المال" ، دارالمعرفة الجامعية، الاسكندرية ، 1996 ، ص225.

الاقتصادية للدول، ويقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك كمشتري أو كبايع في سوق الأوراق المالية خاصة السندات الحكومية مما يساهم في خفض أو زيادة حجم النقود المتداولة في الاقتصاد.

ثانيا- أثر سياسة السوق المفتوحة :

تحدث هذه السياسة أثرا مباشرا على كمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية و سعر الفائدة .

1- كمية الاحتياطي المصرفي :

ان قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية ، مقابل شيك مسحوب عليه يحصل عليه البائع سواء كان البائع فرد أو مؤسسة أو بنك ، يؤدي إلى زيادة الاحتياطات النقدية بعد البنوك التجارية و ذلك لان البائع سوف يودع هذا الشيك لدى البنك التجاري الذي يتعامل معه ، فتزداد الودائع بمقدار الشيك ، و تزداد الشيكات تحت التحصيل التي يقوم البنك التجاري بتحصيلها من البنك المركزي و بالتالي تزداد الاحتياطات النقدية لدى البنك التجاري ، في حين تؤدي عملية بيع الأوراق المالية إلى امتصاص هذه الاحتياطات (1).

2- حجم الائتمان و سعر الفائدة :

تؤثر عمليات السوق المفتوحة على حجم الائتمان بالتوسع و الانكماش عن طريق التأثير على عرض النقود ، ففي حالة التضخم إذا رغب البنك المركزي بتقييد حجم الائتمان و امتصاص جزء من النقود المتداولة فانه ينزل بائعا من الأوراق المالية و السندات فتتخفض أسعارها مما يؤدي إلى شراء البنوك لهذه السندات و تتحول السيولة النقدية النشطة إلى مجمدة مما يؤدي إلى تضيق إمكانية الائتمان المصرفي و بالتالي يقل النقد المتاح للتداول فترتفع أسعار الفائدة أما في حالات الانكماش ينزل البنك المركزي إلى السوق

(1) الكسندروليم و اخرون ، " استخدام ادوات غير مباشرة في السياسة النقدية " ، مجلة التمويل و التنمية ، العدد 01 ، مارس 1996 ، ص ص

مشتريا لهذه الأوراق و السندات فترتفع أسعارها مما يغري الأفراد و البنوك للبيع ما بحوزتهم من سندات و بالتالي تتزايد السيولة لدى البنوك مما يؤدي إلى تزايد إمكانية الائتمان المصرفي و بالتالي يتوسع حجم النقد المعروض الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة .⁽¹⁾

ثالثا- فعالية عمليات السوق المفتوح :

هناك دلائل واضحة على تفوق سياسة السوق المفتوحة على غيرها و ذلك نظرا لما تتمتع من خصائص

منها : (2)

1- إن عمليات السوق المفتوحة تكون بيد البنك المركزي للسيطرة على الائتمان ، كما أن المبادرة

للدخول في السوق المفتوحة بيعا أو شراء تعود إلى البنك المركزي .

2- يستطيع البنك المركزي شراء كمية من الأوراق المالية ، ويدفع مقابلها نقدا للبنوك التجارية .ويتبعها

بعملية بيع كبيرة خلال فترة قصيرة ، بالإضافة إلى قدرته على القيام بعملية إعادة الشراء وهذا يجعله يتمتع بمرونة كبيرة للتحكم في الائتمان ، وبالتالي التحكم في المعروض النقدي في فترة قصيرة من الوقت .

3- إن الاستعمال المستمر لهذه الأداة لا يعقب أثارا في التوقعات وكما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة

عندما يقوم بعملية الشراء للأوراق ، وهذا الانخفاض إلى إنعاش الاقتصاد .

إلا أن نجاح السوق المفتوحة يتوقف على وجود أوراق كافية في السوق للدرجة التي تجعل البنك

المركزي يؤثر على السوق في حالة البيع أو الشراء ، وفي حالة الانكماش قد لا يتحقق الهدف من ذلك

عندما يدخل البنك المركزي السوق مشتريا للسندات وترتفع الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وتزداد

(1) مدوخ ماجدة ، مرجع سابق ، ص 17 .

(2) صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص 152 .

مقدرتها الإقراضية ، ومع ذلك فإن الطلب على القروض قد لا يكون كبيرا للخروج من ظروف الانكماش بسبب حالة التشاؤم التي تسود رجال الأعمال ، كما أن انخفاض أسعار الفائدة لا يعتبر عاملا محفزا للاستثمار عندما تكون معدلات الإرباح فيها منخفضة، وعندما يسود التفاؤل في السوق المفتوحة فإن التأثير المعنوي لبيع البنك المركزي لأوراقه المالية لا يتحقق على أي سياسة انكماشية.

الفرع الثالث :سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري

أولاً: تعريف نسبة الاحتياطي الإجباري

نسبة الاحتياطي الإجباري هي إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار منه عند اللزوم.⁽¹⁾

وتستعمل الدول نسبة الاحتياطي القانوني كأداة للسياسة النقدية و لتحقيق التوازن و الاستقرار من خلال تأثير على حجم الائتمان بغرض معالجة الكساد أو الحد من التضخم ، وأول دولة استعملت هذه السياسة هي الولايات المتحدة الأمريكية عام 1933، عند بداية تطبيق هذه الأداة لم تستعمل للتأثير في منح الائتمان من طرف البنوك التجارية ، و لكن كان الغرض من استعمالها هو حماية المتعاملين من أخطاء تصرفات البنوك التجارية عند استعمال أموالهم .⁽²⁾

ثانيا- اثر سياسة الاحتياطي الإجباري :

إن مقدره البنك التجارية الإقراضية تعتمد على ما يمتلكه من سيولة او احتياطات نقدية التي يكون أساسها حجم الودائع التي يستقبلها من عملائه وهذه السيولة التي تكون بحوزة البنوك التجارية لا تجمد في

(1) الشافعي محمد زكي ، "مقدمة في النقود و البنوك" ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1978 ، ص 299 .

(2) مصطفى رشدي شحبة ، "الاقتصاد النقدي و المصرفي" ،الدارالجامعية، الاسكندرية، 1985، ص 251.

خزائن البنوك ولكن تقوم باستخدام كالقيام بإقراضها و استثمارها في شراء الأوراق المالية و التجارية ،ولكنه في نفس الوقت حتى لا تقع البنوك التجارية في أزمة سيولة يجب إن تحتفظ بنسبة معينة لدى البنك المركزي من أصولها النقدية لمواجهة طلبات السحب المتوقعة من أصحاب الودائع وتحدد من طرف البنك المركزي (1).

وهكذا فان سياسة تغيير نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري تساعد السلطات النقدية على التحكم في العرض النقدي لان نسبة الاحتياطي القانوني تعمل كمنظم للمعروض النقدي .

ثالثا - فعالية أداة الاحتياطي الإجباري

تؤثر هذه الأداة تأثيرا مباشرا في سيولة البنوك التجارية، هذا التأثير يتقرر بإرادة البنك المركزي طبقا للسياسة النقدية التي يريد تطبيقها لمواجهة التقلبات الاقتصادية لأي اقتصاد ، الذي يمر بمراحل تضخمية أو مراحل انكماشية ،ففي أوقات الانكماش يستطيع البنك المركزي تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني و هذا يعني إطلاق الحرية لبعض الأرصدة النقدية التي كانت محبوسة في خزائن البنوك التجارية ، أو الأرصدة الدائنة المجمدة في البنك المركزي، و هذه الطريقة تسمح للبنوك التجارية بمنح المزيد من القروض، و للتذكير فإن خفض معدل الاحتياطي القانوني بنسبة معينة يؤدي إلى منح القروض بأضعاف، و هذه الطريقة تساعد على زيادة كمية وسائل الدفع في المجتمع و تشجيع المعاملات بين الأفراد و زيادة الطلب الكلي، سواء كان استهلاكي أو استثماري و هذا ينتج عنه زيادة التشغيل و الدخل الوطني ، أما في حالات التضخم حيث يكون الهدف وضع حد لارتفاع الأسعار، فالبنك المركزي يجد مبرر يتمثل في رفع نسبة الاحتياطي القانوني و هذا يترتب عنه وضع حد لقدرة البنوك التجارية على منح القروض، و تصبح غير قادرة على منح الائتمان لفترة من الزمن ، حتى تستطيع رفع رصيدها عند البنك المركزي بالقدر الذي يتطلبه المعدل الاحتياطي الجديد، و قد تجد البنوك التجارية طريقة أخرى تتمثل في تخلصها من بعض الأوراق المالية و التجارية التي

(1) صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص 153 .

كانت تحتفظ بها إذا كانت الزيادة في نسبة الاحتياطي كبيرة، أو إذا كانت المهلة التي منحت لها لكي تعدل من أوضاعها في الأجل القصير وهذين الأسلوبين يمثلان قوة انكماشية للاقتصاد، فتتراجع حجم المعاملات و يقل الطلب الكلي على السلع و الخدمات و ينخفض الاستثمار ومعدلات التوظيف و يتبعه انخفاض محسوس في مستوى الأسعار، تعتبر هذه الأداة غير مرنة لأنها تعامل البنوك الكبيرة و الصغيرة على حد سواء، كما أنها لا تميز بين البنوك التي لديها احتياطات، و رغم ما يقال على أداة تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني أو الإجباري من قلة المرونة و ضعف فعاليتها إلا أنها تنتم بأكثر فعالية و أقل كلفة من سياسة إعادة الخصم و عمليات السوق المفتوحة كأدوات السياسة النقدية. (1)

المطلب الثاني: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي أدوات كيفية للتأثير على اتجاه الائتمان وليس حجمه الكلي و هذه الأدوات كثيرة نلخصها في أداتين هما: سياسة تأطير القرض و السياسة الانتقائية للقرض.

الفرع الأول: سياسة تأطير القروض

تهدف سياسة تأطير الائتمان إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود قانونيا ألا و هي القروض الموزعة من طرف البنوك و المؤسسات المالية، و تكون ذات فعالية كبيرة إذا كان الاقتصاد من نوع اقتصاد الاستدانة و يسمى أيضا تخصيص الائتمان و استخدم في أواخر القرن الثامن عشر كأداة للسيطرة على الائتمان. (2)

(1) معيزي قويدر، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)"، أطروحة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، ص 139.

(2) Jean-Pierre patat. "monnaie.institutions financiere et politique monétaire"

.5 éditions.ECONOMICA.1993.P398.

ففي فترات التضخم مثلا، تعمل هذه السياسة على منح الائتمان إلى قطاعات حسب الأولوية، إذ يفرق بين القطاعات المسببة للتضخم و التي لم يتسبب فيه، كما يمكن أن تتعلق بمعيار أجل القروض، أما في حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير القرض إجبارية بتحديد الحجم الأقصى للقروض الممنوحة، واستخدمت هذه السياسة لأول مرة في فرنسا سنة 1948م كما تصاحب هذه السياسة إجراءات تهدف إلى تخفيض الكتلة النقدية ، كالتقليل من النفقات العامة و تشجيع الادخارات و اصدار السندات، و قد لوحظ أنه لم يحقق نظام تأطير القروض في البلدان الذي طبقته الضبط المطلوب للقروض (سواء المقدمة للاقتصاد أو للخزينة)، و يعود هذا إلى: (1)

- غياب تأثيره على القروض المقدمة للخزينة.
- رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد.
- لجوء المشروعات إلى الاقتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات دين أو حتى الاقتراض بالنقد الأجنبي .

و تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار و عندما يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز.

الفرع الثاني: السياسة الانتقائية للقروض

تتضمن الرقابة النوعية الانتقائية تعاملًا مباشرًا بين البنك المركزي والبنوك التجارية في مراقبة الائتمان، و توجيه الموارد نحو قطاع دون قطاع أو على حساب قطاع، فالسياسة الانتقائية تستهدف

(1) وسام ملاك ، "النقود و السياسات النقدية الداخلية"، مرجع سابق، ص256.

التأثير في وفرة الائتمان المصرفي و كلفته وجهته بالنسبة لأنواع معينة من الاستثمارات أو لتسهيل نقل

الموارد المالية من قطاع إلى قطاع، وأهم محددات هذه السياسة تتمثل في : (1)

1- التمييز بأسعار الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعات اقتصادية مختلفة ، و لعبت هذه السياسة دورا هاما

في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي و علاج ميزان المدفوعات في كثير من الدول منها ايطاليا و فرنسا

خلال النصف الأول من سبعينات القرن الماضي ، فمثلا إذا حصل توسع سريع في قطاع الإنشاءات مما

يحدث ضغطا على الأسعار نتيجة كثرة الطلب في هذا القطاع، هنا يعمل البنك المركزي على فرض

محددات انتقائية، إما بتحديد حد أعلى على القروض الممنوحة له ، أو برفع أسعار الفائدة لهذا النوع من

القروض، و إما إذا أرادت الدولة تشجيع قطاع معين مثلا فتخفض أسعار الفائدة له بهدف تخفيض تكاليف

الإنتاج فيه.(2)

2- تحديد حد أعلى للائتمان باستخدام بطاقات الائتمان، فمثلا في فترات التضخم قد يلجأ البنك المركزي إلى

وضع حد أعلى للائتمان المقدم بالبطاقات خاصة إذا كانت واسعة الانتشار.

3- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف، فإذا أراد البنك المركزي تشجيع بعض الأنشطة فإنه يقوم

بخصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض كقروض الصادرات حتى بعد تجاوز السقف المحدد مع

استعمال معدل إعادة الخصم العادي، كما يمكن أن يفرض أسعار تفضيلية لإعادة الخصم.

4- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي ، و الغرض منه كبح الطلب على البضائع و هذا في فترات

التضخم، و طبقت هذه الأداة سنة 1941م في الولايات المتحدة الأمريكية، مع العلم أنها أول دولة

استحدثت القرض الاستهلاكي في ثلاثينات القرن الماضي، ويكون التقييد مثلا في البيع بالتقسيط بزيادة

الحد الأدنى للدفعة المقدمة ، وخفض الحد الأقصى لفترة التسديد والعكس صحيح .

(1) Michelle de Mourgues. "La monnaie-système financier et théorie monétaire".3

édition.Economica.1993.p238.

(2) صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 148.

5- رقابة الائتمان العقاري، ونقصد به التأثير في حجم الائتمان الممنوح لأغراض التمويل العقاري كتحديد إقامة المنشآت الصناعية مثلا.

6- هوامش الضمان المطلوبة، و يكون ذلك بإحداث تغيير في هوامش الضمان المطلوبة على القروض الممنوحة من أجل المضاربة في سوق الأوراق المالية إما بالزيادة أو بالنقصان، و في المقابل هناك هوامش الاقتراض ، و هذه الأخيرة هي النسبة المئوية من قيمة الأوراق المالية التي يمولها البنك التجاري بمنح قروض للمستثمرين أو للمضاربين، فإذا كان في الحالة العادية هامش الاقتراض 45 % معني هذا أن البنك التجاري يمول ما قيمته 45% من قيمة الأوراق المالية ، و تبقى نسبة 55% يدفعها المضارب من ماله الخاص، ففي فترات التضخم يرفع البنك المركزي هامش الضمان إلى 65% مثلا ، أي تخفيض هامش الاقتراض إلى 35% مما يقلل من حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية ، مما يعني زيادة الحماية للقروض المصرفية من جهة و تقليص المضاربة في السوق المالية من جهة أخرى ، و يحدث العكس في فترات الكساد.(1)

المطلب الثالث : الأدوات الأخرى

تتمثل الأدوات الأخرى فيما يلي:

الفرع الأول: الإقناع الأدبي

عبارة عن إرشادات وتعليمات ونصائح يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه . (2)

(1) غازي حسين عناية، التضخم المالي ، دارالشهاب ، الجزائر، 1986، ص139.

(2) الموسوي ضياء مجيد ، " اقتصاديات النقود و البنوك " ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، 2002 ، ص 40.

تقوم هذه السياسة على توجيه النصح للبنوك وذلك بدعم التوسع في تقديم القروض وخاصة القروض التي توجه للمضاربة ، إذا لاحظ البنك المركزي أن ثمة خطر على الاقتصاد الوطني من هذا التوسع ويأخذ الإقناع عدة أشكال منها إرسال مذكرات إلى البنوك أو تحذير لعدم قبول إعادة الخصم لبعض الأوراق التجارية ، ويرتكز على قيام البنك المركزي بما يتمتع به من سلطان أدبي على البنوك المرخصة لاقتناع تلك البنوك باتباع سياسة تتفق مع ما يرمي إلى تحقيقه من أهداف و يتخذ هذا الأسلوب صورة ما يدلي به البنك المركزي من تصريحات و ما يقوم بتوجيهه من نصائح و توجيهات إلى البنوك المرخصة بالاضافة إلى ما يعقده من اجتماعات مع مديري البنوك بغرض تبادل الرأي و محاولة إقناعهم بالسياسة النقدية التي يراها

مناسبة في ظروف معينة و التأثير عليهم بطريقة أدبية حتى يتبعوا من جانبهم سياسة تتناسب مع ما تتطلب تلك الظروف.(1)

الفرع الثاني: الإيداع المسبق للاستيراد

تفرض هذه السياسة على المستوردين وضع المبلغ اللازم لتسديد ثمن وارداتها في شكل ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة وبما أن المستوردين في غالب الأحيان هم غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة ، فهم يلجئون عادة إلى القرض البنكي ، فتعمل هذه الأداة على تقليص حجم القروض في باقي الاقتصاد ، و على رفع تكلفة الواردات .

الفرع الثالث: الرقابة على شروط البيع بالتقسيط

(1) حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ، الأردن ، عمان ، 2010 ، ص 353 .

يؤدي نظام البيع بالتقسيط على زيادة الاستهلاك بصفة عامة لحصول كل فرد على السلعة التي يرغب فيها ، لكن البنك المركزي يتدخل لوضع شروط منح هذا الائتمان حيث أن المستهلك يدفع نسبة يحددها البنك المركزي من قيمة السلعة والباقي يكون على شكل دفعات لمدة معينة .¹

المبحث الثالث : السياسة النقدية في المدارس الاقتصادية

المطلب الأول: المدرسة الكلاسيكية

ازدهر الإقتصاد الأوروبي والأمريكي خلال القرنين الثامن و التاسع عشر بفضل أفكار الكلاسيك و آرائهم الإقتصادية الحرة ، التي أعطت القطاع الخاص دورا متميزا في الإقتصاد و أعطت الدولة دور الإشراف و التوجيه و القيام بالخدمات العامة، و استنادا للأفكار النقدية الكلاسيكية التي تحدثنا عنها في الفقرة السابقة فإن النقود تعد عنصرا محايدا لا يجوز للدولة أو البنك المركزي إستخدامه كأداة تدخل لأن ذلك سيؤثر على المستوى العام للأسعار ومن ثم يأخذ الإقتصاد إما باتجاه التضخم أو الركود.

تقوم السياسة النقدية على ثلاثة متغيرات أساسية: (2)

- 1- إن رصيد عرض النقد هو المحدد للمستوى العام للأسعار ،وهو المحدد لمستوى الدخل النقدي لمستوى معين من الدخل الحقيقي ،ولهذا يرى الكلاسيك ضرورة استقرار عرض النقد بهدف استقرار المستوى العام للأسعار.
- 2- لا تؤثر كمية النقود على القيم التوازنية للمتغيرات الحقيقية في الإقتصاد الوطني (الناتج، التوظيف، سعر الفائدة) لأن الناتج و الإستخدام من القوى العاملة يحددهما العرض الكلي أي زيادة أو تخفيض عرض النقد لا يؤثر على الناتج كمتغير و إنما يؤثر على الأسعار.

(1) مدوخ ماجدة ، مرجع سابق ، ص 21 ، 22 .

(2) كنعان علي ، "النقود والسياسة النقدية"، دارالمنهل اللبناني، بيروت، 2012 ، ص ص 510 - 511 .

3- لا تؤثر النقود على الكميات الحقيقية ولكنها كانت وما زالت تؤثر على القيم النقدية للمتغيرات الاقتصادية من خلال ارتفاع أو انخفاض الأسعار .

ويرى الكلاسيكيون أنه ليس للنقود أي أثر على حجم الإنتاج، و أن تأثيرها الوحيد يتمثل في التأثير على المستوى العام للأسعار، لأن وظيفة النقود هي وسيلة مبادلة ومقياس للقيمة فقط ، و ذلك استنادا إلى قانون (ساي) للأسواق، القائل بأن كل عرض يخلق طلبا مساويا له ، فالمجتمع يكون في حالة توظيف كامل و يستحيل وجود فائض إنتاج ولا بطالة ، و إن حجم الإنتاج يتحدد بعوامل حقيقية تتمثل في المقدار المتوفر من وسائل الإنتاج الحقيقية طبيعية كانت أم بشرية . (1)

وكانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد العظيم سنة 1929 الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار و التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم و الانكماش، إلا أن حدوث هذه الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي سادت في تلك الفترة وما خلفته من آثار وخيمة على اقتصاديات العالم اثبتت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها آنذاك للخروج منها و أصبح ينظر إليها على أنها عاجزة عن تقديم الحلول في تلك الفترة. (2)

المطلب الثاني: المدرسة الكينزية

ومضمون هذه النظرية أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي الى احداث تغيرات في حجم الدخل القومي و التشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الاختلال ، و في تفسيره للتوازن يعتمد كينز على فكرتين أساسيتين هما : الميل الحدي للاستيراد ، ومضاعف التجارة الخارجية أما الميل الحدي للاستيراد فيعبر عن العلاقة بين مقدار التغير في الواردات زيادة أو نقصانا ومقدار التغير في الدخل القومي . (3)

(1) بن دعاس جمال ، تقديم جمال لعامة ، "السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي" ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2007 ، ص 100.

(2) صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص 100.

(3) زينب حسين عوض الله ، "الاقتصاد الدولي" ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2004 ، ص 76.

لقد إستطاع كينز ،بأطروحاته الجديدة ،إعطاء حياة جديدة للنظرية النقدية و التحليلات الخاصة بالتوازن النقدي ، حتى إن أفكاره شكلت مرحلة إنطلاق لنقاشات نقدية ساخنة بل و لميلاد فكر نقدي جديد تزعمه عدد من الإقتصاديين البارزين .(1)

يتميز تحليل كينز بما يلي : (2)

1- تحليل نقدي لا يمكن الفصل فيه بين الاقتصاد النقدي و بين الاقتصاد العيني فيعبر عن العوامل العينية بقيم نقدية.

2- اهتم كينز بدراسة الطلب على النقود باعتبارها مخزن للثروة و ليس كوسيلة للتبادل كما فعل الكلاسيك.

3- النظرية الكينزية أول نظرية تهتم بالمسائل الكلية و لم تعط إهتماما للجزئيات .

4- اهتم كينز بفكرة الطلب الفعال لتفسير عدم التوازن ، و قد أرجع تفشي البطالة إلى نقص الطلب الفعال

الذي يحدد مستوى التشغيل و كمية السلع المنتجة ،و يعرف الطلب الكلي الفعال بأنه الإنفاق الوطني على السلع و الخدمات ، و يتكون من الانفاق على سلع الاستهلاك و الانفاق على الاستثمار إضافة إلى

الانفاق الحكومي ، و يعتبر بأنه إذا كان الانفاق على الاستثمار و الاستهلاك يتحددان بالقوانين

الاقتصادية فإن الانفاق الحكومي يتوقف على رغبة الذين يخططون لسياسة الدولة.

5- عرض النقود عند كينز متعلق بموقف السلطة النقدية و لذلك يتحدد من طرفها ، و لا يتوقف على سعر الفائدة.

6- ضرورة تدخل الدولة لعلاج الإختلالات التي يتعرض لها الإقتصاد و إعادته إلى حالة التوازن و

الإستقرار.

(1) حسين علي ، مرجع سابق ، ص 79.

(2) ناظم محمد نوري الشمري ، " النقود و المصارف و النظرية النقدية " ، مرجع سابق ، ص 273.

و بخصوص الطلب على النقود من قبل الأعوان الإقتصاديين أفرادا و مشروعات ، فقد قسمها كينز إلى ثلاثة دوافع تبعا لأغراض الطلب عليها و هي: (1)

- الطلب على النقود بدافع المعاملات:

ويقصد به رغبة الأفراد و المشروعات في الاحتفاظ بالنقود سائلة لمواجهة معاملتهم اليومية الجارية ، مثل شراء المواد الغذائية بالنسبة للأفراد ، ودفع أجور العمال و شراء المواد الأولية بالنسبة للمشروعات ، و أسباب الاحتفاظ بالنقود ناتج من وجود فترة زمنية بين حصول الأفراد على أجورهم و إنفاقهم لهذا الأجر ، أو بين مداخيل المشروعات من المبيعات و إنفاقهم لهذا الدخل ، ويعتبر هذا النوع من الطلب أقوى دافع لأنه يحفز العناصر الاقتصادية على الاحتفاظ بالنقود و يتوقف هذا النوع من الطلب على عامل الدخل أي هو دالة تابعة للدخل و تم استبعاد تأثير الفائدة باعتبار تأثيرها ضعيف في هذه الحالة .

و عليه يمكن صياغة دالة الطلب بالشكل الآتي :

$$L_1 = f(y) = k_1 y$$

حيث: L_1 الطلب على النقود بدافع المعاملات ، k_1 : نسبة من الدخل المحتفظ بها على شكل أرصدة نقدية، y : الدخل الوطني.

والعلاقة بين الطرفين علاقة طردية ، فكل زيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة نسبية مماثلة في الطلب على النقود.

- الطلب على النقود بدافع الاحتياط:

(1) عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى ، " النقود و المصارف و الأسواق المالية " ، دارالحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 ، ص

وتعني أن النقود تطلب بغرض مواجهة المدفوعات المستقبلية الطارئة و الفرص غير المتوقعة مثل المرض و البطالة ، الاستفادة من انخفاض الأسعار التي قد تحدث بالنسبة للأفراد ومواجهة الطوارئ مما يلزمها القيام بنفقات أخرى مثل الاستفادة من عقد صفقات رابحة متعلقة بالانتاج بالنسبة للمشروعات، ويعتبر مستوى الدخل المحدد الرئيسي للطلب على النقود بدافع الاحتياط ، إلى جانب محددات أخرى مثل طبيعة الفرد و الظروف المحيطة به ودرجة عدم التأكد السائدة في المجتمع ،وكذلك درجة تطور وتنظيم سوق الأوراق المالية لكن هذه العوامل بطيئة التغيير في الأجل القصير ومنه فإن الطلب على النقود هو دالة تابعة للدخل.

-الطلب على النقود بدافع المضاربة-

يقصد بالمضاربة بيع و شراء الأوراق المالية في أسواق المال ، لتحقيق الربح الذي ينتج من الفرق بين ثمن شراء الورقة المالية و بيعها ، ويعتمد الربح على قدرة المضارب في التنبؤ بظروف سوق الأوراق المالية ، و بناء على ذلك يحتفظ الأفراد بأرصدة نقدية سائلة للاستفادة من التغيرات المتوقعة في الأسعار حتى يتمكنوا من تحقيق الأرباح في الفترة القصيرة .(1)

ويتوقف هذا النوع من الطلب على التوقعات المستقبلية المتعلقة بارتفاع و انخفاض الأسعار ، فإذا كانت قيمة السندات مرتفعة حالياً ، فسيبادر الأفراد إلى بيع ما لديهم من سندات للاحتفاظ بثمنها في صورة نقود سائلة ، حتى لا يضطروا لبيعها بخسارة مستقبلاً ، عند انخفاض أسعارها ، أما إذا كانت قيمة السندات منخفضة حالياً و يتوقع الأفراد ارتفاع أسعارها مستقبلاً فيدفعهم هذا لشراء المزيد من السندات أو يتوجهون للاقتراض من السوق لشراء سندات جديدة بغرض بيعها مستقبلاً و تحقيق الأرباح المتوقعة.(2)

(1) ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ، ص 251.

(2) ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سابق ، ص 281.

و منه يرى كينز بأن النقود المحتفظ بها ترتبط عكسيا بمعدل الفائدة السائد في السوق ، فعند ارتفاع معدلات الفائدة تنخفض كمية النقود المحتفظ بها بدافع المضاربة ، و عند انخفاض معدلات الفائدة ترتفع كمية النقود المحتفظ بها ، و بهذا يتضح أن هذا النوع من الطلب يتضمن الاختياريين النقود و الأوراق المالية فقط كأشكال بديلة للاحتفاظ بالثروة و هذا حسب كينز، و لم يتطرق للأشكال الأخرى للثروة و بهذه الطريقة ربط كينز بين الطلب على النقود لأغراض المضاربة و سعر الفائدة (1).

- الطلب الكلي على النقود

يتحدد الطلب الكلي على النقود بالمحصلة النهائية للآثار التي تتركها الدوافع الثلاثة على زيادة الطلب النهائي على النقود ، فقد رأينا سابقا بأن الطلب على النقود بدافع المعاملات و الاحتياط يرتبط بأهمية الدخل ارتباطا طرديا بينما الطلب على النقود بدافع المضاربة فهو مرتبط بسعر الفائدة ارتباطا عكسيا، و مما سبق نستنتج أن السياسة النقدية في الفكر الكينزي ليست محايدة ، و أن النقود أكبر من أن تكون حجابا لتحديد القيم النقدية (الأسعار) ، و لن يقتصر تأثيرها على المستوى العام للأسعار فقط بل آثارها ايجابية على مستوى الدخل و التوظيف ، و هذا انطلاقا من فرضية أن حالة التوظيف الكامل حالة استثنائية من ضمن العديد من الحالات التي يمكن أن يتوازن عندها الاقتصاد ككل ، و بالتالي يرى كينز بأنه يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في علاج مشكلتي التضخم و الكساد (2).

بما أن أفكار المدرسة الكينزية قامت على مبدأ تدخل الدولة في الإقتصاد ، فإن أول وظيفة ستقوم بها هي إدارة النقد و الإنتقال من النقود الورقية و هذا ما حصل في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث انتقلت الدول من النظام الذهبي إلى النظام الورقي و أعطت الكينزية دورا مهما للدولة في الإقتصاد و أن

(1) عمر صخري ، " التحليل الاقتصادي الكلي " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990 ، ص 231 .

(2) حمدي عبد العظيم ، السياسة المالية والنقدية في الإسلام و مقارنة إسلامية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1986 ، ص 54 .

الدولة أصبحت مسؤولة عن صنع التوازن العام و تحقيق التشغيل الكامل، و هذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا استخدمت الدولة النقد من جهة، و السياسة المالية من جهة ثانية بهدف تحقيق التشغيل الكامل .

المطلب الثالث :المدرسة النقدية الحديثة

ظهر التحليل النيوكلاسيكي في مدرسة شيكاغو النقدية ،و لذلك سمي أنصارها بالنقديين حيث قام فريدمان و زملاؤه عام 1956 بدراسة حول العلاقة بين كمية النقود و مستوى الأسعار، و لكن ميزوا بدقة بين الأسعار المطلقة و الأسعار النسبية كما جمعوا بين التحليل الكلي لفيشر و التحليل الجزئي لكمبردج و ركزوا اهتمامهم على الجزء من النقود الذي يحتفظ به الأفراد و المؤسسات أي الأرصدة النقدية و بالتالي الاعتراف بأن الطلب على النقود أصل كامل السيولة ، كما وجدوا أن مستويات التوازن مختلفة و يتم الانتقال من مستوى إلى اخر حتى الوصول إلى التوازن، كما أن كمية النقود التي تؤثر في المستوى العام للأسعار ليست فقط النقود القانونية و إنما أيضا الودائع الجارية و الودائع لأجل في البنوك التجارية . (1)

يقول ملتون فريدمان " يكمن المصدر الحقيقي لسوء التفاهم السياسي النقدي،في رأيي في العجز عن التمييز بوضوح بين الأسباب التي تجعل النقود مهمة..فكمية النقود شديدة الأهمية للمقادير الإسمية و الدخل الإسمي ،أي لمستوى الدخل مقاسا بالدولارات و هي مهمة لما سيحدث للنتائج الحقيقي في المدى البعيد" . (2)

السياسة الأساسية التي بنيت عليها أفكار المدرسة تتمثل في المحافظة على المعروض النقدي ثابتا أو يزداد و لكن بمعدل منخفض جدا، كما أن فريدمان و أنصاره لا يعترفون بوجود سياسة مالية و يؤكدون على

أهمية السياسة النقدية، واستغنت النظرية النقدية عن فرضين من فروض النظرية التقليدية و هي: (1)

(1) بن دعاس جمال ، مرجع سابق ، ص 107 .

(2) كنعان علي ، مرجع سابق ، ص 521 .

- فرضية ثبات حجم المبادلات عند مستوى التشغيل الكامل ، فأزمة الكساد الكبير بينت عدم صحة هذا الافتراض ، فالحالة الطبيعية للنتاج الوطني أن يكون في مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل و عليه فإن زيادة عرض النقود يمكن أن يؤدي إلى رفع الناتج الوطني في الأجل القصير.
- فرضية ثبات سرعة تداول النقود، فالدراسات الاقتصادية أثبتت عدم ثبات هذه السرعة فهي تميل إلى الارتفاع في حالة الرواج و تنخفض في حالة الكساد.

لكن تفترض النظرية مايلي :

- نسبية ثبات سرعة دوران النقود وإمكانية التنبؤ بها ، و منه فإن الطلب على النقود يتمتع بدرجة من الثبات و الاستقرار النسبي .
 - هناك عوامل تؤثر في سرعة دوران النقود ، تختلف عن تلك العوامل التي تؤثر في عرض النقود و لذلك فإن التحرك في سرعة الدوران يكون مستقلا كليا عن التغيير في عرض النقود.
- يرى فريدمان بأن عرض النقود لا يمكن أن يؤثر على النشاط الاقتصادي في الأجل الطويل ، و هذا التأثير يظهر على مستوى الأسعار، أما في الأجل القصير فتأثير عرض النقود يكون مباشرا على مستوى الدخل و الانفاق ولذلك يقر فريدمان بأن عرض النقود متغير خارجي أي يتحدد من طرف السلطات النقدية و مستقلا عن الطلب على النقود ، و بهذه الكيفية تكون السياسة النقدية فعالة ويعتبر فريدمان بأن النقود سلعة كباقي السلع الأخرى ، و منه يقوم بتحليل الطلب على النقود على أساس نظرية اختيار المستهلك ، و لذلك تعتبر نظريته أكثر اتساعا من التحليل الكلاسيكي و التحليل الكينزي في هذا الجانب ، و لقد انطلق فريدمان من نفس السؤال الذي سبقه إليه اقتصاديو المدرسة التقليدية و المدرسة الكينزية ، الذي يتمثل فيما هي العوامل التي تؤثر على قرارات الأفراد عندما يختارون الاحتفاظ أو عدم الاحتفاظ بثروتهم في

(1) جودة عبد الخالق، كريمة كريم ، "محاضرات في النقود و البنوك" ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1992 ، ص ص 256 - 257.

صورة أصول نقدية سائلة، و يرى فريدمان بأن العوامل التي يتوقف عليها الطلب على النقود تتمثل فيما يلي: (1)

• **الثروة الكلية :** وتمثل القيمة الرأسمالية لمصادر الدخل التي يملكها الأعوان الإقتصاديين و هذه

الثروة تشكل المحدد الرئيسي للطلب على النقود ، وحسب فريدمان تتكون الثروة من النقود و الأصول النقدية (السندات)، والأصول المالية (الأسهم) ، والأصول العينية و الطبيعية (السلع المادية الانتاجية) و الرأسمال البشري ، والطلب على النقود يرتبط بتوزيع الثروة على أشكالها السابقة على أساس العائد الذي يحققه كل نوع من أنواع هذه الثروة و على المفاضلة بينهم.

• **عائد و ثمن كل شكل من أشكال الثروة:** يوزع الفرد ثروته على الأشكال السابقة وفقا للمنفعة

التي يحصل عليها منها بالشكل الآتي:

1- النقود : تعطي عائدا غير نقدي يتمثل في الراحة و السهولة و الأمان ، إضافة إلى العائد النقدي

عند إيداعها في البنوك الذي يتوقف على سعر الفائدة.

2- الأصول النقدية (السندات): تحقق عائدا يتمثل في الفائدة، ويتوقف مقدار هذا العائد على

مدى ثبات مستوى العام للأسعار و معدل التغيير في سعر الفائدة .

3- الأصول المالية (الأسهم): عائدها يتمثل في الأرباح السنوية ، و يتوقف عائدها على تغير هذه

الأرباح و على المستوى العام للأسعار.

4- الأصول العينية و الطبيعية: هي جزء من مكونات الثروة عائدها يتوقف على المستوى العام

للأسعار و على تحديد قيمة الاهتلاكات التي تتعرض لها هذه الأصول.

5- الرأسمال البشري: من الصعوبة تقدير عائده نقدا أو بأسعار السوق، لكن يتمثل في الأموال التي

ينفقها أفراد المجتمع في تعلم مهارات و مهن و علوم جديدة.

(1) Aftalion f et poncet p. "le monétarisme. (que sais je)" ed.puf.paris.1981.p 114.

- الأذواق و ترتيب الأفضليات عند حائزي الثروة : لا يوزع الفرد ثروته على الأشكال السابقة فقط ،بل هناك اعتبارات أخرى تتعلق بالأذواق و ترتيب الأفضليات كالفروق الشخصية التي تجعل البعض يحتفظ بالنقود في شكل سائل و البعض الأخر يفضل استثمارها متحملا المخاطرة ، وأهمية الوقت عند البعض واحتياجهم للسيولة وغيرها من الاعتبارات الأخرى، وتتميز الأذواق و التفضيلات بالاستقرار في الأجل القصير لأنها مرتبطة بظروف موضوعية مثل عدم اليقين وسرعة وسهولة النقل والمواصلات والبيئة الجغرافية ونسبة السكان ،إلا أنها غير مستقرة في الأجل الطويل .

خلاصة الفصل الأول :

لقد تناولنا في هذا الفصل مفهوم السياسة النقدية كمجموعة إجراءات تستعملها السلطات النقدية من أجل تحقيق أهداف معينة، فتطرقنا إلى الأهداف النهائية للسياسة النقدية والتي تواجه صعوبات كبرى في اتخاذها وتحقيقها وهذا لارتباطها الوثيق مع أهداف السياسة الاقتصادية الأخرى، وتعرفنا على الأهداف العامة (النهائية) لبعض الدول، كالدول العربية والمتقدمة والتي تستخدم لبلوغها أهداف وسيطة وأولية كمؤشرات اقتصادية تؤثر عليها.

وباعتبار السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية العامة، فإنها تملك تحت تصرفها عدة آليات، يستخدمها البنك المركزي في مراقبة عرض النقود والتأثير على سيولة البنوك التجارية، وقد تعددت هذه الأدوات واختلفت بحسب نوعية تدخل السلطة النقدية، فمنها ما يسمى بالأدوات غير المباشرة المتمثلة في عمليات السوق المفتوحة والاحتياطي الإجباري وكذا سعر الخصم حيث تعرضنا إلى عمل كل آلية ومدى فعاليتها ، و قد اختلفت وجهات نظر المدارس الاقتصادية حول فعالية السياسة النقدية و مدى نجاعتها في حل المشاكل و معالجة الاختلالات سواء كانت داخلية أو خارجية و قد أبرزن ذلك من خلال التطرق الى كل مدرسة على حدا.

الفصل الثاني

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي والعكس ، لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزوج فيها القيود الدائنة والقيود المدينة ، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال ، ولميزان المدفوعات أهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأية دولة لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي .

المطلب الأول : تعريف ميزان المدفوعات وأهميته

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات

يمكن تعريف ميزان المدفوعات بأنه :

يمكن تعريفه على "أنه سجل محاسبي منتظم لكافة العمليات الاقتصادية ، التي تتم بين المقيمين في دولة ما و غير المقيمين ، في دورة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة" .⁽¹⁾

يعرف أيضا بأنه " السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة " . وهو عبارة أيضا عن " تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة " .⁽²⁾

(1) M.BYE DE BERNIS. " Relations économiques internationales".Ed.Dalloz.paris

1987.5 édition. P 82.

(2) السريتي السيد محمد احمد ، "التجارة الخارجية الدولية" ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2007 ، ص 226.

و منذ القرن السابع عشر كانت العديد من الدول كفرنسا و انجلترا ، تسجل الواردات و الصادرات فقط ،ولهذا ظهر مفهوم الميزان التجاري أولا ثم تطور إلى أن ظهر مفهوم ميزان المدفوعات بعد أن أضيف إلى عمليات الواردات و الصادرات كل من العمليات التي تتم على الخدمات و حركات رؤوس الأموال و الهبات والتحويلات. (1)

و يقصد بالعمليات الاقتصادية كل عملية تبادل تحدث على السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين المقيمين في دولة معينة و غير المقيمين ، و قد تكون في شكل تدفق حقيقي أو مالي أو نقدي ، فالتدفق الحقيقي يتمثل في الصادرات و الواردات ، أما المالي فهو عبارة عن حركات رؤوس الأموال ، و أخيرا النقدي فيتمثل في حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للقطاع البنكي و الرسمي. (2)

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

وتكمن أهميته في : (3)

1- يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب وعرض العملة

المحلية .

2- يسمح بتحديد بعد وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم ، فهو يظهر الأهمية

النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة ، حصة البلد من التجارة العالمية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع

المتبادلة .

(1) JOSETTE PEYRARD. " Gestion financiere internationale ".ed.clet.paris.1989.

P45.

(2) مجدي محمود شهاب ،"الاقتصاد الدولي" ، دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية ، 1996 ، ص 225.

(3) محمد العربي ساكر، مرجع سابق ، ص 92.

3- أداة هامة تساعد السلطات على تحديد السياسة المالية والنقدية ، فعلى سبيل المثال قيام الحكومة

بتخفيض الرسوم الجمركية أو تخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي يسبب إحداث تغييرات كلية فإذا أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد فإننا نحتاج إلى الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغييرات التي يمكن إن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية .

4- يعتبر ميزان المدفوعات مصدر للمعلومات عن المعاملات التي تترتب عليها التزامات اتجاه الغير أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل تغطية لهذه الالتزامات.

المطلب الثاني : هيكل ميزان المدفوعات

جرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة يضم كل منها نوعا متميزا من

المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة أو المتقاربة في أهدافها ، ومن بين التقسيمات الشائعة في هذا

المجال نأخذ بالتقسيم التالي لتمييزه بالوضوح والمنطقية :⁽¹⁾

الفرع الأول : حساب العمليات الجاري

و هو ذلك الحساب الذي تسجل به كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع و الخدمات المنظورة و غير

المنظورة من ملكية المقيمين إلى ملكية غير المقيمين ، (و تقيد قيمتها في عمود دائن) ، و كذلك العمليات

الخاصة بانتقال هذه السلع و الخدمات المنظورة من ملكية غير المقيمين (و تقيد قيمتها في عمود مدين)،

سواء كان ذلك بمقابل أم بغير مقابل .⁽²⁾

(1) عوض الله زينب حسين ، مرجع سابق ، ص ص 66 ، 67 .

(2) سمير فخري نعمة ، مرجع سابق ، ص 72 .

ويشمل هذا الحساب جميع العمليات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بزيادته أو نقصانه ، لذلك يطلق عليه أحيانا اسم حساب الدخل ، وينقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين هما الحساب التجاري وحساب التحويلات .

وينقسم الحساب التجاري بدوره إلى حسابين فرعيين هما :

حساب التجارة المنظورة ، وتتضمن كافة البنوك المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر بحدود الدولة الجمركية ، وحساب التجارة غير المنظورة ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج ، مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات المتنوعة ، هذا فضلا عن نبد دخل الاستثمارات الذي يمثل في حقيقته إما خدمات أداها رأس المال المحلي للخارج وإما خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلى الداخل .

أما حساب التحويلات فيتعلق بمبادلات تمت بين الدولة والخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل ، أي أنها عمليات غير تبادلية ، أي من جانب واحد ولا يترتب عليها دين أو حق معين ، ويشتمل هذا الحساب على نبد واحد هو الهبات والتعويضات ، ويقسم صندوق النقد الدولي هذا القسم إلى نبيين الهبات الخاصة ، وتشمل تحويلات الأفراد والمنظمات ، النقدي منها والعيني وكذلك تحويلات المهاجرين في الخارج إلى بلادهم الأصلية ، والهبات العامة وتتضمن التعويضات ، ويعتبرها الصندوق هبات إجبارية ، وكذلك الهدايا على أنواعها .

الفرع الثاني : حساب العمليات الرأسمالية

يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة أو حقوقها قبل الدول الأخرى ، وكذلك على خصوم الدولة أو التزاماتها في مواجهة هذه الدول ، وهكذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيرا في مركز الدائنية والمديونية للدولة ، وينقسم حساب العمليات الرأسمالية إلى حسابين فرعيين هما :

أولاً: حساب رأس المال طويل الأجل

تدرج في حساب رأس المال طويل الأجل جميع التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج ، وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته ، وذلك بالنسبة إلى الأصول والخصوم التي يزيد أجلها عن عام ، ويشتمل هذا الحساب على الاستثمارات المباشرة والأوراق المالية والقروض طويلة الأجل ، كما يشتمل على مجموعة من الاستثمارات المباشرة والأوراق طويلة الأجل أهمها ما يتحقق خلال فترة الميزان من تغير في ملكية المشروعات والتي لا تأخذ شكل أسهم ، وإلا يكون وضعها في وضع استثمار أو بند أوراق مالية بحساب الأرباح ، وفي ملكية العقارات الغير التجارية ، وفي ملكية العقارات التجارية وبراءات الاختراع ، وفي الأنصبة في صندوق النقد الدولي وغيره من المنظمات الدولية المالية .

ثانياً: حساب رأس المال قصير الأجل

أما حساب رأس المال قصير الأجل ، والذي يطلق عليه أحيانا الحساب النقدي فيشمل كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج ، وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته ، وذلك بالنسبة إلى الأصول والخصوم والتي لا يزيد أجلها عن عام واحد وهكذا يكون محل هذا الحساب كل ما هو نقود أو أصول أخرى قريبة من النقود بسبب ما تتمتع به من درجة كبيرة من السيولة ، أي إمكانية تحولها على الشكل النقدي بسرعة ، ويشتمل هذا الحساب على العملات الذهبية ، والحسابات المصرفية ، و أدونات الخزنة والقروض قصير الأجل والأوراق والحقوق التجارية ، وفي الغالبية العظمى من الحالات تتم حركات رأس المال قصير الأجل لتسوية ما يحدث بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات التجارية و حساب رأس المال طويل الأجل ، و لكنه قد تحدث أيضا حركات مستقلة لرأس المال قصير الأجل .

ويتضمن كل حساب من الحسابات الموضحة بيان حقوق وديون الدولة قبل الخارج وليست المعاملات المتصلة بالنوع الذي يختص به الحساب .

هكذا يشتمل كل ميزان للمدفوعات على جانبين :

يتضمن إحدهما الحقوق التي للدولة قبل الخارج ، ويكون البلد داينا بقيمتها نتيجة عملياتها الاقتصادية مع العالم الخارجي خلال فترة الميزان ، ويتضمن الجانب الآخر الديون التي تتحمل بها الدولة تجاه الخارج ، نتيجة عملياتها مع الدول الأخرى خلال فترة الميزان و بذلك يشمل كل ميزان للمدفوعات عمودين تدرج في أحدهما حقوق الدولة الناشئة عن مبادلاتها ومعاملاتها مع الدول الأخرى ويرمز للقيم المتمثلة لتلك الحقوق بعلامة (+) .

بينما تدرج في العمود الآخر الديون التي تتولد عن عمليات ومبادلات الدولة مع الخارج فتتحمّل بها الدولة ويركز لقيم تلك الديون بعلامة (-) .

وهكذا لكل عملية من العمليات الظاهرة في ميزان المدفوعات قيد مزدوج تسجل القيمة مرة بالدائن

ومرة بالمدين ، الأمر الذي يتضح معه حتمية تعادل جانبي ميزان المدفوعات ، أو بعبارة أخرى حتمية

توازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية البحتة ، وفي ذلك ما يفسر ذلك النبذ المتعلق بالسهو والخطأ.

الفرع الثالث : السهو والخطأ

قد يحدث ألا تكون القيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معادلة تماما للقيمة التي

نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين ، في هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو والخطأ بين القيمة

الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات ، وبالطبع فان مكان قيد قيمة هذا البند هو الجانب الأقل في الميزان سواء كان الدائن أم المدين ، وذلك حتى يتعادل الجانبان كما هو محتم (1)

المطلب الثالث : مبدأ القيد المزدوج وكيفية التسجيل

يتم قيد المعاملات الاقتصادية التي يقوم بها المقيمون في دولة ما ، أما في الجانب الدائن أو الجانب المدين لميزان المدفوعات في حالة ما إذا كانت هذه المعاملة تؤدي إلى نشوء حق أو التزام بالدفع قبل الأجانب وبمعنى أكثر تفصيلا ، فان العملية التي تقيد في الجانب الدائن من ميزان مدفوعات دولة ما تصبح من تلقاء نفسها عملية مدينة في ميزان مدفوعات دولة أخرى والعكس صحيح ، كما إن كل عملية في ميزان مدفوعات أي دولة لها جانبان :

الجانب الأول وهو الجانب الدائن أو المتحصلات التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصديرها للسلع والخدمات ورؤوس الأموال أما الجانب الثاني فهو الجانب المدين أو المدفوعات التي تدفعها الدولة للخارج نتيجة استيراد للسلع والخدمات ورؤوس الأموال.(2)

وفقا لمبدأ القيد المزدوج فان ميزان المدفوعات كما سبق القول يقسم إلى جانبين أحدهما دائن يقيد فيه العمليات التي تنشأ عنها حصيلة عملة أجنبية ، وثانيهما مدين يقيد فيه المعاملات التي تستلزم الدفع بعملة أجنبية ويكمن تلخيص هذين الجانبين من خلال العرض التالي :

* الفرع الأول: جانب الدائن (المتحصلات أو الإيرادات)

ويقيد في هذا الجانب ما يلي :

أ- جميع السلع المصدرة على العالم الخارجي .

(1) عوض الله زينب حسين ، مرجع سابق ، ص 68 .

(2) رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، " تحرير التجارة الدولية "، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2007 ، ص 347 .

ب- قيمة السلع المباعة أو الخدمات المقدمة على الأجنب الذين يقيمون مؤقتا في الدولة أو السائحين من الأجنب .

ج- فوائد وأرباح وأوراق مالية أو ممتلكات لدى الدول الأخرى مملوكة لرعاية الدولة .

د- شراء السلع أو الخدمات من رعايا الدولة بواسطة الهيئات الدبلوماسية أو العسكرية الأجنبية .

هـ - الهدايا المقدمة من الأجنب .

*الفرع الثاني : جانب المدين (المدفوعات)

ويقيد في هذا الجانب ما يلي :

أ- جميع السلع المستورة من الدول الأجنبية .

ب- قيمة السلع المباعة والخدمات المقدمة على رعايا الدولة الذين يقيمون مؤقتا في الخارج من رعاياها.

ج- فوائد وأرباح وأوراق مالية أو ممتلكات من الدولة المملوكة لرعايا دول أجنبية .

د- شراء السلع والخدمات من الأجنب بواسطة الهيئات الدبلوماسية أو العسكرية التابعة للدولة بالخارج .

و- الهدايا الممنوحة من للأجنب⁽¹⁾.

تستخدم عناصر الاحتياط الدولية في إجراء التسوية الحسابية لميزان المدفوعات كالتالي :

أولا- تسوية العجز :

يعني عجز ميزان المدفوعات أي زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن في ميزاني المعاملات

الجارية والرأسمالية ويتطلب تسوية العجز دخول نقد أجنبي ويتم ذلك عن طريق حركات :

(1) رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، مرجع سابق ، ص 349 .

1- خروج الذهب النقدي للخارج .

2- نقص الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين .

3- زيادة الالتزامات اتجاه الأجانب .

ثانيا- تسوية الفائض :

يعني الفائض زيادة الجانب الدائن في الحساب الجاري وحساب رأس المال عن جانب المدين فيها و

يتطلب تسوية الفائض خروج نقد أجنبي ويتم ذلك عن طريق :

1- دخول الذهب النقد للبلد .

2- زياد الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين .

3- نقص الالتزامات تجاه الأجانب .

وبعد إجراء التسوية الحسابية للعجز أو الفائض يصبح ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية ،

وهذا التوازن الحسابي الحتمي ليس له أي دلالة من الناحية الاقتصادية ، اذا أن كل ما يهم الاقتصاد بيمجموع

العناصر الدائنة والمدينة في ميزاني المعاملات الجارية والرأسمالية⁽¹⁾.

المبحث الثاني : التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

يتحقق توازن ميزان المدفوعات بالمفهوم الاقتصادي عندما يتساوى مجموع الدائن للحساب الجاري

وحساب رأس المال مع مجموع الجانب المدين فيهما ، كما يجب أن نتأكد أن هذا التوازن له أركان التوازن

الحقيقي الذي يتحقق في ظل ظروف اقتصادية ملائمة ويقصد باختلال التوازن حالتي الفائض والعجز .

المطلب الاول: العمليات المستقلة و العمليات التابعة

(1) السيد محمد أحمد السريتي ، مرجع سابق ، ص 237.

لكي نفهم معنى التوازن و الاختلال الاقتصاديين في ميزان المدفوعات ينبغي أن نبدأ أولاً بالتمييز بين نوعين من العمليات التي تسجل في الميزان و هي: العمليات المستقلة (أو ما يطلق عليه فوق الخط) و العمليات التابعة (تحت الخط) ، وفيما يلي الشكل العام لميزان المدفوعات

الجدول رقم 1 : الشكل العام لميزان المدفوعات

مدين	دائن	ميزان المدفوعات
.....	أولاً: الحساب الجاري 1. الميزان التجاري أ. تصدير سلع ب. استيراد سلع 2. ميزان الخدمات أ. الخدمات المصدرة ب. الخدمات المستوردة
.....	ثانياً: حساب التحويلات أحادية الجانب ● مستلمات ● مدفوعات
.....	ثالثاً : حساب رأس المال 1. طويل الأجل ● قروض ممنوحة من الخارج ● استثمار مباشر وافد ● قروض ممنوحة إلى الخارج

.....		• استثمار مباشر في الخارج (فوق الخط)
.....	المجموع
		(تحت الخط) 1. قصير الأجل • حركة الودائع و الأصول السائلة
.....	رابعاً : ميزان الاحتياطيات الرسمية و الذهب النقدي
	خامساً : فقرة السهو الخطأ
.....	المجموع

المصدر : هجير عدنان زكي أمين ، الاقتصاد الدولي النظرية و التطبيق ، ص 213.

من خلال الجدول (1) المدون أعلاه، نفهم أن هناك نوعين من العمليات التي تسجل في الميزان و هي العمليات المستقلة و العمليات التابعة و يمثل صافي قيمة العمليات المستقلة نوع الاختلال في الميزان سواء كان عجز أم فائض.

الفرع الأول: العمليات المستقلة (التلقائية /الذاتية)

وهي العمليات التي تحدث لذاتها ولا تحدث لغرض تسوية عملية أخرى، ولا مناص من حدوثها، ومن أمثلتها عمليات التصدير و الاستيراد و التحويلات من جانب واحد، و القروض طويلة الأجل... إلخ و هذه العمليات تنقسم إلى قسمين:

أولاً- العمليات المستقلة الدائنة:

وهي العمليات التي يترتب على حدوثها دخول نقد أجنبي إلى البلد كالصادرات (سلعية أو غير سلعية) إستلام هبات و تحويلات إستلام قروض طويلة الاجل...إلخ.

ثانيا- العمليات المستقلة المدينة:

وهي العمليات التي يترتب على حدوثها خروج نقد أجنبي من البلد كالاستيرادات، دفع هبات و منح وتحويلات، دفع قروض طويلة الأجل....إلخ.

الفرع الثاني: العمليات التابعة (المكيفة) :

وهي العمليات التي تحدث لأغراض تسوية الالتزامات الناشئة عن حدوث العمليات المستقلة، وذلك يطلق عليها بالعمليات التابعة فهي تابعة للعمليات المستقلة و هي تحدث لتسوية الالتزامات المترتبة عليها و هذه العمليات غالبا ما تنحصر بحركة رأس المال قصير الاجل، و حركة الاحتياطات السائلة و الذهب النقدي، وهذه تتحرك سريعا لتسوية ما ترتب على العمليات المستقلة من ديون أو حقوق، والعمليات التابعة تنقسم أيضا إلى عمليات تابعة دائنة و مدينة فكل عملية دائنة من العمليات المستقلة تتبعها عملية مدينة من العمليات التابعة و العكس .

إذا معنى الاختلال سواء كان عجزا أو فائض، بدلالة هذه العمليات هو: إن حالة الفائض تعني أن العمليات المستقلة الدائنة أكبر من العمليات المستقلة المدينة) أو بعبارة أخرى أنها تعني أن العمليات التابعة المدينة أكبر من العمليات التابعة الدائنة)، أما حالة العجز فتعني العكس.⁽¹⁾

المطلب الثاني: أسباب اختلال ميزان المدفوعات

ينبغي تفسير ظاهرتي الخلل والتوازن لميزان المدفوعات ، أما التوازن الاقتصادي بوجه عام فيعرف

بأنه :

(1) هجير عدنان زكي أمين ، "الاقتصاد الدولي النظرية و التطبيقات" ، اثناء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص ص 212-213.

" الحالة التي تتميز بالثبات وبعدم وجود أقوى وعوامل تؤدي إلى تغير تلك الحالة أو عدم

استمرارها " (1).

والأسباب التي ينشأ عنها هي :

عوامل لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها مثل : النقص المفاجئ لمحصول تصديري والناجم عن الكوارث الطبيعية ، والتغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين محليا وخارجيا ، والاختراعات العالمية التي تؤثر على تبادل السلع بين الدول ، كإكتشاف مواد أولية صناعية في الخارج تغني كليا أو جزئيا على طلبه من المواد الأولية الوطنية ، وتغير الظروف و العوامل السياسية كقيام الحروب وما تسببه من زيادة الطلب على المواد الأولية والأسلحة المختلفة ، أو اضطراب الأحوال السياسية في بعض الدول التي تمثل أسواقا خارجية هامة كصادرات دول أخرى ... الخ

❖ عوامل تمكن التنبؤ بها وتجنبها في أغلب الأحيان عن طريق التدخل الحكومي وعن طريق السياسات النقدية والمالية ، كالتضخم أو الانكماش الذي يصيب دولة ما فيؤثر على مستويات الأسعار والدخول فيها وبالتالي على حركة الصادرات منها والواردات إليها ، وأيضا التضخم والانكماش الذي يصيب دولة أخرى ، وتنتقل آثاره عن طريق مضاعف التجارة الخارجية من بلد لآخر ، وبالتالي تتأثر موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار والدخول فيها .

❖ إقدام الدول المختلفة على برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد فيها استيرادها من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة نسبيا ، وتمولها قروض طويلة الأجل معقودة مقدما .

وعموما يتأثر طابع ميزان المدفوعات للدولة وبصفة خاصة ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال طويل الأجل بمستوى التطور الاقتصادي الذي بلغته الدولة .

(1) عمارة رانيا محمود عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 383.

- ❖ سعر الصرف الأجنبي والذي يربط بين مستويات الأثمان في الدول المختلفة ، فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأثمان السائدة في الداخل أدى هذا إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات .
- و على العكس من ذلك إذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى أقل مما يتفق مع الأثمان السائدة في الداخل ، أدى هذا إلى ظهور لا عجز وإنما فائض في ميزان المدفوعات .
- ❖ التغير في ظروف كل من العرض والطلب التي تعكس هيكل الاقتصاد الوطني وتوزيع الموارد بين مختلف فروعها مما ينعكس على الميزة النسبية للدولة ، وبالتالي على هيكل تجارتها الخارجية.(1)

المطلب الثالث : أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

يوجد عدة أنواع للاختلال منها :

- الاختلال العارض :

ويحدث هذا الاختلال نتيجة لظروف طارئة تؤثر على التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة مثل : الظروف المرتبطة بالكوارث الطبيعية أو الآفات الزراعية والكوارث المصاحبة للحروب والزلازل والتي تؤدي بحياة كثير من البشر والحيوانات وتهدم المنشآت الحيوية بالدولة ، ويتصف هذا النوع من الاختلال بالطابع المؤقت حيث يزول بزوال الأسباب المؤدية إليه .

- الاختلال الموسمي :

يرتبط هذا النوع بالدول النامية والزراعية التي تعتمد في صادراتها على الحاصلات الزراعية تصدر المحصول الزراعي في الموسم المعين لنضجه ، ويظهر الفائض ايجابي في الميزان.(2)

(1) عوض الله زينب ، مرجع سابق ، ص ص 72 ، 73 .

(2) عمارة رانيا ، مرجع سابق ، ص 386 .

ولا يرتبط هذا الاختلال بالسنة كلها ، وإنما يحدث في مواسم متعددة من تلك السنة ، ويتصف هذا الاختلال بأنه مؤقت .

- الاختلال الدوري :

هو الذي يحدث نتيجة التقلبات الاقتصادية التي يشهدها النظام الاقتصادي الرأسمالي في دول اقتصاديات السوق ، وتفصيلا لذلك فانه في فترات الانكماش ينخفض الإنتاج والدخل و الأثمان و تنتشر البطالة فتكتمش الواردات عن الصادرات مما قد يؤدي إلى حدوث فائض بينما في فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الأثمان والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير مع زيادة الواردات مما قد يؤدي إلى حدوث عجز بالميزان .

- الاختلال النقدي :

قد يرجع اختلال ميزان المدفوعات إلى عامل يتصل بأسعارها في الداخل والأسعار في الخارج ، وذلك عند وجود تباين بين القيمة الداخلية للعملة ، أي قوتها الشرائية في الداخل ومستوى الأسعار في داخل الدولة والقيمة الخارجية لهذه العملة في سوق الصرف للعملات الأخرى ومستوى الأسعار في الدول الأخرى .

-الاختلال الهيكلي :

و هو الاختلال الذي يستمر وجوده فترات طويلة ، و هو مايمكن أن ينطبق على الإختلال الموجود في الدول النامية ، و الذي يطلق عليه الاختلال البنوي أو الهيكلي ، أي الإختلال المرتبط بالبنية الاقتصادية أو الهيكل الاقتصادي ، وهذا الاختلال يرتبط أساسا بضعف درجة التنوع في النشاطات الاقتصادية ، و ضعف الجهاز الانتاجي ، و ضعف درجة مرونته ، و الذي يتسم بارتفاع درجة اعتماده على العالم الخارجي سواءا من خلال استيراد السلع و الخدمات و رؤوس الأموال ، أو من خلال ضعف قدرته على توفير ما يمكن أن

يتاح للتصدير من سلع و خدمات و رؤوس أموال ، و هذا ماينجم عنه تفوق وارداته على صادراته و من ثم عجز في ميزان مدفوعاته و بشكل مستمر⁽¹⁾.

يعتبر هذا النوع من الإختلالات أشد أنواع الإختلال خطرا على موازين مدفوعات الدول ، لأنه يرتبط بهياكل الإنتاج والدخل والتوظيف للاقتصاد الوطني ، ويطل هذا الإختلال قائما حتى يحدث التغيير الهيكلي في قطاعات الاقتصاد الوطني فيتحقق التوازن بين المتحصلات والمدفوعات ، ويطلق على هذا الإختلال بالاختلال المزمن وهو يصيب عادة موازين مدفوعات الدول النامية نظرا لضعف الإنتاج واعتماد برامج التنمية الاقتصادية على رفع مستوى الاستثمار عن مستوى الادخار فيحدث اختلال مزمن نتيجة لهذا التفاوت⁽²⁾.

المبحث الثالث : السياسة النقدية و أنظمة الصرف

أضحت سياسة سعر الصرف، سياسة اقتصادية قائمة بذاتها تنتهجها الدولة في سبيل التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، كنظام الأسعار، حجم التجارة الخارجية، ووضع ميزان المدفوعات، بل و أصبحت آلية تنتهجها الإدارات الاقتصادية لمعالجة الإختلالات التي يمكن أن تؤثر على الأداء الاقتصادي ، خاصة في ظل التحديات التي تفرضها شروط التبادل الدولي ولهذا وجدت أنظمة مختلفة للصرف و حددت سياسات نقدية تتماشى مع طبيعة هذه الأنظمة .

المطلب الأول : نظم أسعار الصرف

عرف نظام الصرف عدة محطات في تطوره، بدءا من قاعدة الذهب و انتهاءا اليوم الى النظام العائم ، ففي بداية القرن العشرين كان الاختيار واضحا " انضم إلى قاعدة الذهب ، فاقد فعلت كل البلدان المتقدمة ذلك

(1) فليح حسن خلف ، "العلاقات الاقتصادية الدولية" ، مؤسسة الوراق ، عمان ، 2001 ، ص 263.

(2) رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، مرجع سابق ، ص 387 ، 389.

" و في بداية القرن الواحد و العشرين أصبح الاختيار كذلك واضحا " اختر أسعار الصرف العائمة ، فقد فعلت كل البلدان المتقدمة ذلك " (1).

الفرع الأول : مفهوم وأهمية سعر الصرف

أولاً: مفهوم سعر الصرف

يمكن النظر إلى سعر الصرف من زاويتين ، فمن الزاوية الأولى يعرف سعر الصرف بأنه : " عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي " ، و من الزاوية الثانية ينظر الى سعر الصرف على انه : " عدد الوحدات بالعملة الاجنبية التي تدفع ثمننا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية " و هكذا يمكن النظر الى سعر الصرف على انه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي و ذلك من خلال العلاقة بين الصادرات و الاستيرادات اذ تعد اسعار الصرف اداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي ، هذا من جانب و من الجانب الآخران استيراد السلع من أحد البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي ، وان تصدير السلع للبلد الأجنبي يزيد من عرض عملة هذا البلد الأجنبي في السوق المحلي او بعبارة أخرى فإن الاستيرادات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية و تزيد من عرض العملة الوطنية في الاسواق العالمية ، بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية و تزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق المحلي ، و عليه يعد سعر الصرف اداة ربط بين اقتصاد مفتوح و باقي اقتصادات العالم من خلال معرفة التكاليف و الأسعار الدولية و بذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة و تسويتها . (2)

(1) أمين صيد، "سياسة الصرف"، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت لبنان ، 2013 ، ص 50 .

(2) David N.Hyman. "**Economics**".fourth edition north coralline state university 1999.P 812.

ثانيا : أهمية سعر الصرف

و يمكن توضيح أهمية دور سعر الصرف في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة أسواق و على المستويين الكلي و الجزئي و هذه الأسواق هي سوق الأصول ، و سوق السلع و سوق عوامل الانتاج حيث يربط سعر الصرف بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي و اسعارها في السوق العالمية و يحدد سوق الصرف الحقيقي عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ويسعى سعر الصرف في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتوازنين الداخلي و الخارجي .⁽¹⁾

الفرع الثاني : أنواع أنظمة الصرف

إن العمليات الاقتصادية التي يقوم بها كل بلد مع العالم الخارجي تستوجب عليه أن تكون بحوزته وسائل دفع لمواجهة ما يترتب عليه من جراء هذه العمليات و يتم ذلك موازاة مع ضمان الاستقرار لسعر صرف عملته فقد يقوم بتحديد هذا السعر عن طريق السلطات النقدية أو أن يترك عملية تحديده في سوق الصرف عن طريق العرض و الطلب على العملات و عموما يمكن التمييز بين نظامين للصرف ، الثابت و المرن .

أولا : نظام الصرف الثابت

يعرف نظام الصرف الثابت بأنه النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف و يتم ذلك من أجل مراقبة دخول و خروج العملات الصعبة ، اذ يمكن للسلطات القيام بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى عملة أجنبية واحدة و هذا عندما تكون معظم معاملاتها تتم مع دولة واحدة أو أن تقوم بتثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى سلة من العملات الأجنبية و هذا عندما تكون معاملاتها تتم مع عدة دول ، إن

⁽¹⁾ سمير فخري نعمة ، "العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات" ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، 2011 ، ص 16 .

الخيار الثاني يسمح للبلد بتفادي نتائج التقلبات التي قد تحدث على العملة الأجنبية الواحدة المتخذة في الحالة الأولى .

و تلجأ الدول إلى اتباع نظام الصرف الثابت عندما لا يمكنها الوصول إلى تحقيق التوازن الخارجي " توازن ميزان المدفوعات " عن طريق تحرير أسعار الصرف أو عندما تعطى الأولوية إلى أهداف السياسة الاقتصادية الداخلية (1).

إن هذا النظام بحد ذاته يضم نوعين من الأنظمة :

1- نظام قاعدة الذهب :

سادت قاعدة الذهب في الفترة 1880 إلى 1914 وفقا لهذه القاعدة كانت كل دولة تحدد قيمة الوحدة

الواحدة من عملتها بوزن معين من الذهب ، و في نفس الوقت تكون الدولة مستعدة لشراء أو بيع كمية من الذهب لقاء سعر عملتها الذي أعلنته ، و نظرا لأن المقابل الذهبي لكل وحدة من العملات المختلفة كان محددًا بشكل ثابت ، فإن أسعار الصرف و التحويل بين العملات المختلفة كان ثابتا بالتبعية (2).

هو نظام يقوم على وجود علاقة ثابتة بين كمية الذهب الذي في حوزة السلطات و كمية المعروض

النقدي في هذه الدولة (3).

إن السلطات النقدية في هذا النظام ليست بحاجة إلى التدخل لضمان استقرار أسعار الصرف أو توازن ميزان المدفوعات لأن هذا النظام يتميز بألية تسوية تلقائية نظرا لحرية دخول و خروج الذهب و كذا الثبات المطلق لأسعار الصرف .

(1) يوسف عبد الباقي، "دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية - دراسة حالة الجزائر -"، رسالة الماجستير، جامعة

الجزائر، 2001، ص 13.

(2) مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1997، ص 44.

(3) محمود حسن حسني، النظرية النقدية، القاهرة، بدون ذكر دار وسنة النشر، ص 60.

من بين ميزات هذا النظام نذكر ما يلي :

- كل عملة لها وزن ثابت من الذهب و يمكن تحويلها إلى الذهب.
- حرية دخول و خروج الذهب .
- الاحتياطات النقدية مقصورة على الذهب فقط .
- الأسعار بين البلدان تبقى ثابتة في الأمد البعيد و هو ما يشجع التجارة الخارجية و حركة رؤوس الأموال.

إن القاعدة الأساسية لهذا النظام تتمثل في تحويل الذهب كلما كان هنالك عجز في ميزان المدفوعات و لكن لوحظ أن حركات الذهب كانت قليلة جدا حتى في حالة الاختلالات الهامة في ميزان المدفوعات و يفسر ذلك بما يلي :

- بعض البلدان فقط كانت لها كمية هامة من الذهب (الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، ألمانيا و افريقيا الجنوبية).
- الفائض في ميزان المدفوعات كان يستعمل في الخارج بدلا من الداخل ، مما يجعل الأسعار لا ترتفع .
- في حالة خروج الذهب لوجود عجز في ميزان المدفوعات فإن تدخل السلطات النقدية دون تخفيض كمية النقود المتداولة تبقى الأسعار ثابتة و لا تنخفض .

إن الحرب العالمية الأولى جعلت من شروط عمل هذا النظام غير متوفرة حيث أن قابلية تحويل العملات إلى ذهب أصبح غير معمول بها و ظهرت الرقابة على الصرف و بعد الحرب و إلى غاية سنة 1923 حاولت السلطات النقدية تحسين نظام قاعدة الذهب ، لكن ذلك لم يتم للأسباب التالية :

- أزمة 1929.
- إفلاس أكبر بنك في النمسا مما أدى إلى نقص سيولة النظام البنكي لأوروبا الوسطى .

• أزمة السيولة في إنجلترا ، التي أوقفت قابلية تحويل الجنيه إلى ذهب في سبتمبر 1931.

ومنذ 1933 ظهرت ثلاث مجموعات :

1- الدول التي خفضت قيمة عملتها بنسب 40 (و.م.أ ، بريطانيا و الدول التابعة لمنطقة الجنيه الاسترليني).

2- الدول التي مازلت متمسكة بقاعدة الذهب و لم تخفض قيمة عملتها (فرنسا ، هولندا، سويسرا، ايطاليا و بلجيكا) و أبقت على حرية تحويل عملاتها ، فقط مع الدول المتعاملة معها اقتصاديا . و لكنها قامت بتخفيض قيمة عملاتها ابتداء من 1935 و 1936.

3- الدول التي اعتمدت الرقابة على الصرف (ألمانيا و أوروبا الوسطى).

ومع هذا يبقى من مزايا هذا النظام أنه أبقى على ثبات سعر الصرف بين الدول المطبقة لهذا النظام ، كما حد من نشاط المضاربين و ساهم في استقرار الأسعار.(1)

2- نظام الصرف الثابت القابل للتعديل (نظام الصرف بالذهب):

نظرا للاضطرابات التي سادت النظام النقدي الدولي كما ذكرنا سابقا انعقد في يوليو سنة 1944 في مدينة بريتون وودز مؤتمر ضخم ضم الكثير من رجال الاقتصاد و السياسة لدراسة امكانية الوصول إلى نظام نقدي جديد يمكن أن يسير عليه العالم بعد إنهاء الحرب العالمية الثانية و جاء النظام موافقا للمشروع الأمريكي ، بعد استبعاد المشروع الانجليزي و تمت صياغته في الاتفاقية المعروفة باسم اتفاقية بريتون وودز و من أهم ما نصت عليه الاتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي بغرض تحقيق الأهداف التالية : (2)

(1) ولد مولاي الشريف ، اثار سياسات أسعار الصرف على الميزان التجاري ، حالة تطبيقية على موريتانيا للفترة 1988-1995 ، رسالة

ماجستير في علوم التسيير فرع مالية ، المدرسة العليا للتجارة 1997 ، ص 59.

(2) مجدي محمود شهاب ، " مرجع سابق " ، ص 47.

- دعم و تنشيط التعاون النقدي الدولي .
 - تشجيع النمو المتوازن في التجارة الدولية و إزالة الحواجز بأمل تأمين العمالة الكاملة في الداخل و تأمين ثبات سعر الصرف .
 - تجنب حروب تخفيض العملات التي تهدف إلى تنشيط الصادرات و دعم المنافسة على المستوى الدولي.
 - حرية تحويل العملات بين الدول و اقامة نظام متعدد الأطراف للتسويات الدولية .
 - تقديم المساعدة لتصحيح الخلل المؤقت في موازين المدفوعات .
- و يقوم نظام بريتون وودز على قاعدة الصرف بالذهب حيث يركز على قابلية تحويل الدولار إلى ذهب فقط من ناحية و على تثبيت أسعار صرف العملات الأخرى بالنسبة للدولار الأمريكي ، و يسمح هذا النظام للدول بتغيير السعر الاسمي لعملتها في حدود 10 بالمئة في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات دون اشتراط موافقة صندوق النقد الدولي ، لذا يعتبر نظام بريتون وودز في الأساس نظام قائم على تثبيت سعر الصرف مع قابلية التعديل لضمان استقرار أسعار الصرف مع توفير قدر من المرونة.

ثانيا : نظام الصرف المرن

انهيار نظام الصرف الثابت بعد قرار الرئيس الأمريكي نيكسون وسما في عام 1971 التخلي عن

قابلية تحويل الدولار إلى ذهب .⁽¹⁾

و انهيار نظام بريتون وودز في أوائل السبعينات في ناحيتين مهمتين هما :

أولا نظام سعر الصرف الثابت القابل للتعديل و ثانيا قاعدة الصرف بالذهب التي انقلبت إلى قاعدة

الصرف بالدولار، و هما الأساسان اللذان حكما عرض الاحتياطات النقدية الدولية طيلة فترة عمل الصندوق

⁽¹⁾ بول. سامويلسون ، "العلاقات التجارية و المالية الدولية" ، ترجمة مصطفى موفق ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1993، ص 30.

منذ انشائه في أواسط الأربعينات حتى انهياره في أوائل السبعينات و قد توج ذلك الانهيار أحداث هامة تمثلت
باتباع العديد من الدول سعر الصرف العائم أو المرن ، و انزال الولايات المتحدة الأمريكية عن عرشها
كصيرفي أول في العالم ، و تدهور قيمة الدولار و رفضه كوحدة حساب فعلية لنظام النقد الدولي .⁽¹⁾
و ينقسم نظام سعر الصرف المرن بدوره إلى :

1- نظام سعر الصرف المرن المدار : (التعويم المدار)

يقوم هذا النظام على أساس إعطاء قدر كبير من المرونة لأسعار الصرف و في نفس الوقت تتدخل
البنوك المركزية في أسواق الصرف بيعا و شراءا للعملات الأجنبية من أجل تفادي التقلبات الحادة في القيم
الخارجية لها ، و كمثال على هذا النظام نأخذ النظام النقدي الأوروبي الذي كان يعطي مرونة تامة لتغيير
سعر الصرف لكن ضمن حدين معينين ، حد أعلى و حد أدنى و بالتالي لا تتدخل الحكومة أو السلطات
المختصة إلى تجاوز سعر الصرف الحد الأعلى أو انخفاض إلى ما دون الحد الأدنى في هذا النظام يحدد أولا
سعر معين مرغوب فيه للصرف ثم يحدد بعد ذلك الحدين الأعلى و الأدنى للمجال الذي يسمح لسعر الصرف
بالتحرك ضمنه ، و يكون هذان الحدان واقعيين على طرفي سعر الصرف المرغوب ، و عملت به الدول
الأوروبية 11 دولة منذ 1979 حتى انتقالها إلى العملة الأوروبية الموحدة اليورو عام 2001.⁽²⁾

ظهر نظام التعويم المدار في أعقاب انهيار نظام بريتون وودز القائم على التثبيت المدار و لقد اختلف
الأسلوب الذي اتبعته الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي حيث ظهر أسلوب الربط إلى سلة عملات تأخذ
في الحساب هيكل التجارة الخارجية للبلد العضو و أسلوب الربط إلى سلة حقوق السحب الخاصة و قد

(1) عبد المنعم السيد علي ، عبد الرحمن الحبيب ، " نظام النقد الدولي و التجارة الخارجية للبلاد العربية " ، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع ،

بيروت ، 1986 ، ص 37 .

² الأثشر أحمد ، مرجع سابق ، ص 271 .

استهدف هذا الأسلوب تحقيق قدر أكبر من المرونة في الكيفية التي يتحدد بها سعر الصرف بما يضمن استقراره في نفس الوقت .

2- التعويم الحر :

يتم في هذه الحالة تحديد سعر الصرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة و عملة التدخل أو أي سلة من العملات و إنما يتغير سعر صرف في سوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض و الطلب ، بصفة حرة دون تدخل السلطات و تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات و الحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة و بالمؤشرات الاقتصادية و النقدية للبلد من جهة أخرى و قد تتدخل السلطات النقدية أحيانا و عند الضرورة ،للحيلولة دون المبالغة في المضاربات و الحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق ، أي تعزيز قوى السوق على تحديد سعر الصرف ، أي هو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا و هبوطا حسب قوة السوق و يسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرك من قيود سعر الصرف و بالتالي فان تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة و مثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيودا .⁽¹⁾

كان ينتظر من نمط الصرف العائم أن يدفع إلى استقرار الأوضاع الاقتصادية و النقدية بتحرير البلدان في ان واحد من بعض القيود الخارجية و ترك المجال للسوق للقيام بتنشيط أسعار الصرف التوازنية و سرعان ما خيب ظن دعائه .

(1) محمود حميدات ، "مدخل للتحليل النقدي" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1996 ، ص110.

المطلب الثاني : آلية عمل سوق الصرف

الفرع الأول : مفهوم سوق الصرف

سوق الصرف الأجنبي هي الاطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد و الشركات و البنوك بشراء و بيع العملات الأجنبية أي القيام بعمليات الصرف.(1)

و تعني عمليات الصرف تبديل عملة دولة ما بعملة دولة أخرى و في هذه السوق يلتقي العرض و الطلب على العملات فيحدد سعر كل عملة بالعملة الوطنية عند التقاء الطلب مع العرض .(2)

اذن سوق الصرف يعبر عن السوق الذي تتم فيه عمليات شراء و بيع العملات الأجنبية ، ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات إتصال أو أقمار صناعية تم انشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية و تعمل 24 ساعة على 24 ساعة ، كما قامت في معظم البلدان مؤسسات متخصصة يقتصر نشاطها على التعامل في الصرف الأجنبي و يطلق عليها اصطلاح " سماسرة الصرف و تستمد هذه المؤسسات ما يسمى بسوق الصرف ، بمعنى أن سوق الصرف الأجنبي هو الوسيلة التي يتم بواسطتها شراء و بيع العملات الأجنبية المختلفة بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية .(3)

ويعد سوق الصرف الأجنبي أكبر الأسواق في العالم حيث يتجاوز حجم عملياته اليومية أكثر من مائة مليار دولار و سوق الصرف الأجنبي ليس سوقا منظما مثل أسواق البضائع أو الأوراق المالية حيث

(1) Domonik salvadore. "economie internationale".copy right.paris.1982.p119

(2) يعدل فريدة ، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 ، ص 125 .

(3) كمال العقريب ، " اثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات - حالة الجزائر - " ، مذكرة ماجستير نقود و مالية البنوك ،البلدية ، 2006 ، ص 24.

لا يوجد له مكان مركزي يتجمع فيه المتعاملون و كذلك فهو لا يقتصر على بلد واحد ، ويمكن القول بأنه عملية يتم بواسطتها الجمع بين مشتري و بائعي الصرف الأجنبي ، و يتكون سوق الصرف الأجنبي من عدد من المصارف و السماسرة و العملاء الذين يعملون في شراء و بيع العملة الأجنبية و تعتبر الحكومات و سلطاتها النقدية ضمن أطراف التعامل في هذا السوق و عن طريق سوق الصرف الأجنبي يتم تسوية المعاملات الاقتصادية بين الدول .

الفرع الثاني : أنواع أسواق الصرف

و يتم التفريق بين نوعين من أسواق الصرف الأجنبي:

- **سوق الصرف الأجنبي العاجل :** و هو السوق الذي يتم فيه بيع و شراء العملة الأجنبية وفقا لسعر عاجل ، و يتم التسليم و التسلم في الحال.
- **سوق الصرف الأجنبي الآجل :** و هو السوق الذي يتم فيه بيع و شراء العملة الأجنبية وفقا لسعر آجل ، و يتم التسليم و التسلم بعد فترة بعنى ان التسليم يكون مؤجلا إلى حين حلول التاريخ المتفق عليه ، و مدة التأجيل قد تكون في حدود شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة على أكثر تقدير.

الفرع الثالث : وظيفة سوق الصرف

ان وظيفة سوق الصرف الأجنبي لا تقتصر على مجرد تحديد أسعار الصرف ، و إنما تشمل

وظائف أخرى تتمثل في :⁽¹⁾

1- تحويل الأموال أو القوة الشرائية بين الدول ، فالوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبي هي

تحويل الأموال أو القوة الشرائية من عملة إلى أخرى من دولة إلى أخرى ، و يتم عادة هذا

(1) السيد محمد أحمد السريتي ، مرجع سابق ، ص ص 248 ، 249.

التحويل عن طريق التحويل التلغرافي ، الذي هو عبارة عن شيك يرسل بالبرق بدلا من البريد ، فعن طريقه يصدر أحد البنوك المحلية تعليماته إلى بنكه المراسل في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدر معين من العملة المحلية السائدة هناك إلى شخص أو منشأة أو حساب.

2- تقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية : و يتم ذلك عن طريق قيام أحد البنوك بمنح الائتمان ، فعندما يقوم البنك بفتح اعتمادات بالعملات الأجنبية أكثر من حجم الودائع لديه من هذه العملات ، فإنه يكون قد منح ائتمانا لتمويل التجارة الخارجية .

3- تغطية مخاطر الصرف الأجنبي : حيث تقوم سوق الصرف الأجنبي بمساعدة المستثمرين الماليين على تجنب مخاطر الصرف الأجنبي ، و القيام بعمليات التغطية .

المطلب الثالث : السياسة النقدية في ظل أنظمة الصرف

ان تبني سياسة نقدية توسعية يؤدي في اقتصاد سوقي متقدم إلى نمو اقتصاد أسرع ، فيرتفع معدل التضخم و تنخفض و بالتالي أسعار الفائدة الحقيقية ، و بالنتيجة يزداد الطلب على الصرف الأجنبي فتهبط قيمة العملة الوطنية ، و بالعكس تماما عندما تتبنى الحكومة سياسة نقدية تحديدية أو تقلصية ، يؤدي ذلك إلى انخفاض معدل التضخم ، و من ثم إلى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ، و هذا ما يزيد من صافي الانفاق الأجنبي ، و بالتالي يحفز على تدفق أموال الاستثمار إلى الداخل ، فيزداد طلب المقيمين في الخارج على البلد المعني لشراء السلع و الخدمات و الأصول المالية في هذا البلد ، فيرتفع سعر صرف عملته . غير أنه و مع زيادة عرض النقود في الأجل القصير ، تتجه أسعار الفائدة نحو الانخفاض لتعود إلى مستواها العالمي ، و في نفس الوقت يرتفع المستوى العام للأسعار ، فيرغب الأجانب و المقيمون على السواء عن شراء منتجات البلد المعني فيزداد الطلب على عملات البلدان الأخرى و هذا ما يسبب بالتالي في انخفاض سعر صرف عملة هذا البلد .⁽¹⁾

(1) أمين صيد ، مرجع سابق ، ص ص 32 ، 33 .

و يمكن للسياسة النقدية أن تتخذ طرقا مختلفة للتدخل في سوق الصرف الأجنبي أهمها ما يلي: (1)

- شراء أو بيع السندات في سوق الصرف ، و ذلك بغرض الاحتفاظ بكمية ملائمة من احتياطات نقدية دولية .

- التأثير في أسعار الفائدة الحقيقية لتحقيق الاستقرار في سوق الصرف و ذلك دون استخدام احتياطات نقدية دولية .

- فرض قيود على حركة رؤوس الأموال الدولية لتلافي أو لتعديل الضغوط قصيرة المدى على أسعار الصرف ، و بما يحمي الاقتصاد من التدفقات الداخلة و الخارجة غير المستقرة لرؤوس الاموال (خطر المضاربة) ، و كذلك لتعديل ضغوط طويلة المدى عند ضعف العملة الوطنية .

و مما يذكر هنا، أن الأسواق المالية تتجه نحو تغيير أني و فوري لأسعار الفائدة و أسعار الصرف بينما يتعدل كل من المستوى العام للأسعار و الناتج الحقيقي و الحساب الجاري ببطء أكثر و هذا ما يؤدي بالتغيير النقدي لأن يسبب تعديلا تجاوزيا خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن تعديلات الميزان التجاري تتأخر كثيرا حتى يمكن لها أن تغير أسعار الصرف ، و من هنا فإن التأثيرات طويلة المدى قد تتخذ اتجاهات معاكسة للتأثيرات التعديلية قصيرة المدى.

و مع اندماج و ترابط الأسواق المالية (عولمة رأس المال) أصبحت أسعار الصرف الحقيقية تخضع و بمعدل أكبر لتقلبات أسعار الفائدة الحقيقية ، و لكن بمعدل أقل لاختلال الحساب الجاري الحقيقي .

بالإضافة الى ما سبق يلعب البنك المركزي دورا فاعلا في التأثير على عرض النقد و بالتالي على سعر

العملة من خلال الأدوات التالية: (2)

(1) هويشار معروف ، " تحليل الاقتصاد الكلي " ، دار الصفاء ، عمان ، 2005 ، ص 311.

(2) توفيق عبد الرحيم ، " الادارة المالية الدولية " ، دار الصفا للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004 ، ص ص 90-91.

نسبة الاحتياطي النقدي : تؤثر البنوك المركزية على قدرة البنوك التجارية على الاقتراض و الاقتراض من خلال هذه النسبة زيادة و نقصاناً ، حيث أن زيادتها مثلاً تؤدي إلى انخفاض عرض النقد ، و يترتب على نقص عرض العملة زيادة في قيمتها.

سعر إعادة الخصم : رفع سعر الخصم يؤدي مثلاً إلى زيادة القيمة الخارجية لعملة ذلك البلد ، لأن رفع سعر الخصم يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة ، فيعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية ، و بذلك يزداد طلب الأجانب على عملة ذلك البلد ، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها ، و يحدث العكس في حال انخفاض سعر الخصم .

ان إتجاه السلطات الاقتصادية إلى خلق سياسة نقدية تستطيع تحقيق الأهداف المتعلقة بالاقتصاد الداخلي يتطلب أحد الخيارين:⁽¹⁾

- فرض قيود على أسواق المال و المحافظة على سعر صرف ثابت.
- اختيار نظام سعر الصرف المرن مع تحرير أسواق رأس المال.

فيما يتعلق بأهمية السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت نجد عدم قدرة السلطات النقدية في ظل هذا النظام على بناء السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الحقيقي نظراً لإفتراد السلطات الاقتصادية القدرة على السيطرة في ظل حرية تدفقات رؤوس الأموال على المتغيرات النقدية و ارتفاع درجة حساسية الإقتصاد للصدمات الخارجية و هذا ما يؤدي إلى تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، ففي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات تلجأ الدولة لتخفيض قيمة عملتها الخارجية، أي رفع سعر الصرف الأجنبي و يؤدي هذا الاجراء إلى زيادة الصادرات و تقليل الواردات إلا أنه لكي تحدث هذه السياسة آثارها المرجوة لابد من توفر مجموعة من الشروط:

(1) محمود مناع عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 76.

- بالنسبة للصادرات: فيجب أن يكون العرض المحلي لسلع التصدير مرنا ، و أن يكون الطلب الخارجي على صادرات الدولة مرنا أيضا.
- بالنسبة للواردات: أن يكون الطلب المحلي على الواردات السلعية مرنا و أن يتمتع عرض الواردات بالمرونة الكافية.

و يمكن أن نبين هنا أثر تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات، بحيث أن التغيرات في الأسعار المحلية سببها القيام بتعديلات في سعر الصرف.

فالتخفيض في قيمة العملة لدولة ما يزيد في مستوى العام للأسعار المقومة بالعملة المحلية، لكل من السلع المستوردة و المصدرة مما يترتب عليه أيضا زيادة في أسعار السلع غير المتاجر بها نتيجة لأثر الإحلال، و لكن بدرجة أقل يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى الزيادة في الطلب على النقود الإسمية و التي بدورها دالة مستقرة للدخل النقدي ، و إذا لم يتم تلبية هذا الطلب بالمصادر المحلية يمكن أن يحدث تدفق نقدي من الخارج، و هذا ما يؤدي إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات و من ثم زيادة في الاحتياطات الدولية، و يترتب على تخفيض قيمة العملة تخفيض الرصيد الحقيقي المحلي من النقود ، مما يجبر المواطنين على مواجهة ذلك من خلال أسواق المال أو السلع الدولية، و هكذا يستمر الفائض في ميزان المدفوعات إلى أن يتحقق التوازن في الرصيد النقدي ، أي أن أثر تخفيض قيمة العملة يكون مؤقتا و يؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار في الأجل الطويل، و العكس صحيح ، ففي حالة زيادة قيمة العملة ينجم عنها عجز مؤقت في ميزان المدفوعات يترتب عليه تخفيض الأسعار المحلية مما يخفض الطلب على الأرصدة النقدية مؤديا إلى زيادة في عرض النقود.

و الخلاصة هي أن التغيرات في أسعار الصرف غير قادرة على تحقيق توازن دائم في ميزان المدفوعات و إنما يعجل منه فقط ، فإذا كان ميزان المدفوعات في حالة عجز فإن تخفيض قيمة العملة يمتص الزيادة في الأرصدة النقدية و يعيد التوازن .⁽¹⁾

المبحث الرابع : الآليات النقدية

يؤثر المعروض النقدي و أسعار الفائدة تأثيراً كبيراً على التوازنات و خاصة ميزان المدفوعات و تلجأ عادة الدولة لاستخدام هاذين المتغيرين لاحداث التوازن و معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول : استخدام المعروض النقدي

الفرع الأول: مفهوم المعروض النقدي

يختلف عرض النقد من مجتمع إلى آخر نظراً لاختلاف العادات المصرفية من جهة و تباين مستويات التطور الاقتصادي و الاجتماعي بين المجتمعات من جهة أخرى ، أي لا يوجد خلاف حول كيفية حساب عرض النقد ، بل يوجد تباين شديد بين عرض النقد في دولة متقدمة و عرضه في دولة متخلفة ، ويقصد بعرض النقد : "كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع ، و كمية وسائل الدفع هذه عبارة عن إجمالي النقود و على اختلاف أنواعها الموجودة في المجتمع في فترة زمنية معينة " .⁽²⁾

و يرى آخرون بأن عرض النقد : " كمية النقود الموجودة في المجتمع في وقت معين ، و هذه الكمية تمثل وسائل الدفع من عملات مختلفة معدنية وورقية وودائع التي تكون موجودة في لحظة معينة بين أيدي أفراد المجتمع " .⁽³⁾

(1) مورد خاي كريانيين ، "الاقتصاد الدولي، مدخل للسياسات" ، دار المريخ ، الرياض ، 2007 ، ص 370.

(2) ناظم الشمري ، مرجع سابق ، ص 46 .

(3) حسام داود مصطفى سلمان ، "مبادئ الاقتصاد الكلي" ، دار الميسرة ، عمان، 2005 ، ص 267.

والمعروض النقدي يتم تحديده من جانب السلطات النقدية وفقا لعدة عوامل منها أثر الكمية النقدية على مستوى الأسعار "معدل التضخم"، و مرحلة الدورة الاقتصادية "حالة النشاط الاقتصادي"، و معدل النمو و مستوى الرفاهية الاقتصادية، و عليه يعمل البنك المركزي بشكل مباشر في التأثير على حجم النقود الورقية، كما يؤثر في حجم النقود الكتابية التي تصدرها البنوك التجارية من خلال عدة أدوات، أهمها تغيير معدل الاحتياطي النقدي القانوني، سياسة السوق المفتوحة و ذلك للتأثير على مضاعف الائتمان.(1)

الفرع الثاني: استخدام المعروض النقدي في علاج اختلال ميزان المدفوعات

يمكن أن نحدد تطورات المنهج النقدي في علاج ميزان المدفوعات، فقد تطور هذا المنهج و تحديد سعر الصرف منذ نهاية الستينات و يعد هذا المنهج إمتدادا طبيعيا لمدرسة النقديين التي نشأت في جامع شيكاغو، و يرى مناصروا المنهج النقدي المعاصر أن الخلل في ميزان المدفوعات لأي دولة يجد أساسه في العلاقة بين العرض و الطلب على النقود.

ويرى النقديون أن ميزان المدفوعات هو ظاهرة نقدية و يركزون في التحليل على آثار التغيير في الطلب على النقود و عرض النقود أكثر من التغيير في صافي الأصول الأجنبية المملوكة للدولة (التغيير في الاحتياطات الأجنبية) و ذلك باعتبار أن التغيير في هذه الاحتياطات يمثل النتيجة النهائية كموقف ميزان المدفوعات ككل، و يمكن تلخيص وجهة نظر النقديين في الية العلاقة بين التوازن النقدي و التوازن الخارجي، و يختلف تحليل المنهج النقدي في ظل أسعار الصرف الثابتة عنه في ظل أسعار الصرف المرنة، فإذا كان ميزان المدفوعات في حالة عجز فإنه يجب اتباع سياسة نقدية انكماشية و العمل على تخفيض المعروض النقدي، و يتم ذلك برفع سعر الخصم أو دخول عمليات السوق المفتوحة و يحدث هذا أثرا ايجابيا على ميزان المدفوعات من عدة نواحي نذكر منها ما يلي:(2)

(1) بلعزوز علي، مرجع سابق، ص 49، 50.

(2) عادل المهدي، "العلاقات الدولية"، جامعة حلوان للنشر و التوزيع الجامعي، القاهرة، 2003، ص 161.

- تخفيض مستوى الأسعار يعني أن تصبح منتجات الدولة أرخص نسبيا في الاسواق الخارجية فيزداد الطلب عليها و في المقابل تصبح السلع المستوردة مرتفعة السعر فيقل الطلب عليها ، فالنتيجة إذن زيادة الصادرات و انخفاض الواردات .
- تخفيض القوة الشرائية و السيولة في الدولة يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية و الأجنبية و مع تخفيض الانفاق الكلي تقل الواردات و يتوقف ذلك على الميل الحدي للاستيراد .
- رفع سعر الفائدة على الأوراق المالية يجذب رؤوس الأموال الأجنبية الى الدولة التي تقوم بذلك للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع و تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و يساعد ذلك على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات .

المطلب الثاني : استخدام أسعار الفائدة

يقوم البنك المركزي بتحديد معدل الفائدة التي يتعامل بها مع البنوك التجارية من هذه التعاملات نذكر عمليات شراء المصرف المركزي للأوراق المالية من المصارف التجارية أو من شركات التأمين ، فالسند الذي يمتلكه المصرف التجاري على أحد الأشخاص لقاء قرض بفائدة معينة يمكن أن يبيعه إلى المصرف المركزي بمعدل فائدة جديد يحدده البنك المركزي ، وتسمى هذه العملية عملية خصم السند ، ويصبح البنك المركزي هو المقرض الجديد أو المالك الجديد لذلك السند ، و يحدد البنك المركزي سعرا مناسباً لخصم السندات على ضوء الحاجة إلى النقود ، فإذا كان هناك طلب كبير على الاقتراض من البنوك التجارية فإن البنك المركزي يرفع سعر الخصم مما يجعل الاقتراض من البنوك التجارية عالي التكلفة و يثبط عمليات الاقتراض التي تقوم بها تلك المصارف.(1)

بافتراض ثبات الطلب على النقود ، فإن سعر الفائدة وفقا لهذا المنظور هو دالة متناقصة لكمية النقود ، إذ كلما زاد عرض النقود انخفض سعر الفائدة و العكس صحيح مع افتراض حدوث عجز في ميزان

(1) أحمد الأشقر ، مرجع سابق ، ص 236.

المدفوعات لدولة ما ، بسبب تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج على سبيل المثال ، فإن ذلك يتبعه انخفاض عرض النقد داخليا و هذا بدوره سيدفع أسعار الفائدة نحو الارتفاع ، مما سيحد من تدفق رؤوس الأموال للخارج لارتفاع نسبة العوائد من سعر الفائدة في الداخل على عوائد الاستثمار الخارجي ، فضلا عن ان هذا الارتفاع في سعر الفائدة ، سيجذب الأموال الأجنبية إلى داخل تلك الدولة ، باعتبار أن المردود المحلي أصبح مرتفعا ، و هذا التأثير لسعر الفائدة ممكن ان يعيد التوازن الى ميزان المدفوعات بصورة تلقائية.(1)

يعتبر سعر الفائدة الأداة التقليدية لإدارة سعر الصرف، حيث تستطيع السلطات النقدية أن تؤثر على عرض النقود و الطلب عليها من خلال تحديد هذا السعر بطريقة تساهم بتحقيق التوازن على سوق الصرف عند سعر الصرف المرغوب للعملة الوطنية، فارتفاع سعر الصرف يسمح بدخول رؤوس الأموال بدرجة كافية تضمن للدولة أن تعوض الاختلال المحتمل في ميزان المدفوعات و الناتج عن المعاملات الجارية ، وهذا ما يؤدي إلى توازن سوق الصرف .(2)

تقوم السلطات النقدية بتخفيض معدلات نمو المعروض النقدي أي اتباع سياسة نقدية انكماشية و هذه

العملية تؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة على النحو التالي : (3)

- دخول رؤوس الأموال الدولية و يتم جذبها عن طريق العوائد في الأسواق المالية.
- انخفاض الدخل الوطني ، لأن ارتفاع معدلات الفائدة يقلص من حجم القروض الممنوحة للاستهلاك و يرفع من تكلفة تمويل الاستثمارات ، و هذا الانخفاض يؤدي إلى انخفاض الواردات.
- دخول رؤوس الأموال الأجنبية لتمول العجز التجاري و تدعم بشكل آني سعر الصرف.

(1) Water Ingo. "international Economics". Second edition. the ronald press company. New York. 1975. p367.

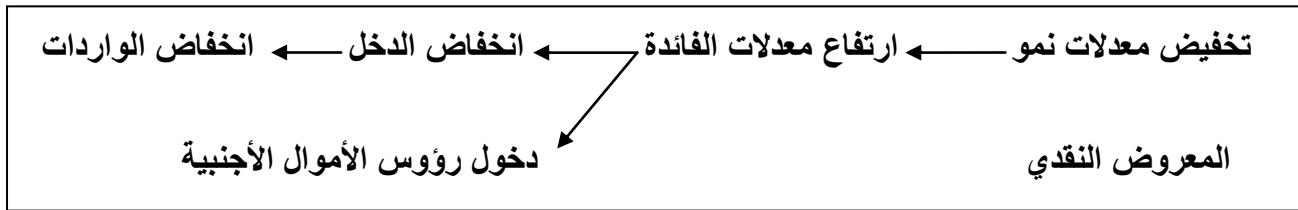
(2) احمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد حسن ، مرجع سابق ص ص 162-163.

(3) Bernard Bernier. "Initiation à la macroéconomie". Dunod. paris. 1995. p 434

و هذا يفسر بأن السلطات النقدية تسمح بالتأثير على سعر الفائدة لتدعيم عمليتها على معدل نمو الكتلة النقدية و أن استقرار سعر الصرف يكون من طرف البنك المركزي و ذلك بالتأثير على سعر الفائدة لتغيير حركة رؤوس الأموال .

ويبين المخطط التالي طريقة عمل السياسة النقدية في التوازن الاقتصادي الخارجي :

شكل رقم 2: آلية عمل السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي



المصدر: Bernard Bernier. *Initiation à la macroéconomie* .Dunod. paris.1995.p433

الفصل الثالث

تمهيد:

سنبرز في هذا الفصل كيفية تأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات بواسطة أدوات السياسة النقدية في الجزائر بالإضافة إلى تتبع السياسة المنتهجة في فترة الإصلاحات من 1990 إلى غاية 2013 من طرف صندوق النقد الدولي و ببرنامج الانعاش الاقتصادي و محاولة تتبع تطور ميزان المدفوعات الجزائري الذي عانى من اختلال التوازن فيه.

المبحث الأول: السياسة النقدية في ضوء قانون النقد و القرض 90 - 10

كانت نقطة تحول هامة في السياسة النقدية عند صدور قانون النقد و القرض الذي وضع الاستقرار النقدي في صدارة الأولويات و أعاد الاعتبار للبنك المركزي الذي أصبح بنك الجزائر كمؤسسة مستقلة ، وقد وضع هذا القانون النظام المصرفي على مسار تطور جديد يتميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقود و السياسة النقدية ، فتأسس نظام مصرفي ذو مستويين ، كما أبعدها القانون كل تدخل إداري في القطاع المصرفي ، و أرجع للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد و القرض في استقلالية تامة ، كما أعاد للبنوك التجارية و طائفها التقليدية بوصفها أعوان إقتصادية مستقلة تخضع لقانون الربح و الخسارة.

المطلب الأول: المبادئ الأساسية لقانون النقد و القرض 90-10

سمح قانون 1990-10 بتحول السلطة النقدية إلى مجلس القرض و النقد ، الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر ، يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال القرض و النقد ، و يعتبر هذا القانون نصا تشريعي يعكس حق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي و يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات ، بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأحكام التي جاء بها قانون الإصلاح النقدي لسنة 1986 و القانون المعدل و المتمم لسنة 1988 ، و لقد نص قانون النقد و القرض 90 - 10 على تطبيق المبادئ التالية :¹

- الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية

كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية ، على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط ، و تبعا لذلك لم تكن أهداف نقدية بحتة ، بل كان الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج

(1) لعزاري حسبية، "دور و فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر"، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود و بنوك، جامعة الجزائر ، 2010.

الاستثمارية المخططة ، و قد تبنى قانون مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية و الحقيقية ، حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية و بناءا على الوضع النقدي السائد .

- الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة المالية

لم تعد الخريزة حرة في اللجوء إلى عملية القرض ، كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز، هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة و صلاحيات السلطة النقدية ، و خلق تداخلا بين أهدافهما التي لا تكون متجانسة بالضرورة ، وجاء هذا القانون ليفصل بين دائرتين ، فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد ، و قد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية¹:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة.
- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي ، و تسديد الديون السابقة المتركمة عليها.
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.
- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد .

- الفصل بين دائرة الميزانية و دائرة الائتمان

كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية ، حيث همش النظام المصرفي و كان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات ، فجاء القانون ليضع حدا لذلك ، فأبعدت الخزينة من منح القروض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة ، و من ثم أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية ، و إنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع.

(1) بلعوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، مرجع سابق ، ص 187.

- وضع نظام مصرفي على مستويين

كرس قانون النقد و القرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين و يعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ، و نشاط البنوك التجارية كموزع للقرض ، و بموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك يراقب نشاطاتها و يتابع عملياتها ، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسة الائتمانية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي ، فبإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط المصرفي و تحديد معايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية و تحكمه في السياسة النقدية .⁽¹⁾

و بموجب هذا القانون يعتبر البنك المركزي المسؤول الوحيد على تسيير السياسة النقدية في ظل

الاستقلالية و التحكم في الكتلة النقدية عن طريق :⁽²⁾

- محاربة التضخم و مختلف أشكال التسربات.
- وضع نظام مصرفي عصري و فعال في مستوى تعبئة توحيد الموارد.
- الحد من توسع القرض الداخلي.
- الحد من اللجوء إلى الاصدار النقدي حيث يتم التأشير على أسعار الفائدة و جلب المواد المدخرة.
- عدم التمييز بين الأعوان الاقتصاديين بخصوص منح القروض.
- إنشاء سوق نقدي .
- إمكانية إقامة فروع لبنوك أو مؤسسات مالية أجنبية على التراب الوطني .

و بالإضافة لهذا فقد أسس قانون النقد و القرض سلطة نقدية تتميز بكونها :

¹ بلعزوز بن علي ، " أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية " ، مرجع سابق ، ص 261

² بوزعور عمار ، " السياسة النقدية و أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية - حالة الجزائر (1990-2005) " ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط ، جامعة الجزائر ، 2007-2008 ، ص 182-183.

- وحيدة تتمثل في مجلس النقد و القرض.
- منظمة في إطار الدائرة النقدية و بالضبط في إطار البنك المركزي .
- تتمتع باستقلالية لازمة في إعداد و أداء السياسة النقدية.

المطلب الثاني : قانون النقد و القرض و السياسة النقدية

منذ عام 1990 حدثت نقطة تحول كبيرة في إعادة الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير فعال في الاقتصاد ، بعدما أهملت لفترة ليست قصيرة من الزمن ، و تمثلت المحاور الرئيسية لهذا التحول في إستخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية القائمة على ادراج قواعد السوق ، و تحرير أسعار الفائدة و اعتماد سياسة أكثر مرونة بخصوص سعر الصرف، و نتيجة لذلك أعيد لبنك الجزائر وظائفه و مهامه التقليدية منها على وجه الخصوص إصدار العملة و مراقبة الكتلة النقدية بغرض تخفيض الاختناقات التضخمية، و تجنب الإفراط الزائد في الطلب و ضمان السير الجيد للسوق النقدية من خلال تطبيقه لأدوات السياسة النقدية .

بفضل القانون 10-90 استرجع البنك المركزي دوره كسلطة نقدية ، و ذلك من خلال الاعتراف

باستقلالية مزدوجة للبنك المركزي على المستوى العضوي والوظيفي : (1)

الفرع الأول : استقلالية بنك الجزائر

أولا : الاستقلالية العضوية لبنك الجزائر

يمكننا اعتبار أن البنك المركزي على ضوء القانون 10-90 يخضع لنظام قانوني هجين حيث يتشكل من خليط من القواعد القانونية المشتقة من القانون العام و كذا القانون الخاص ، حيث تتمثل القواعد

(1) بن الدين محمد أمين ، " دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2009) " ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، فرع نقود و مالية ، جامعة دالي ابراهيم ، 2009-2010 ، ص 132 ، 133 .

القانونية المشتقة من القانون العام في كيفية تعيين المحافظ و نوابه أين يتم تعيينهم بموجب مرسوم رئاسي يختارون من بين الشخصيات ذات الكفاءة في المجالين النقدي و المالي ، كما تبرزهاته القواعد في تركيبة مجلس النقد و القرض ، و الذي يتشكل من ستة أعضاء ثلاثة منهم يمثلون البنك و ثلاثة آخرون يعينهم رئيس الحكومة ، و تركيبة هذا المجلس تتشابه مع تركيبة اللجان المتساوية الأعضاء المألوفة في قانون الوظيفة العمومية و الذي هو جزء لا يتجزأ من القانون العام ، أما بالنسبة للمراقبان فيعينان أيضا بمرسوم رئاسي من بين الموظفين السامين في السلك الاداري لوزارة المالية و باقتراح من الوزير ذاته ، و هذا ما يؤدي إلى تساؤل الاستقلالية العضوية لبنك الجزائر .

ثانيا : الاستقلالية الوظيفية لبنك الجزائر

لقد زود قانون النقد و القرض بنك الجزائر بثلاث سلطات تتمثل فيما يلي :⁽¹⁾

1 : السلطة النقدية لبنك الجزائر

- تتضح من خلال نص المادة 19 من القانون 90-10 و تندمج هاته السلطة ضمن إستعادة البنك المركزي لدوره الأساسي كهيئة إصدار و بنك البنوك ، و على الأساس يقوم بما يلي :
- يحتكر إصدار العملة المتمثلة في الدينار الجزائري .
 - يحدد عن طريق التنظيم إصدار الأوراق النقدية الورقية أو المعدنية .
 - يحدد قيمة و شكل و حجم و مواصفات الأوراق النقدية و القطع المعدنية .
 - وضع شروط كيفية مراقبة صنع و إتلاف الأوراق النقدية و القطع المعدنية .
 - منح رخص إنشاء البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية و الأجنبية .

(1) لعزاري حسبية، "دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر"، مرجع سابق ، ص ص 180، 181.

- يضمن البنك الجزائري السير الحسن للسوق النقدية من خلال تدخله بالأدوات المباشرة و غير المباشرة.

2 : السلطة التنظيمية

أصبح لمجلس النقد و القرض سلطة إصدار أنظمة مصرفية تتعلق بمجالات إصدار النقد و تغطيته ، و شروط العمليات المصرفية من خصم و إعادة خصم و إنشاء غرف المقاصة و شروط فتح البنوك و فتح مكاتب التمثيل و كذا قواعد حماية الزبائن و مراقبة الصرف .

3 : السلطة الاقتصادية

و تشمل جانبين مهمين هما : تقديم القروض من جهة و منح الإعتماد للمستثمرين من جهة أخرى ، فيشأن تقديم القروض تنص المادة 72 من قانون النقد و القرض على منح قروض بالحساب الجاري للبنوك لمدة سنة على الأكثر ، حيث تكون مضمونة بسندات صادرة عن خزينة الجزائر أو بذهب أو سندات قابلة للخصم ، و تتمثل الغاية من هذه القروض في :

- تطوير و سائل الانتاج قصد رفع قدرات المؤسسات الاقتصادية .
- تمويل الصادرات بغرض جلب العملة الصعبة و تنويع الصادرات خارج المحروقات .
- تمويل مشاريع السكن .

أما بشأن منح الإعتماد للمستثمرين فحسب المادتين 181 و 184 من قانون 90-10 تحول مجلس النقد و القرض إلى ملتقى لتدفقات رؤوس الأموال الخاصة المقيمة و غير المقيمة ، و أداة قانونية لتنظيم هذا التدفق أيا كان غرضه ، لكن تقلصت سلطة البنك في هذا المجال بصور المرسوم التشريعي 93-12

المتعلق بترقية الإستثمار، و أصبحت سلطة البنك تقتصر على الاعتمادات المتعلقة بإنشاء المصارف الخاصة أو فتح مكاتب التمثيل.⁽¹⁾

الفرع الثاني :مجلس النقد و القرض

يعتبر إنشاء مجلس النقد و القرض من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد و القرض بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه والسلطات الواسعة التي منحت له ، فيؤدي مجلس النقد و القرض دورين هما : و وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية في البلاد و يتشكل مجلس النقد و القرض من :

أولا : المحافظ و نوابه

يعين المحافظ بمرسوم رئاسي لمدة ست سنوات كاملة ، و هو رئيس النقد و القرض ، له ثلاث نواب يعينون بمرسوم رئاسي لمدة خمس سنوات بترتيب محدد و لا يمكن إقالتهم من وظائفهم إلا بمرسوم رئاسي ، يمارس المحافظ مهامه باسم بنك الجزائر، حيث يقوم بتوقيع كل اتفاقيات بنك الجزائر، و تمثيل السلطات في الخارج في الميدان المالي ، و كذلك الموافقة على السنة المالية من أرباح و خسائر ، و له الحرية في تحديد السياسة النقدية الملائمة .

ثانيا : موظفون سامون

و عددهم ثلاثة يعينون بمرسوم من رئيس الحكومة حسب كفاءتهم و خبرتهم في الميدان الاقتصادي و يتم تعيين ثلاثة مستخلفين ليحلوا محل الموظفين المذكورين عند الضرورة (الغياب)، و من أهم صلاحيات مجلس النقد و القرض كسلطة نقدية لمختلف المسائل المالية و النقدية :

- إصدار النقد بمراعاة نظام التغطية ، ضبط الكتلة النقدية.

(1) أمين بن الدين ، " مرجع سابق " ، ص ص 132 ، 134 .

- تحديد شروط إنشاء بنوك وطنية خاصة و نشاط البنوك الأجنبية.
- تنظيم و مراقبة سوق الصرف و غرف المقاصة.
- حماية زبائن البنوك و المؤسسات المالية.
- أسس و شروط عمليات بنك الجزائر فيما يخص الخصم و قبول السندات العامة و خاصة تحت نظام الأمانة و الرهن مقابل عملات أجنبية أو معادن ثمينة .
- تطوير مختلف عناصر الكتلة النقدية و حجم القروض.
- النظم و القواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك و المؤسسات المالية.
- تحديد أسس و نسب تغطية المخاطر و كذا السيولة .
- لمجلس النقد و القرض سلطته في وضع المعايير النقدية و لكن لا يمارس الرقابة و الحراسة بل أوكلت هذه المهمة إلى المراقبين ذوي كفاءات و خبرة في السلك الإداري يعينان بمرسوم رئاسي.(1)

ثالثا : اللجنة المصرفية

ينص قانون النقد و القرض في مادته 143 على أنه : " تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين و الأنظمة التي تخضع لها البنوك و المؤسسات المالية و بمعاينة المخالفات المثبتة، تتألف هذه اللجنة من : (2)

- محافظ بنك الجزائر رئيسا لها و يعوضه نائبه في الرئاسة في حالة غيابه.
- قاضيين ينتدبان من المحكمة العليا يقترحهما رئيسها الأول بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء.

(1) بحوصي مجذوب ، "استقلالية البنك المركزي بين قانون 90-10 و الأمر 03-11" ، مداخلة للملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية ، 24-25 / 04 / 2006 ، المركز الجامعي ببيشار .

(2) الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003، ص 205.

- شخصين يقترحهما وزير المالية ، بناء على كفاءتهما في الأعمال البنكية خاصة ذات البعد المحاسبي.

المطلب الثالث : أهداف و أبعاد قانون النقد و القرض

لقد جاء قانون النقد و القرض ليكرس أنماطا جديدة على البنوك لكي تتماشى مع التطورات العالمية و جاء ليعطي نفسا جديدا لبنك الجزائر من خلال الوظائف التي حددت له ، و لعل أهم أبعاد و أهداف هذا القانون تتمثل فيما يلي :⁽¹⁾

- إنشاء نظام مصرفي يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد الوطني ليحرر الخزينة من عبء منح الائتمان و يرجع دورها كصندوق للدولة .
- إرساء قواعد إقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيص الموارد.
- خلق علاقة جديدة بين الجهاز المصرفي و المؤسسات العمومية القائمة على أساس الاستقلالية التجارية في ظل جو تنافسي.
- جلب المستثمر الأجنبي و تشجيعه بإجراء مسهلة وضعها بنك الجزائر و منه تمهيد الأرضية القانونية للإستثمار بصدور قانون الإستثمار و إنشاء سوق مالية .
- التخلص نهائيا من مصادر المديونية و التضخم و مختلف أشكال التسريبات.
- إعادة تأهيل السلطة النقدية (إعطاء الإستقلالية للبنك المركزي) الهدف منه خلق جو ملائم للإدخار و الإستثمار ، و بالتالي الوصول إلى النمو المطلوب .
- إدخال وظائف على الأنشطة و البنوك التي تدخل في إطار الوساطة البنكية و الأسواق المباشرة (النقدية ، المالية ، الصرف) و بذلك تطورات الأنشطة البنكية و وجدت البنوك أمامها عدة أنشطة

(1) تشام فاروق ، "أهمية الإصلاحات المصرفية و المالية في تحسين أداء الإقتصاد" ، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الإقتصادية و الممارسة التسويقية ، يومي 20-21/04/2004 بالمركز الجامعي ببشار.

مالية جديدة تمثلت في تقديم سلفات ، المساهمة في رأس المال ، إصدار السندات و الاستثمارات
المباشرة .

المبحث الثاني :تطور الكتلة النقدية للفترة (1990-2012)

قبل عام 1990 كانت الجزائر تعتمد على القروض المصرفية، بضخ المزيد من الاصدار النقدي
عن طريق الخزينة العمومية بدلا من البنك المركزي لإحداث تنمية اقتصادية و هذه السياسة أنتجت
وضعا يتسم بالاختلال و عدم التوازن ، لأن نمو الكتلة النقدية كان ينمو بنسب أعلى من نمو نسب
الناتج الداخلي الخام ، لكن بعد عام 1990 تغير الوضع تماما فأصبح التحكم في نمو الكتلة النقدية
هدفا أساسيا للسياسة النقدية بما يخدم التوازنات الاقتصادية الكلية و خاصة هذه الفترة عرفت ابرام
الجزائر العديد من الاتفاقيات مع صندوق النقد و البنك الدوليين و بالأخص فترة (1994-1998)
حيث أصبحت السياسة النقدية مراقبة و موجهة في وسائلها و أهدافها من قبل الهيئتين.

المطلب الأول : مكونات الكتلة النقدية

هناك ثلاثة أنواع من مكونات الكتلة النقدية هي :⁽¹⁾

1/ النقود القانونية :

تتكون من الأوراق النقدية والنقود المساعدة التي يصدرها البنك المركزي, ولقد لعب هذا النوع
الأكثر سيولة في مكونات الكتلة النقدية دورا هاما في تشكيل حجمها إلى غاية بداية المخطط الثلاثي
(67 - 69) لتترك هذه المكانة إلى الودائع الجارية, ففي 1962 كانت النقود القانونية تمثل 12, 55
% من مجموع الكتلة النقدية بحجم يقدر بـ 2, 26 مليار دج بينما في 1982 فقد بلغ حجمها 159, 49
مليار دج أي بنسبة 17, 30 % من مجموع الكتلة النقدية, وفي 1990 بلغ حجم النقود القانونية

(1) ماجدة مدوخ ، مرجع سابق ، ص ص 115-116.

134,941 مليار دج أي بنسبة 32 % من مجموع الكتلة النقدية أما في سنة 2000 فقد بلغ حجم النقود القانونية 484,950 مليار دج وهو ما يمثل 23,55 % من مجموع الكتلة النقدية, وفي سبتمبر 2002 بلغ حجمها 647,082 مليار دج أي 21,95 % من مجموع الكتلة النقدية.

2/ الودائع تحت الطلب :

هي العنصر الثاني من مكونات الكتلة النقدية من حيث درجة السيولة وهي أقل سيولة من النقود

الائتمانية (القانونية), وتتكون الودائع تحت الطلب من :

- الودائع الجارية لدى البنوك التجارية ؛
- الودائع الجارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار ؛
- وداائع الأموال الخاصة في الخزينة ؛

ففي 1962 بلغ حجم الودائع تحت الطلب 1,7 مليار دج بنسبة 41,46 % من مجموع الكتلة

النقدية واستمرت في الارتفاع بسبب سياسة التخطيط المتبعة آنذاك في الثمانينات حيث وصل حجمها سنة 1982 إلى حدود 76,141 مليار دج أي بنسبة 46,73 % من مجموع الكتلة النقدية , وبقيت في الارتفاع

إلى غاية 1986 أين انخفضت قيمتها وقدرت بـ 115,458 مليار دج أي بنسبة 40,18 % من مجموع

الكتلة النقدية بعدما كانت تقدر بـ 125,587 مليار دج عام 1985 أي تمثل 47,18 % من مجموع الكتلة

النقدية ويرجع السبب في ذلك إلى الأزمة التي واجهها الاقتصاد الجزائري في تلك السنة بسبب الانخفاض

الكبير في أسعار النفط ثم عادت لترتفع سنة بعد أخرى لتبلغ 135,141 مليار دج سنة 1990 أي ما يعادل

32 % من مجموع الكتلة النقدية ثم 694,564 مليار دج في سبتمبر 2002 أي ما يعادل 23,56 % من

مجموع الكتلة النقدية, ولقد أدى الارتفاع الكبير للنقود القانونية وحجم الودائع تحت الطلب منذ 1962 إلى

الزيادة في معدل التضخم .

3/ الودائع لأجل :

هي أقل مكونات الكتلة النقدية سيولة , وهي عبارة عن ودائع مجمدة لفترة محددة وتعطي فائدة

وتتكون من:

- الودائع لأجل لدى البنوك؛

- الودائع لدى صندوق التوفير والاحتياط (CNEP).

ومن خلال الجدول رقم (ب) يتضح أن الودائع لأجل لدى البنوك قد تطورت بنسب صغيرة حيث نمت ما بين 1962 و 1988 من 3,41 % إلى 11,69 % من مجموع الكتلة النقدية (أي من 0,14 مليار دج إلى 40,758 مليار دج) وهذا راجع إلى ميل الأفراد إلى الاكتناز بدلا من الادخار لتصل إلى 15,58 % عام 1989 ثم 17,33 % عام 1990 من مجموع الكتلة النقدية ثم ترتفع نسبيا إلى 22 % عام 1992 بعدما كانت 17,7 % عام 1991 لتصل عام 2000 إلى 30 % من مجموع الكتلة النقدية ثم 39,41% في سبتمبر 2002 نظرا للإصلاحات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري من أجل الانتقال إلى اقتصاد السوق ، وبهذا لم تلعب الودائع لأجل دوراً كبيراً كوسيلة من وسائل البنوك التجارية ويدل على ذلك نموها البطيء خاصة في السنوات الأولى إلى غاية التسعينات يمكن أن يكون راجعا لعدم وجود السوق المالي بالمعنى الواسع ، لذلك فإن أهميتها زادت خاصة في سنوات التسعينات .

المطلب الثاني: الكتلة النقدية خلال الفترة 2012-1990

جدول رقم : (2) تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2012-1990 الوحدة مليار دج

البيان	الودائع لأجل (أشبه النقود)	الكتلة النقدية M2	معدل النمو M2%	الناتج المحلي الاجمالي	سيولة الاقتصاد %
1990	72.92	343.00	-	554.4	61.86
1991	90.27	415.27	21.07	862.1	48.16
1992	146.18	515.9	24.23	1074.7	48
1993	180.52	627.42	21.62	1189.7	52.73
1994	247.68	723.51	15.31	1487.4	48.64
1995	280.45	799.56	10.51	2005	39.87
1996	325.95	915.05	14.44	2570	35.60
1997	409.94	1081.51	18.19	2780.2	38.90
1998	766.09	1592.46	47.24	283.02	56.26
1999	884.16	1789.35	12.36	3238.2	55.25
2000	974.35	2022.53	13.03	4123.5	49.04
2001	1235.00	2473.51	22.29	4228.2	58.5
2002	1485.19	2901.53	17.30	4540.7	63.9

63.7	52565.9	15.60	3354.44	1724.04	2003
61.0	6127.9	11.43	3738.03	1577.45	2004
55.4	7485.3	10.93	4146.90	1724.17	2005
58.8	8390.6	18.97	4933.7	1759.28	2006
64.0	9366.5	21.50	5994.6	1761.00	2007
62.7	11093.9	16.03	6955.9	1991.0	2008
71.5	10032.3	3.12	7173.1	2228.9	2009
67.7	2057.3	13.79	8162.8	2524.3	2010
-	14480.7	-	9929.2	2787.5	2011
-	15843.0	-	7681.9	3331.5	2012

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر

نلاحظ التطور المسجل في نمو الكتلة النقدية من سنة لأخرى فبعدما سجل توسع في نمو الكتلة النقدية M_2 من 343 مليار دج في سنة 1990 إلى 625.2 مليار دج في سنة 1993 بسبب تطبيق سياسة نقدية توسعية ، بدأ هذا التوسع في الانخفاض في السنوات الأولى من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي و خاصة سنوات 1994 و 1995 و 1996 بسبب إعتقاد سياسة نقدية تقشفية ، لكن ارتفاع الكتلة النقدية في سنة 1997 إلى 1081.3 مليار دج يعكس زيادة عرض السيولة المالية في ودائع الأعوان الإقتصاديين في البنوك، وارتفاعها إلى 1592.5 مليار دج في سنة 1998 أي بنسبة نمو 47.27 % مقارنة بسنة 1997 ، و قد بلغت الكتلة النقدية 1789.4 مليار دج في سنة 1999 مما يعكس وتيرة نمو بمعدل 12.4% مقارنة بسنة 1998، لتنتقل M_2 إلى 2022.5 مليار دج في سنة 2000 و 2473.5 مليار دج في سنة 2001 و

هذه الزيادة في الكتلة النقدية بنسبة 22.3% في 2001 ناجم عن التوسع القوي لشبكة الكتلة النقدية التي تتكون من الودائع بالعملة الصعبة ومن الودائع لأجل التي ارتفعت بسبب الأدخار المالي لسوناطراك إضافة إلى ارتفاع الأرصدة الخارجية الصافية و انخفاض الاعتمادات المقدمة للدولة و هذا في سياق اتسم بزيادة ضعيفة في القروض الممنوحة للاقتصاد و في نهاية المطاف زيادة الكتلة النقدية M2، في 2002 بلغت M2 2901.5 مليار دج بزيادة قدرها 17.3% مقارنة بسنة 2001 ، بسبب ارتفاع الأرصدة الخارجية الصافية و هذه الوضعية واضحة من خلال العنصر النقدي M1 المشكل ل M2 و هذا المسار يعتبر مصدر إنشاء العملة النقدية الأقل تضخما ، ثم انتقلت M2 إلى 3354.4 مليار دج في سنة 2003 بمعدل نمو 15.6% مقارنة بسنة 2002 نتيجة التراكم المتزايد للإدخار المالي لجزء من عائدات صادرات قطاع المحروقات أو الودائع بالعملة الصعبة و مداخل الأسر و ارتفاع الودائع لأجل بالعملة الوطنية و هي المكون الأساسي ل M2 ، ان الارتفاع المسجل في ادخار الأسر كان بفضل تزايد ثقتهم في العملة الوطنية و بالتالي انعكست الآثار الايجابية على استقرار الأسعار في نهاية 2004 بلغت M2 قيمة 3738 مليار دج كما بلغت M2 في نهاية 2006 قيمة 4933.7 مليار دج .

المبحث الثالث: سير السياسة النقدية في ظل اتفاقيات صندوق النقد الدولي

إن الحديث عن مستقبل الاقتصاد الجزائري من وجهة الإجراءات والتدابير يقتضي إجراء تقييم شامل للسياسات الاقتصادية السالفة وللنتائج التي تحققت على المستوى الاقتصادي وكذا الاجتماعي .

ذلك أن هذا التقييم يعد منطلقاً لتحديد مجال وشروط وكيفية الانطلاق وإنعاش الاقتصاد الجزائري

وإعادته إلى مسار النمو المتواصل والتنمية المستدامة .

يعد محور إدارة الطلب من المحاور الأساسية في برنامج التكيف التي يعد الجانب النقدي فيها

بارزاً، ولذلك سنتناول سيرورة السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري مركزين الحديث عن

آثار برامج التكيف على واقع السياسة النقدية بالجزائر .

المطلب الأول :الاستعداد الائتماني الأول "ماي 1989" و الثاني "جوان 1991"

الفرع الأول : الاستعداد الائتماني الأول "ماي 1989"

وقعت الجزائر على اتفاقيتين الأولى كانت من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990 و ذلك بسبب العجز في ميزان المدفوعات، حيث قام الصندوق بتمويل هذا العجز الناتج عن انخفاض إيرادات الصادرات من المحروقات ، و ذلك بتقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ، كما استفادت الجزائر من تسهيل تعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة و بالمقابل فقد ألزم الصندوق الدولة بضرورة التخلي عن السياسة المالية التوسعية لأنها مصدر التضخم و العجز الخارجي ، و ذلك من خلال ضغط الموازنة و تقليل الإنفاق الحكومي و تبني سياسة نقدية صارمة و تخفيض قيمة الدينار و مراجعة دور الدولة في النشاط الإقتصادي .⁽¹⁾

في سياق تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق، أدخلت تعديلات جذرية على طريقة عمل القطاع المالي في الفترة 1989-1991 وكانت اصلاحات هذا القطاع تهدف الى زيادة الاعتماد على قوى السوق و المنافسة تمثيا مع الاصلاحات الأخرى الموجهة نحو السوق و استجابة لتزايد تعقد الاقتصاد كان من الضروري تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزانة الى المؤسسات العامة الى نظام يلعب دورا نشطا في تعبئة الموارد و تخصيصها و تمثلت العناصر الرئيسية لهذا التحول في التحرك نحو استخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على اعتبارات السوق و تحرير أسعار الفائدة و التحرير التدريجي لمعاملات الحساب الجاري و الرأسمالي و اعتماد سياسة أكثر مرونة اتجاه سعر الصرف، حدثت نقطة تحول في عام 1990 بعد اصدار قانون التقد و الائتمان الذي نص على مايلي:⁽²⁾

(1) وليد عبد الحميد عايب ، "الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية" ، مكتبة حسين العصرية ، بيروت ، 2010، ص221.

(2) كريم النشاشيبي و آخرون، "الجزائر تحقيق الاستقرار و التحول الى اقتصاد السوق"، صندوق النقد الدولي، واشنطن ، 1998، ص 57.

1- منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية و تكليفه بتسيير السياسة النقدية (و قد خضع البنك المركزي لعملية اعادة تنظيم ادارية جعلت في مقدوره أن يضطلع بمسؤوليته الجديدة ، وسمي بنك الجزائر).

2- انشاء مجلس النقد و الائتمان الذي كان بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان و النقد الأجنبي و الدين الخارجي و السياسات النقدية.

3- تطبيق قواعد تتسم بالشفافية و تحكم العلاقة بين الخزانة و النظام المالي.

4- ارساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة و العامة بالنسبة لامكانية الحصول على الائتمان و اعادة التمويل من البنك المركزي و أسعار الفائدة بينما أصبحت الأوراق المالية من القطاعين تخضع لنفس معايير الأهلية.

و كنتيجة لهذه التسهيلات بدأت خلال نهاية سنة 1989 بعض الخطوات الدالة على مضي الجزائر نحو اقتصاد السوق مثل تحرير التجارة الخارجية ، و إلغاء التخصص المركزي للنقد الأجنبي ، تحديد أسعار الفائدة بالاعتماد على ميكانيزم العرض و الطلب و تحرير أسعار السلع و إستقلالية المؤسسات الاقتصادية و البنوك ، هذه التسهيلات التي تحصلت عليها الجزائر بموجب هذا الاتفاق نتج عنها مايلي : (1)

- ارتفاع التضخم إلى 17.9% بعدما كان يساوي 9.3%.
- منح الإستقلالية لخمسة بنوك تجارية.
- ارتفاع في حصة الصادرات بنسبة 19 % في نهاية سنة 1989.
- ارتفاع الناتج الداخلي الخام في حدود 2.9 % في نهاية 1989 بعدما كان سالبا في نهاية 1988 بنسبة 3.8%.

(1) معيزي قويدر ، مرجع سابق ، ص 205.

- تحرير أسعار المنتجات التي تدخل ضمن أسعار مؤشرات الإستهلاك في سنة 1990 بنسبة 40% .

و بصفة عامة فإن النتائج لم تحقق الأهداف التي كانت ترغب السلطات في الوصول إليها بسبب طبيعة الاتفاق كقصر مدة تطبيقه أو الاجراءات و الشروط المتضمنة فيه .

و إذا أردنا معرفة ما مدى تقدم العلاقات الاقتصادية الدولية الجزائرية في فترة هذا الاتفاق ، يمكننا دراسة أثر هذا البرنامج على ميزان المدفوعات و ذلك من خلال تطور حالة ميزان المدفوعات خلال اتفاق الاستعداد الائتماني لعام 1989 :

جدول رقم3: تطور حالة ميزان المدفوعات خلال اتفاق الاستعداد الائتماني لعام 1989

التعيين	السنة /	1989	1990
الميزان التجاري (1)		1162	4187
الصادرات (تسلم عند ميناء الشحن : فوب)		9543	12964
- المحروقات		9095.70	12348.03
- بضائع أخرى		438.30	615.97
الواردات (تسلم عند ميناء الشحن : فوب)		8372	8777
خدمات صافية (2)		736-	820-
الدخل الصافي (مجموع العوائد الصافية)(3)		2048-	2270-
تحويلات صافية (4)		541	323
رصيد الحساب الجاري (1+2+3+4)		1081-	1420
رصيد رؤوس الأموال طويلة الأجل		715	926-

74-	40	رصيد رؤوس الأموال قصيرة الأجل
336-	448-	حساب السهو و الخطأ
84	774-	رصيد ميزان المدفوعات

المصدر : بنك الجزائر <http://bank-of-algeria.dz:03-04-2014.23.00>

نلاحظ من خلال الجدول السابق سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات و على رصيد الميزان التجاري ، حيث انخفضت عوائد المحروقات في سنة 1989 و بالتالي أثرت على الميزان التجاري ، و من ثم الحساب الجاري ، و نلاحظ أن النسبة الكبيرة التي سجلها الرصيد التجاري كانت سنة 1990 و هذا راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات إذ بلغت في نفس السنة 24.4 دولار للبرميل بعد أن كانت 18.45 دولار للبرميل في سنة 1989 ، أما ميزان الخدمات فيبقى في حالة عجز كونه مرتبط بارتفاع أو انخفاض الكمية المصدرة من المحروقات و فيما يخص رصيد الدخل الصافي فإنه يشهد عجز و هذا لضعف الاستثمارات في الخارج و ارتفاع الفوائد على القروض الخارجية ، أما بالنسبة للتحويلات الخاصة فقد شهدت قيم معتبرة في سنتي 1989 و 1990 مقارنة بالتحويلات السمية التي كانت ضعيفة ، كما حقق ميزان رؤوس الأموال طويل الأجل سنة 1989 فائض قدر ب 715 مليون دولار في حين حقق هذا سنة الحساب عجز قدر ب (- 926) في سنة 1990 في حين سجل حساب رؤوس الأموال قصيرة الاجل 1989 فائض ب 40 مليون دولار و هذا راجع إلى سماح الدولة بإنشاء حسابات بالعملية الصعبة.

من خلال الجدول السابق اتضح أن الاستعداد الائتماني الأول لم يحقق أهدافه المرجوة رغم وجود فائض في قطاع المحروقات إلا أن الصادرات الأخرى لا تزال نسبتها منخفضة.

الفرع الثاني : الإستعداد الإنتماني الثاني (1991)

فقد تم الإمضاء عليه في 03 جوان 1991 إلى غاية مارس 1992 ويتعلق بتحقيق الإستقرار الإقتصادي حيث يلتزم الصندوق بتقديم قرض قيمته 400 مليون دولار مقابل مواصلة الإصلاحات والتي تشمل : (1)

- تحرير الأسعار وتجميد الأجور و تطبيق أسعار فائدة موجبة.
- الحد من التضخم و تخفيض قيمة الدينار.
- تحرير التجارة الخارجية و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية .
- إلغاء عجز الميزانية و إصلاح المنظومة الضريبية و الجمركية .

و تم تقسيم مبلغ القرض إلى 4 أقساط بحيث كل قسط يحدد بمبلغ 75 مليون وحدة سحب خاصة و قد سحبت الجزائر 3 أقساط على النحو التالي : الأول في جوان 1991 ، الثاني في سبتمبر 1991 ، الثالث في ديسمبر 1991 في حين لم يتم سحب القسط الرابع الذي كان من المفروض سحبه في مارس 1992 و تم تجميده لعدم إحترام حكومة غزالي مضمون رسالة النية المحررة في 27 أفريل 1991 حيث إصطدم تنفيذ هذا البرنامج باضطرابات سياسية حملت الحكومة على تحقيق السهم الإجتماعي و تنظيم الإنتخابات التشريعية الشئ الذي حال دون التطبيق الصارم للبرنامج و حاولت الحكومة التوفيق بين الأمرين من خلال دعم مقتطع مقدم من الميزانية .

و الأهداف التي يرمي إليها هذا الاتفاق هي : (2)

(1) بلعزوز بن علي ، "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية" ، مرجع سابق ، ص 190.

(2) Hocine Benissad. "Algerie Restructuration et reformes économiques" . (1979-1993) . opu.alger.1994.p141 .

- التقليل من تدخل الدولة في توجيه النشاطات الاقتصادية مع ترقية النمو الاقتصادي بتشجيع القطاعين العام و الخاص .
- ترشيد الإدخار و الإستهلاك بواسطة ضبط أسعار السلع و الخدمات إداريا.
- تحرير التجارة الخارجية و تحويل الدينار الجزائري إلى عملات أخرى.
- إصلاح النظام الجبائي و الجمركي .
- وضع حدود قصوى على القروض الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية.
- سن قانون الشبكة الاجتماعية لامتناس الغضب الإجماعي الناتج عن تطبيق هذا الاتفاق.

ضمن هذا الاطار المؤسسي الجديد أدخلت عدد من الاصلاحات الاضافية في عامي 1991-1992 منها فرض حد أقصى على الحجم الكلي لإعادة التمويل من البنك المركزي للبنوك التجارية، بينما أزيلت الحدود القصوى على ما تقدمه البنوك التجارية من ائتمانات الى بقية الاقتصاد ،كما كان الحال بالنسبة لمعدلات اعادة الخصم لقطاعات محددة ، أدخل بنك الجزائر نظام البرمجة المالية في عام 1991 و لكن السياسة النقدية استمرت في الاعتماد على أربع أدوات مباشرة:

1- فرض حدود قصوى على الائتمان المصرفي المقدم للمؤسسات و على كمية اعادة الخصم من جانب البنوك.

2- فرض حدود قصوى على صافي الائتمان المصرفي المقدم إلى 23 مؤسسة عامة كبيرة تخضع لاعادة الهيكلة المالية.

3- فرض حدود قصوى فرعية على اعادة خصم الائتمان المصرفي المقدم الى هذه المؤسسات.

4- فرض حدود قصوى تقديرية على تدخلات بنك الجزائر في سوق المعاملات النقدية بين البنوك .

حدث تحول كبير في السياسات عام 1992 اذ توقف بنك الجزائر عن فرض حدود قصوى ائتمانية على اقراض البنوك التجارية، وبدأ في الاعتماد تماما على اعادة تمويل الاقتصاد و قام بنك الجزائر بخطوة

أخرى في نهاية 1993 عندما شرع في إعادة توجيه جزء كبير من إعادة تمويل البنوك التجارية نحو سوق المال و بعيدا عن تسهيل إعادة الخصم وبالرغم من هذه التحسينات ظلت الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية متمثلة في فرض حدود قصوى على إمكانية حصول كل بنك على حدة على تسهيلات إعادة الخصم و كذلك عمليات إعادة الشراء المفروضة على كل بنك، و قد اتخذت خطوات مهمة لتوسيع نطاق سوق النقد فيما بين البنوك خلال الفترة 1992-1993 إذ جرى توسيع المشاركة في هذا السوق لكي تشمل أولا المؤسسات المالية غير المصرفية (مثل شركات التأمين) التي سمح لها بأن تقرض أموالها الزائدة ، و ثانيا أعيد تعريف أداة إعادة الشراء بما يسمح لبنك الجزائر بمرونة أكبر في التدخل⁽¹⁾.

أما عن أثر هذا البرنامج على ميزان المدفوعات الجزائري فكان كما يلي :

جدول رقم 4: تطور حالة ميزان المدفوعات بعد اتفاق الاستعداد الانتمائي لعام 1991

التعيين / السنة	1991	1992	1993
الميزان التجاري (1)	4.67	3.21	2.42
الصادرات (تسلم عند ميناء الشحن : فوب)	12.44	11.51	10.41
- المحروقات	11.97	10.98	9.08
- بضائع أخرى	0.47	0.53	1.33
الواردات (تسلم عند ميناء الشحن : فوب)	7.77	8.30	7.99
خدمات صافية (2)	1.35-	1.14-	1.01-
الدخل الصافي (مجموع العوائد الصافية)(3)	2.21-	2.16-	1.75-
تحويلات صافية (4)	1.29	1.39	1.14

(1) كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق ، ص 58.

0.80	1.30	2.40	رصيد الحساب الجاري (1+2+3+4)
0.83-	1.70-	1.89-	رصيد حساب رأس المال و حساب السهو و الخطأ
0.03-	0.23	0.50	رصيد ميزان المدفوعات
9.050	9.258	9.508	خدمات الديون:
7.150	7.004	7.222	- رئيسية
1.900	2.254	2.286	- فوائد
1.5	1.3	1.6	الإحتياطيات الإجمالية خارج الذهب
17.8	20.1	20.4	سعر الوحدة المصدرة من النفط الخام

المصدر : بنك الجزائر <http://bank-of-algeria.dz>:03- 04-2014.23.00

الملاحظ من الجدول السابق أن أكبر انخفاض لعوائد المحروقات كان سنة 1993، و ذلك نتيجة ارتفاع انتاج بترول بحر الشمال و قد أثر ذلك تأثير كبير على اجمالي الصادرات و على الميزان التجاري ، كما نلاحظ في سنة 1991 انخفاض في الواردات نتيجة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في أبريل 1991 كما نلاحظ انخفاض في الواردات في حين يعاني ميزان الخدمات الجزائري من عجز في حين يحقق الحساب من جانب واحد فائض و هو أحد الأسباب التي جعلت الحساب الجاري يحقق فائض.

نستخلص من الجدول السابق أن صادرات المحروقات مازلت تسيطر على الميزان رغم تحقيقه عجز قدر ب (-0.03) مليار دولار سنة 1993 أما الدين و الخدمات فلا زالت تشكل عائق أمام زيادة الاحتياطيات و هو ما أدى إلى تسطير برنامج الاستقرار سنة 1994 و إعادة الجدولة.

المطلب الثاني: التثبيت الهيكلي "أفريل 1994"

تم هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في 12 أفريل 1994 على برنامج للاستقرار الاقتصادي مؤكد باتفاق ستاند باي لمدة سنة واحدة ، من 01 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995 و الذي قدر ب 270.70 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة ، يدرج هذا الاتفاق ضمن برنامج التعديل الهيكلي ، بحيث اشترط البنك الدولي على الجزائر عقد اتفاق تثبيت لمدة سنة تطبيقا لمبدأ المشروعية المتقاطعة بين المؤسستين الدوليتين ، لايجاد حل جذري لمشكل المديونية الخارجية من خلال إعادة الجدولة و إعادة الاختلالات إلى حالة التوازن مع صندوق النقد الدولي كخطوة أولى 94-95 قبل الذهاب إلى البنك الدولي لتنفيذ الخطوة الثانية 95-98 ، و يهدف الاتفاق إلى:⁽¹⁾

- رفع معدل النمو الاقتصادي إلى 3 % سنة 1994 و 6 % سنة 1996 بغرض إستيعاب نمو القوة العاملة و خفض معدل البطالة، بحيث تم تسجيل نمو اليد العاملة النشيطة إلى حدود 250000 طلب سنويا.
- العمل على تحقيق تقارب بين معدل التضخم السائد في الجزائر و بين معدل التضخم السائد عند أهم شركاء الجزائر التجاريين.
- خفض عبء التكاليف الإنتقالية للتصحيح الهيكلي للفئات السكانية المتضررة ، و المحافظة على القدرة الشرائية للعائلات التي لا تتقاضى رواتب بواسطة تطوير قانون الشبكة الإجتماعية.
- العمل على إرجاع قوة ميزان المدفوعات و تحقيق مستويات كافية من إحتياطي العملات الأجنبية.

و فيما يلي عرض لميزان المدفوعات الجزائري خلال هذا البرنامج:

¹ معيزي قويدر، مرجع سابق ، ص 209.

جدول رقم 5: تطور حالة ميزان المدفوعات خلال اتفاق التثبيت الهيكلي لعام 1994:

التعيين	/	السنة
1994		
0.26-		الميزان التجاري (1)
8.89		الصادرات (تسلم عند ميناء الشحن :فوب)
8.61		- المحروقات
0.28		- بضائع أخرى
9.15		الواردات (تسلم عند ميناء الشحن : فوب)
1.24-		خدمات صافية (2)
1.73-		الدخل الصافي (3)
1.4		تحويلات صافية (4)
1.83-		رصيد الحساب الجاري (1+2+3+4)
2.54-		رصيد حساب رأس المال و حساب السهو و الخطأ
4.37-		رصيد ميزان المدفوعات
4.520		خدمات الديون :
3.130		- رئيسية
1.390		- فوائد
2.64		الاحتياطات الإجمالية خارج الذهب
16.31		سعر الوحدة المصدرة من النفط الخام (سعر البرميل)

المصدر : بنك الجزائر 03-04-2014.23.00 <http://bank-of-algeria.dz>

نلاحظ من الجدول السابق عجز في الميزان التجاري قدر ب (-0.26) مليار دولار، و هذا راجع

لتخفيض قيمة الدينار الجزائري، و ارتفعت الواردات إلى 9.15 مليار دولار في 1994 في حين
انخفضت صادرات المحروقات إلى 8.61 مليار دولار، كما نلاحظ ارتفاع طفيف في رصيد الخدمات
مقارنة بالسنوات السابقة، أما ميزان الدخل الصافي فقد حقق عجز قدر ب (-1.73) مليار دولار و هذا
راجع إلى قلة مداخيل الاستثمار المباشر كما نلاحظ زيادة قليلة في التحويلات من جانب واحد بسبب
الزيادة في التحويلات الخاصة، و لقد ارتفع العجز في رصيد ميزان رأس المال و الاحتياطات بينما
يشكل رأس المال الرسمي الجزء الأكبر للعجز بسبب قلة الاستثمارات المباشرة.

إن هذا البرنامج الذي سطر سنة 1994 مع صندوق النقد الدولي قد ساهم في تحسين الاحتياطات

بفعل إعادة الجدولة و لكن مازال العجز في ميزان المدفوعات قائما و مازلت رؤوس الأموال تسبب
مشكل في الميزان الكلي.

المطلب الثالث : برنامج التعديل الهيكلي " 1995 - 1998 "

هو اتفاق أبرم بين صندوق النقد الدولي و الجزائر و مدته 3 سنوات من أفريل 1995 إلى غاية

مارس 1998 تحصلت بموجبه الجزائر على قرض قدره 1169.28 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة
أي 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق، و يركز هذا البرنامج على إستقرار الاقتصاد الوطني و إنعاشه
و الاندماج في الاقتصاد العالمي و خصوصية جزء من المؤسسات العمومية و التحول إلى اقتصاد السوق .

الاجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية و القطاع المالي :

- تمويل إعادة هيكلة و إعادة رسملة البنوك التجارية العامة عن طريق عمليات الحقن النقدي و تحويل الديون
- تنمية سوق المال بفضل : إدخال نظام المزايدة لائتمانات بنك الجزائر عام 1995.
- إدخال نظام المزايدة لأذونات الخزينة عام 1995.

- إدخال عمليات السوق المفتوحة عام 1996.
- تطبيق نسبة كفاية رأس مال البنوك بمقدار 4% مع رفعها إلى معيار بنك التسويات الدولية البالغ 8% عام 1996.
- تعزيز القواعد الاحترازية التي تفيد تركيزات المخاطرة و تضع قواعد واضحة لتصنيف القروض و المخططات الاحتياطية لسنة 1995.

أما نتائج المتوصل إليها من هذا الاتفاق فتتمثل فيما يلي :

الوصول إلى إعادة جدولة الديون الخارجية مع نادي باريس و نادي لندن و نسبة العجز الكلي للميزانية العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي بلغت سنة 1995 نسبة 1.4 %، بينما سنة 1996 فكانت 0.3% .

تطبيق معدلات فائدة حقيقية موجبة حيث بلغ معدل السيولة سنة 1996 حوالي 35.68% مقابل 39.94% سنة 1995 و 52.55% سنة 1993، وانخفاض مستوى التضخم حيث انتقل من 39% سنة 1994 إلى 21.9% سنة 1995، و بلغ الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 4.3% عام 1995 و 4.2% عام 1996 و بلغ معدل خدمة المديونية سنة 1995 حوالي 43.8% نسبة إلى الصادرات من السلع و الخدمات بينما و صلت هذه النسبة إلى 63.8% سنة 1996 و ارتفاع الائتمان المحلي سنة 1995 إذ سجل 5.3% ، في حين سجل 2.8% سنة 1994. (1)

(1) شريف عمروش، "السياسة النقدية و معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات"، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2005، ص190.

و فيما يلي عرض لحالة ميزان المدفوعات خلال هذا الاتفاق :

جدول رقم 6 :تطور حالة ميزان المدفوعات خلال اتفاق التعديل الهيكلي (1995-1998)

1998	1997	1996	1995	التعيين / السنة
1.28	5.69	4.12	0.16	الميزان التجاري (1)
10.15	13.82	13.21	10.26	الصادرات (تسلم عند ميناء الشحن :فوب)
9.17	13.18	12.64	9.72	- المحروقات
0.38	0.64	0.57	0.54	- بضائع أخرى
8.87	8.13	9.09	10.10	الواردات (تسلم عند ميناء الشحن :فوب)
1.50-	1.08-	1.40-	1.33-	خدمات صافية (2)
2.00-	2.21-	2.35-	2.19-	الدخل الصافي (3)
1.09	1.06	0.88	1.12	تحويلات صافية (4)
1.13-	3.46	1.25	2.24-	رصيد الحساب الجاري (4+3+2+1)
0.66-	2.29-	3.34-	4.09-	رصيد حساب رأس المال و حساب السهو
1.79-	1.17	2.09-	6.33-	رصيد ميزان المدفوعات
5.180	4.465	4.281	4.424	خدمات الديون :
3.202	2.345	2.025	2.474	- رئيسية
1.978	2.120	2.256	1.950	- فوائد
6.84	8.04	4.23	2.11	الاحتياطيات الإجمالية خارج الذهب

12.97	19.49	21.69	17.58	سعر الوحدة المصدرة من النفط الخام (سعر البرميل)
-------	-------	-------	-------	--

المصدر : بنك الجزائر <http://bank-of-algeria.dz:03-04-2014.23.00>

نلاحظ من الجدول السابق أن الميزان التجاري أخذ يرتفع رصيده بإشارة موجبة خلال سنوات

(1998-1995) مقارنة بسنة 1994، و كان هذا جراء ارتفاع أسعار المحروقات خاصة سنة 1997 التي

قدرت ب 13.18 مليار دولار، فيما يخص الواردات فقد كانت أكبر قيمة لها تقدر ب 10.10 مليار دولار سنة

1995 بسبب انخفاض سعر صرف الدولار ، في حين العجز في ميزان الخدمت بقي مستمر لارتفاع تكاليف

نقل المحروقات بينما شهد رصيد التحويلات الصافية خلال هذه السنوات إشارة موجبة ، و يبقى رصيد

رؤوس الأموال يشكل عبئا على الميزان الكلي برصيده السالب .

يبقى ميزان المدفوعات الجزائري رهين ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط و تبقى الصادرات تسيطر عليها

المحروقات بنسبة 95%.

المبحث الثالث :تطور ميزان المدفوعات الجزائري في ظل برامج الانعاش الاقتصادي

المطلب الأول: برنامج الانعاش الاقتصادي " 2001 - 2004 "

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004 يتمحور حول الأنشطة

الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان

الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية.

يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، ومن أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، ثمة عدة تغييرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، من أجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص موارد مالية التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

ومن نتائج هذا البرنامج: (1)

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3.700 مليار دينار، منها حوالي 30 مليار دولار أي 2.350 مليار دينار من الإنفاق العمومي.

- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3,8 % طوال السنوات الخمس بنسبة 6,8 % في سنة 2003 .

- تراجع في البطالة أكثر من % 29 إلى 24 %.

- إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة، إذ أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت،

وحققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو قدره % 6.8 واحتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار في

زيادة مستمرة، وبالمقابل فإن ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار

دولار كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دج

(1) كريم زرمان، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 07 جوان ، 2010، ص 204، 205.

في سنة 2003 لم يقال إن هذا البرنامج سيحل كل المشاكل العالقة- الخفية والجلية- المسجلة في مختلف المجالات ولكن من الطبيعي جدا انه من شأن هذا البرنامج ان يخفف من الانعكاسات الفاسدة ويخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة.

و فيما يلي عرض لحالة ميزان المدفوعات من 1999 إلى غاية 2003 :

جدول رقم 7: تطور رصيد ميزان المدفوعات الفترة (1999-2003)

التعيين	/ السنوات				
	1999	2000	2001	2002	2003
رصيد الميزان الجاري	0.02	8.93	7.06	1.36	8.90
الميزان التجاري	3.36	12.30	9.61	6.70	11.14
الصادرات (فوب)	12.32	21.65	19.09	18.71	24.46
المحروقات	11.91	21.06	18.53	18.11	23.99
أخرى	0.41	0.59	0.56	0.60	0.47
الواردات (فوب)	8.96	9.35	9.48	12.01	13.32
ميزان حساب رأس المال	2.40-	1.36-	0.87-	0.71-	1.31-
ميزان المدفوعات	2.38-	7.57	6.19	3.65	7.59

المصدر : بنك الجزائر

نلاحظ من الجدول أن الاتجاه العام لرصيد الميزان التجاري منذ سنة 1999 هو الارتفاع وخاصة سنة 2000 ، بينما سجلت سنة 2001 و 2002 تناقضا في حصيلة الصادرات الجزائرية بسبب تراجع الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط، مما انعكس على الميزان التجاري وعرفت

السنوات التالية 2003 ارتفاعا للأسعار العالمية للنفط ما نتج عنه نمو قيمة الصادرات الأمر الذي أدى إلى وضع إيجابي لميزان التجاري، في حين قد حقق الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الجزائري فائضا طوال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و 2001 بلغ حجم الفائض المحقق حوالي 9 مليار دولار و 7 مليار دولار على التوالي، لينخفض هذا الفائض إلى 4 مليار دولار سنة 2002 ثم 8 مليار دولار سنة 2003 ، أما حساب رأس المال فقد سجل عجز كبير خلال هذه السنوات و ذلك نتيجة زيادة التدفقات باتجاه الخارج و بالتالي تفاقم المديونية الخارجية.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي "2004-2009"

الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايين دينار 114 مليار دولار، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق 1.216 مليار دينار ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتناس السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في بداية 2009 فقد قدر ب 9.680 مليار دينار، حوالي 130 مليار دولار، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.⁽¹⁾

و لقد شكلت الانتخابات الرئاسية ل 8 أفريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه. حيث سجل التزام السيد رئيس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة " بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني. وزيادة على ذلك، فقد تم تأكيد هذا الالتزام بالتعليمية الرئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها من اجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو، ولذلك ركزت الحكومة على مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية

(1) مسعي محمد، "سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 147.

الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد الترقية الاستثمار وضبطه: من خلال التعديلات لتشريعية والتنظيمية التي سبق إجراؤها او الواجب استكمالها في إطار التحضير لشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا قانون الاستثمارات الذي تمت مراجعته لتوفير اطار قانوني ملائم لترقية الاستثمار، كما تسهر دائما الحكومة على تحسين جهودها لجلب الاستثمار والشراكة الأجبيين و تسوية مسألة لعقار فيما يخص العقار الصناعي الذي غالبا ما يشار إليه على أنه عائق أمام ترقية الاستثمار، فقد سبق وأن كان محل إصلاح لتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط وهو الإصلاح الذي سوف يتم استكماله على المدى القصير، إن هذا الإصلاح يسمح بتثمين المناطق الموجودة، وتطوير مناطق جديدة، وجمع الخدمات الضرورية للمستثمر في هذه الفضاءات وإتاحة هذه الممتلكات، في ظل الشفافية، وعلى مستوى آليات ترقية الاستثمار، كما سينكفل هذا الإصلاح بفائض العقار العمومي على مستوى المؤسسات العمومية سيتم استصلاحه وتثمينه . (1)

وستعمل الحكومة أيضا على استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني، واستكمال مخططات التهيئة والتعمير عبر الوطن، وكذا العمل على احترام التشريع المتعلق بتهيئة الإقليم، وذلك بغية مضاعفة العرض في مجال أراضي البناء لفائدة الاستثمار في ميادين الترقية العقارية والسياحة و غير ذلك من الاصلاحات و فيما يلي عرض لحالة ميزان المدفوعات خلال هذا الاتفاق :

جدول رقم 8: تطور رصيد ميزان المدفوعات الفترة (2004 - 2009)

التعيين	/	السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد الميزان الجاري			11.12	21.18	28.95	30.59	34.45	0.41
الميزان التجاري			14.27	26.47	34.06	34.23	40.60	7.78
الصادرات (فوب)			32.22	46.33	54.74	60.59	78.59	45.18

(1) كريم زرمان ، "مرجع سابق" ، ص 206 ، 205.

44.41	77.19	59.61	53.61	45.59	31.55	المحروقات
0.77	1.40	0.98	1.13	0.74	0.66	أخرى
37.40-	37.99-	26.35-	20.68-	19.86-	17.95-	الواردات (فوب)
3.45	2.54	1.08-	11.22-	4.24-	1.87-	ميزان حساب رأس المال
3.86	36.99	29.53	17.73	16.94	9.25	ميزان المدفوعات

المصدر : بنك الجزائر <http://bank-of-algeria.dz:03-04-2014.23.00>

نلاحظ من الجدول أن رصيد الميزان الجاري قد حقق فائض من سنة 2004 إلى غاية سنة 2008 حيث سجل أكبر قيمة له و التي بلغت 30.59 مليار دولارو هذا يعبر عن وضع ايجابي في حين سجل عجز في سنة 2009 بانخفاض قدره 0.41مليار دولار،بينما سجل فائض مستمر خلال هذه السنوات بالنسبة للصادرات ذلك نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط ، أما بالنسبة للواردات فقد سجل عجز مستمر و متزايد ،وعجز في ميزان حساب رأس المال خلال 2004 -2007 طبعاً بسبب تفاقم المديونية الخارجية بينما سجل فائض طفيف خلال سنتي 2008 و 2009 بقيمة 2.54 مليار دولار و 3.45 مليار دولار على التوالي.

المطلب الثالث : برنامج الخماسي التكميلي 2010-2014

برنامج توطيد النمو الاقتصادي، المخطط الخماسي الثاني 2010-2014 بقوام مالي إجمالي قدره 21.214مليار دينار ما يعادل حوالي 286 مليار دولار، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق 9.680مليار دينار، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار

دينار 155 مليار دولار وقد بررت السلطات العمومية انتهاجها لسياسة الإنعاش هذه خاصة بضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية - المالية والسياسية - الأمنية التي مرت بها البلاد، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، وإذا كان هناك شبه إجماع حول ضرورة الاستثمارات العمومية، واتفق حول الأهداف العامة المعلنة لسياسة الإنعاش المنتهجة، لاسيما ما تعلق منها بالنمو الاقتصادي، والتشغيل، والتنمية الشاملة، فقد طرحت - ولا زالت تطرح - عدة تساؤلات حول مدى توافق النتائج المحققة مع تلك الأهداف بعد مرور أكثر من عشر سنوات على بداية تنفيذ مختلف البرامج المذكورة، ومدى قدرة الاقتصاد الوطني لاسيما الجهاز الإنتاجي على الاستجابة للطلب الإضافي الإجمالي الهام والمتزايد الخاص والعمومي، وعن جدوى بعض الاستثمارات العمومية وأولوياتها، مقارنة بكلفها المالية المعتبرة والآثار الاقتصادية والاجتماعية المنتظرة منها، وعن مدى استدامة تلك السياسة على المدى المتوسط والطويل خاصة في ظل عدم اليقين من ضمان استمرار تمويلها واحتمال حدوث صدمة نفطية معاكسة، كما تطرح أيضا تساؤلات حول مدى الفعالية في استعمال الموارد الموظفة وترشيدها، وبالتالي مدى تحقيق الأهداف المسطرة باقتصاد وكفاية، وذلك في ظل الاختلالات التي تميز حاليا الجهاز الإداري في الجزائر بمختلف مستوياتها المضطلع أساسا بتنفيذ مختلف برامج الإنعاش المذكورة، وضعف المنظومة الرقابية وعدم قدرتها على التصدي لمختلف الانحرافات في تسيير الأموال العمومية، وغياب التقييم الموضوعي والمنهجي لمختلف البرامج والمشاريع المنجزة. (1)

(1) مسعي محمد ، مرجع سابق ، ص ص 147 ، 148 .

و فيما يلي تتبع للميزان التجاري الجزائري خلال هذا البرنامج:

جدول رقم 9 : تطور رصيد ميزان المدفوعات الفترة (2010-2013)

التعيين	/	السنوات	2010	2011	2012
رصيد الميزان الجاري			12.16	17.77	12.30
الميزان التجاري			18.20	25.96	20.17
الصادرات (فوب)			57.09	72.89	71.74
المحروقات			56.12	71.66	70.58
أخرى			0.97	1.23	1.15
الواردات (فوب)			38.89-	46.93-	51.57-
ميزان حساب رأس المال			3.42	2.38	0.25-
ميزان المدفوعات			15.58	20.14	12.06

المصدر : بنك الجزائر 03-04-2014.23.00 <http://bank-of-algeria.dz>

نلاحظ من خلال الجدول حالة فائض و ارتفاع مستمر في رصيد الميزان الجاري بلغت ذروته

17.77 مليار دولار سنة 2011 والصادرات التي تشكل المحروقات الجزء الأكبر منها سجلت فائض

حيث كانت أكبر قيمة مسجلة في 2011 أيضا بقيمة 71.66 مليار دولار، بينما سجل عجز متواصل

بالنسبة للواردات و ذلك بسبب انخفاض الاستثمار و عدم تشجيع قطاع الصناعة، بينما سجل ميزان رأس

المال ارتفاع خلال سنتي 2010 و 2011 بينما سجل عجز في سنة 2012 بقيمة 0.25 مليار دولار ثم

ارتفع مرة أخرى خلال السداسي الأول لسنة 2013 بقيمة 1.11 مليار دولار.

خلاصة الفصل الثالث:

وتحقيق توازن وتجسيد الأثر الإيجابي يتوقف على درجة مرونة الأجهزة الإنتاجية في الجزائر في تلبية الطلب الأوروبي، وعلى مقدرة سلعها على منافسة السلع المماثلة الأوروبية والآسيوية والأمريكية. ومما لاشك فيه أن هذه الأجهزة تحتاج إلى إصلاحات وجهود جبارة لبلوغ ذلك الهدف وفي المدى القصير لا ينتظر تحسن الصادرات الجزائرية بشكل ملحوظ، طالما أن معظم الصادرات تتمثل في المحروقات، في حين الصادرات خارج المحروقات رغم أن نسبتها ضئيلة جدا وتأثيرها على ميزان المدفوعات ضعيف فهي تواجه مشاكل عديدة منها ما يتعلق بالمشاكل الداخلية المتمثلة في ظروف التصدير في الجزائر .

وبالنسبة للمشاكل الخارجية فتتمثل في المنافسة الدولية التي تواجهها المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية خاصة في ظل هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الأسواق العالمية، إضافة إلى ميل الدول المتقدمة نحو تدعيم التكتلات الاقتصادية الجهوية وتقوية الروابط التجارية فيما بينها من خلال الاتفاقيات في مجال التجارة، ولهذا فإن تأثير هذه السياسات المنتهجة من طرف هذه الدول يكون سلبا على صادرات الجزائر خارج المحروقات .

الخاتمة:

لقد استهدف بحثنا دراسة دور السياسة النقدية في علاج الاختلال في ميزان المدفوعات آخذين
الجزائر كدراسة حالة لمحاولة معرفة أثر السياسة النقدية خلال فترة اصلاحات التسعينات إلى يومنا هذا .
فتطلب منا هذا البحث تناول ثلاثة فصول ، الفصل الأول الذي تمحور حول الاطار النظري
الخاص بالسياسة النقدية حيث ركزنا على ابراز المفاهيم المختلفة للسياسة النقدية وأهميتها في المجال
الاقتصادي كما تطرقنا إلى أهداف السياسة النقدية سواء كانت أهداف أولية أو وسيطة أو أهداف نهائية ، و
سلطنا الضوء أيضا على الأدوات الكمية و الكيفية للسياسة النقدية و التي تؤثر بها على المتغيرات الكلية و
التوازنات الداخلية و الخارجية مثل توازن ميزان المدفوعات، وتطرقنا إلى السياسة النقدية في المدارس
الاقتصادية حيث اعتبرها النقديون السياسة الأنجع في حين تم تهميشها و إلغاء فعاليتها من طرف المدرسة
الكينزية التي كانت تؤكد على السياسة المالية كأفضل سياسة إقتصادية منتهجة، ثم العلاقة بين السياسة
النقدية و السياسة المالية ، أما الفصل الثاني فقد تم الإلمام بمفاهيم ميزان المدفوعات و أهميته كونه من أهم
التوازنات الخارجية للإقتصاد، أيضا شرح هيكله وطريقة التقيد حيث يكون بمبدأ القيد المزدوج، و أيضا
أنواع اختلال ميزان المدفوعات الذي يعتبر من أخطر المشاكل الاقتصادية و التي تؤثر سلبا على تحقيق
النمو الاقتصادي و حاولنا ابراز طرق معالجته والذي تلعب فيه أدوات السياسة النقدية دورا كبيرا من خلال
التطرق إلى سياسة سعر الصرف و الآليات النقدية ، أما الفصل الثالث و الذي تمحور حول الجانب
التطبيقي للبحث و الذي حاولنا من خلاله ابراز دور السياسة النقدية و أثرها في معالجة الاختلالات معتمدة
بذلك على أدواتها الكمية و الكيفية و أيضا تتبعنا تطور ميزان المدفوعات خلال اصلاحات التي شهدتها
الجزائر من التسعينات إلى غاية اليوم و أخيرا الفصل الرابع و الأخير و الذي تضمن مجموعة النتائج
المتوصل إليها من خلال البحث و التوصيات.

- نتائج اختبار الفرضيات:

- 1- تمحورت الفرضية الأولى حول كون السياسة النقدية عبارة عن مجموعة الاجراءات المتخذة من طرف البنك المركزي او السلطات النقدية من أجل إحداث أثر على الاقتصاد أو من أجل ضمان التوازن الاقتصادي و في هذا الصدد و بعد التعرض إلى مفاهيم السياسة النقدية و جدنا أنها تؤثر بشكل كبير و فعال على المتغيرات الاقتصادية الكلية فهي تساهم في محاربة التضخم لميزان و تكون السلطات النقدية هي المسؤولة على تطبيقها و بالتالي تؤكد صحة الفرضية الأولى.
- 2- تهدف السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة عرض النقود و ذلك بزيادة الائتمان المحلي و بالتالي زيادة الطلب على على المنتجات المحلية ،و هذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية و ينشأ عن ذلك التضخم و يتجه الطلب على المنتجات الأجنبية و بالتالي تدهور صافي الأصول الأجنبية و حدوث اختلال في ميزان المدفوعات و هذا يؤكد صحة هذه الفرضية.
- 3- تتطلب معالجة اختلال ميزان المدفوعات الحد من نمو عرض النقود عن طريق تقليص الانفاق الحكومي العام الى حين استعادة التوازن و هذا ما نادى به صندوق النقد الدولي لكن هذا انعكس سلبا على الجانب الاجتماعي حيث استفحلت ظاهرة البطالة مع انخفاض في الاستثمار رغم تمكنه تحسين مستوى التضخم.
- 4- تمحورت الفرضية الرابعة حول فعالية برامج صندوق النقد الدولي في معالجة الاختلالات و كونها تخدم مصالح الدول المتقدمة بالدرجة الأولى ،فرغم تمكن هذه البرامج من تخفيض مستويات التضخم إلا أنها ساهمت في تردي مستوى الأوضاع الاجتماعية و لم تستطع ارجاع التوازن لميزان المدفوعات كونه مرتبط بالدرجة الأولى بأسعار المحروقات.

النتائج المتوصل إليها:

- 1- تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، فهي تحتل مكانة بارزة وتهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة كميّة و كميّة.
- 2- عند تحديد هدف وحيد للسياسة النقدية كمحاولة كبح التضخم و إهمال الأهداف الأخرى فهذا يؤدي إلى اختلال التوازنات الداخلية ويساهم في ظهور مشاكل أخرى كالزيادة في معدلات البطالة.
- 3- إن سياسة تخفيض العملة قد لا تكون فعالة دائما في معالجة الاختلالات في البلدان النامية و إن كانت فعالة فإنها تؤثر سلبا على الجوانب الأخرى.
- 4- إن توفر البنك المركزي الجزائري على استقلالية كبيرة يعطي فعالية أكبر للسياسة النقدية، لأنه يكون قادر على رفض أوامر الحكومة التي يراها غير مناسبة.
- 5- لا يمكن الكلام عن سياسة نقدية حقيقية إلا بعد صدور قانون النقد والقرض وخصوصا منذ 1994 حيث شرعت الجزائر في تنفيذ برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، والتي شكلت فيها السلطة النقدية وبالتالي السياسة النقدية عنصرا أساسيا، فتم تحديد أهداف هذه السياسة والأدوات المستخدمة لتحقيقها بالتوافق الكلي مع السياسة المالية.

التوصيات و الاقتراحات:

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- 1- لا يجب حصر الاختلال في ميزان المدفوعات بصفة كلية في عدم التوازن بين العرض و الطلب و التصحيح لا يقع على عاتق الجانب النقدي وحده كشرط للتوازن الداخلي و الخارجي و إنما للسياسة المالية أيضا دور مساعد في المعالجة.
- 2- يجب انعاش صادرات الجزائر ذلك كونها تعتمد كليا على الصادرات النفطية فقط و أيضا انعاش أيضا قطاع الخدمات لأنها تؤثر بشكل سلبي على ميزان المدفوعات الجزائري.

قائمة المراجع :

- الكتب :

- 1- احمد فريد مصطفى ،سهير محمد السيد حسين ،" السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو"، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2000.
- 2- أمين صيد،" سياسة الصرف"، مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت لبنان ، 2013 .
- 3- أمين هجير عدنان زكي ، "الاقتصاد الدولي النظرية و التطبيقات"، اثناء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010،
- 4- أحمد أبو الفتوح ناقة ، "نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية"، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة ، 1998.
- 5- احمد ابو الفتوح ناقة ،"نظرية النقود والبنوك و الاسواق المالية مدخل حديث للنظرية النقدية و الاسواق المالية"، مكتبة الاشعاع الفنية ، الاسكندرية ، 2001.
- 6- باري سيجل ،"النقود و البنوك و الاقتصاد"، ترجمة طه عبد الله و اخرون ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1982.
- 7- بن دعاس جمال ، تقديم جمال لعمارة ،"السياسة النقدية في النظامين الاسلامي و الوضعي"، دار الخلدونية ،الجزائر ، 2007.
- 8- بول سامويلسون ، "العلاقات التجارية و المالية الدولية"، ترجمة مصطفى موفق ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1993.
- 9- جودة عبد الخالق، كريمة كريم ، "محاضرات في النقود و البنوك"، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1992 .
- 10- جامع احمد ، "النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي"، دار النهضة العربية ، 1973

- 11- حربي محمد موسى عريقات، " مبادئ الاقتصاد"، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ،
الطبعة الثانية، 1997.
- 12- حسام علي داود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ،الأردن
، عمان ، 2010.
- 13- حسام داود مصطفى سلمان ، "مبادئ الاقتصاد الكلي " ، دار الميسرة ، عمان، 2005.
- 14- حسام داود ، مصطفى سلمان ، " مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار الميسرة للنشر والتوزيع
والطباعة ، عمان ،الأردن ، 2000.
- 15- حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الإسلام و مقارنة إسلامية ، مكتبة النهضة
المصرية ، القاهرة، 1986.
- 16- توفيق عبد الرحيم ، " الادارة المالية الدولية " ، دار الصفا للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004
- 17- رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، " تحرير التجارة الدولية"، دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية
، 2007 .
- 18- رحيم حسين ،"النقد والسياسة النقدية في اطار الفكرين الاسلامي و الغربي"، دار المناهج
للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2010 .
- 19- زينب حسين عوض الله ،"الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية، 2004.
- 20- زكريا الدوري، يسرى السامرائي، "البنوك المركزية و السياسات النقدية"، دار اليازوي ،
الأردن ، 2002.
- 21- ساكر محمد العربي ، "محاضرات في الاقتصاد الكلي" ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، الجزائر
، 2006.
- 22- سامي خليل، "اقتصاديات النقود و البنوك"، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2003.

- 23- سمير فخري نعمة ، "العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان، 2011.
- 24- عمر صخري ، " التحليل الاقتصادي الكلي "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1990.
- 25- عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسي ، " النقود و المصارف و الأسواق المالية "، دارالحامد للنشر والتوزيع ، عمان، 2004.
- 26- عبد المجيد قدي ، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2003.
- 27- عقيل جاسم عبد الله ، "النقود والبنوك ، منهج نقدي و مصرفي " ، دار مكتبة الحامد للنشر ، عمان، 1999 .
- 28- عادل المهدي ،"العلاقات الدولية "، جامعة حلوان للنشر و التوزيع الجامعي ،القاهرة ،2003،
- 29- عبد المنعم السيد علي ، عبد الرحمن الحبيب ، " نظام النقد الدولي و التجارة الخارجية للبلاد العربية "، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع ، بيروت ، 1986.
- 30- غازي حسين عناية، التضخم المالي ، دارالشهاب ،الجزائر، 1986، ص139.
- 31- كنعان علي ،"النقود والسياسة النقدية"، دارالمنهل اللبناني، بيروت،2012.
- 32- مصطفى رشدي شيحة ،" الاقتصاد النقدي و المصرفي " ،الدارالجامعية، الاسكندرية، 1985.
- 33- مصطفى رشدي شيحة ، "اقتصاديات النقود و المصارف و المال " ، دارالمعرفة الجامعية، الاسكندرية ،1996.
- 34- مفتاح صالح ،"النقود و السياسة النقدية "، دار الفجر للنشر و التوزيع ،الجزائر، 2005.
- 35- ملاك وسام ، "النقود و السياسات النقدية الداخلية "، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000.

- 36- محي الدين الغريب ، "اقتصاديات النقود و البنوك "، دار الهناء للطباعة ، القاهرة ، 1971.
- 37- مجدي محمود شهاب ،"الاقتصاد الدولي "، دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية ، 1996.
- 38- مجدي محمود شهاب ، الوحدة النقدية الأوروبية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،1997.
- 39- محمود حسن حسني ،النظرية النقدية ، القاهرة ، بدون ذكر دار وسنة النشر.
- 40- محمود حميدات ، "مدخل للتحليل النقدي "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1996.
- 41- مورد خاي كريانين ، "الإقتصاد الدولي، مدخل للسياسات "، دار المريخ ، الرياض ، 2007.
- 42- هويشار معروف ، " تحليل الاقتصاد الكلي " ، دار الصفاء ، عمان ، 2005 .
- 43- هيثم الزغبى ، حسن ابو الزيت ، "اسس و مبادئ الاقتصاد الكلي" ، دار الفكر ، عمان ،
- . 2000
- 44- وليد عبد الحميد عايب ، "الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي- دراسة تطبيقية
قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية "، مكتبة حسين العصرية ، بيروت ، 2010.
- 45- يعدل فريدة ، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،
2000.
- 46- الشافعي محمد زكي ، "مقدمة في النقود و البنوك "، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1978.
- 47- الموسوي ضياء مجيد ، " اقتصاديات النقود و البنوك " ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية،
2002.
- 48- السريتي السيد محمد احمد ، "التجارة الخارجية الدولية" ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية
، 2007.
- 49- الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2003.
- 50- الأشقر أحمد ، "الاقتصاد الكلي" ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،2007.

- الرسائل و الأطروحات:

- 51- بن الدين محمد أمين ، " دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2009) " ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع نقود و مالية ، جامعة دالي ابراهيم ، 2009-2010.
- 52- بوزعرور عمار، " السياسة النقدية و أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية – حالة الجزائر (1990-2005) " ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط ، جامعة الجزائر ، 2007-2008.
- 53- كمال العقريب ، " اثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات – حالة الجزائر - " ، مذكرة ماجستير نقود و مالية البنوك ، البلدية ، 2006.
- 54- مدوخ ماجدة ، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، دراسة حالة الجزائر " ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2003.
- 55- معيزي قويدر ، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر(1990-2006) " ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر.
- 56- ولد مولاي الشريف ، اثار سياسات أسعار الصرف على الميزان التجاري ، حالة تطبيقية على موريتانيا للفترة 1988-1995 ، رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع مالية ، المدرسة العليا للتجارة 1997.
- 57- لعزاري حسيبة، " دور و فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر " ، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود و بنوك ، جامعة الجزائر ، 2010.
- 58- يوسف عبد الباقي ، " دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية - دراسة حالة الجزائر - " ، رسالة الماجستير، جامعة الجزائر ، 2001.

59- الكسندروليام و اخرون ، " استخدام ادوات غير مباشرة في السياسة النقدية " ، مجلة التمويل و التنمية ، العدد 01 ، مارس 1996.

60- بحوصي مجذوب ، "استقلالية البنك المركزي بين قانون 90-10 و الأمر 03-11" ، مداخلة للملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية ، 24-25 / 04 / 2006 ، المركز الجامعي ببيشار.

61- تشام فاروق ، "أهمية الإصلاحات المصرفية و المالية في تحسين أداء الاقتصاد" ، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية و الممارسة التسويقية ، يومي 20-21 / 04 / 2004 بالمركز الجامعي ببيشار.

62- كريم النشاشيبي و أخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن ، 1998.

63- كريم زرمان ، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001 - 2009" ، أبحاث اقتصادية و ادارية، العدد 07 جوان ، 2010.

الكتب باللغة الفرنسية:

64- Aftalion f et poncet p."le monétarisme.(que sais je)"ed.puf.paris.1981.

65- Bernard Bernier."Initiation à la macroéconomie ".Dunod.paris.1995.

66- David N.Hyman."Economics".fourth edition north coralline state university 1999.

- 67- Domonik salvadore."economie international".copy
right.paris.1982.
- 68- Hocine Benissad."Algerie Restructuration et
reformes économiques" .(1979- 1993).opu.alger.1994
- 69- Jean francois goux."Economie Monétaire et
financiere".2em Edition. Economica.Paris.1995.
- 70- Jean-Pierre patat."monnaie.institutions
financiere et politique monétaire".5
éditions.ECONOMICA.1993.
- 71- JOSETTE PEYRARD." Gestion financiere
internationale" .ed.clet.paris.1989.
- 72- M.BYE DE BERNIS." Relations économiques
internationales".Ed.Dalloz.paris 1987.5 édition.
- 73- Michelle de Mourgues."La monnaie-système
financier et théorie monétaire".3
édition.Economica.1993
- 74- Water Ingo."international Economics".Second
edition.theronald press company.New York.1975.

- المواقع الإلكترونية:

<http://bank-of-algeria.dz>

<http://www.ons.dz>